

سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

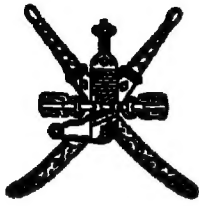
المصنف

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى
السكندي السدي التروبي

الجزء الثالث والعشرون

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م



سَلْطَنَةُ عُومَان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
الستري النزوي

الجزء الثالث والعشرون

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

الجزء الثالث والعشرون من المصنف
تأليف العالم العلامة أبي بكر أحمد بن عبد الله بن موسى
الكندي النزوي رحمه الله ورضي عنه

قال المحقق

لقد انتهى بعون الله وحسن توفيقه الفراغ من تصحيح وتحقيق الجزء الثالث والعشرين من كتاب المصنف ويبحث هذا الجزء أحكام الأولاد وحضانتهم وتربيتهم والانفاق عليهم ومن أولى بهم في حال صغرهم وما يجوز للأم في ولدها وفي التسوية بين الأولاد وفيما يحل للوالدين من مال ولدها وفي تحلية الأولاد وفي وجوب النفقة على الورثة لمن ورثهم وفي إبراء الوالد نفسه من مال ولده وفي أحكام الأيتام وما يلزم من حقهم وفي اللقيط ومن يرثه وما يلزم في حقه وفي جنابة الصبي وما يلزم عاقلته وفي الإقرار بالولد وفي إقرار الغلام والجارية بالبلوغ وفي أحكام الأعمى والمعتوه والأخرس والأعجم وفي أحكام السكران والغائب وفي أحكام الخفائي ومعاني ذلك . والحمد لله رب العالمين .

سالم بن حمد سليمان الحارثي

٢٥ صفر سنة ١٤٠٢ هـ

١٢ / ١٢ / ١٩٨٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب [١]

في الأولاد

عن عائشة رضى الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : يا عائشة راتحة الولد من راتحة الجنة . وعنه عليه السلام يأتي على الناس زمان يكون الولد غيضاً ويكون المطر قيضاً ويفيض منه اللثام فيضاً وتفيض الكرام غيضاً . وعنه عليه السلام قال : لأن يربى أحدكم بعد المائتين جرو كلبٍ خير له من أن يربى ولدًا . وقال المتنبي :

وما الدهر أهل أن تؤمل عنده حياة وإن تشاق فيه إلى النسل
قال جعفر بن محمد إذا كانت السنة ثلاثين ومائة خير أولادكم البنات وخير نساكنكم العقر .

* مسألة : عن ابن عباس رأى رجلاً معه ابنه فقال أما أنه إن مات أحزنك وإن عاش فتنك .

* مسألة : والمجنين ولد العربي من الأمة لا تحصن فان حصنت فليس الولد
بمجنين . والمجننة تكون من قبل الأم والاقراف يكون من قبل الأب فاذا
كانت الأم من قبل العتاق والأب ليس كذلك كان الولد مرقفاً .. وأنشد :
وما هند إلا مهرة عربية سليلة أفراس تحملها بغل
فان انتجت مهراً كريماً فبالحرا وان يك اقراًفاً فما أنجب الفحل
وإذا كانت الأم عربية والأب أعجميا سمي مذرع وبالعكس سمي مقرف
٠٠٠ قال الشاعر

ان المذرع لا تنفى خثولته كالبغل يعجز عن شوط المحاضر^(١)
فصل قال عثمان بن عفان كل شيء يجب ولده حتى الحبارى يضرب بها
المثل في الموق والغفلة والجهل والقلة . وتقول العرب أعق من ضب لأنه
يأكل حسوله ويخرج عد العرب كقوتهم أبر من هرة وأعق من ضب فوجعوا
أكل الهرة أولادها على شدة الحب لهم وأكل الضب على شدة البغض لها
وليس ينجو منه شيء إلا لشغله بأكل أخوته عنه وليس يحرسها مما يأكلها إلا
ليأكلها ولذلك قال المغلس بن عقيل بن علفة شعراً :

اكلت بنيك أكل الضب^(٢) حتى وجدت مرارة الشكل العظيم
وبه شبه السيد الحميرى عائشة في مسيرها إلى البصرة فقال : جاءت مع
الأشقين في هودج تزجى إلى البصرة أجلادها : كأنها في فعلها هرة . تريد أن
تأكل أولادها .

* مسألة : ويقال أولاد أخفاف وأولاد أعيان وأولاد علات فأما أولاد

الاحياء فهم لأُم واحدة وآباء شتى واولاد أعيان لأب وأم واحدة وأولاد
علات لأب وامهات شتى قال الشاعر :
كان الناس كلهم لأب ونحن لعله حسب ارتفاعا
ويقال الناس أخياف مختلفون مأخوذ من الخيف وهو أن يكون أحد
العينين زرقاء والأخرى كحلاء والجمع خيف وقيل خوف .

* مسألة : فيمن ليس له ولد هل له أن يدعو أن يرزقه الله ولداً يحمى ماله من
الورثة فقال : إن ذلك من أكبر الذنوب . قال المصنف فان قيل فقد قال
الله تعالى في زكريا ﴿ يَرْثِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ قيل له ميراث النبوة
والحبورة فيما عرفنا والله أعلم ... ولا يجوز أن يدعو الله أن لا يرزقه ولداً لأن
الولد نعمة .

* مسألة : يقال لأكبر ولد للرجل كبر ومنه قولهم الولاء للكبر وهو أكبر ولد
للرجل ومنه حديث النبي ﷺ حين أراد أن يتكلم فقال عليه السلام الكبر
الكبر أى يبدو الكبر بالكلام .

* مسألة : روى عن عمر رحمه الله أنه قال ليس قوم أكيس من أولاد
السرارى لأنهم يجمعون عز العرب ودهاء العجم .

باب [٢]

في الموءودة من البنات

كانت العرب تكره البنات وتؤودها وتراها عارًا قال الله تعالى ﴿وَإِذَا
بَشَرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ : مغموم وهم أهل
الجاهلية ﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ﴾ وهي
الجارية على هوان منه أم يدمسه في التراب والموءودة المدفونة في التراب والدفن
هو الإخفاء . قال بعضهم سميتها إذ ولدت تموت . والقبر صهر ضامن
زميت . يابنت شيخ ماله سروت الضامن أي الساكت والزميت^(١)
الساكن : يضاحي غداة أمره وهو ضامر أي ساكت والعرب تقتل البنات
بعضهم يقتل غيره وبعضهم يقتل خشيه الفقير .

* مسألة : سميت الموءودة فيما روى أنه لما منعت تميم النعمان الأتاوة سنة من
السنين وهو الخراج والإثار وجه إليهم أخاه الريان بن المنذر وحل معه من

بكرين وائل فاستاق النعم وسبي الزراري فوفدت إليه تميم فسأله النساء فقال
النعمان كما أمة اختارت أباهما ردت إليه وإلا تركت لصاحبها فكلهن
اختارت أباهما إلا ابنة لقيس بن عاصم اختارت صاحبها عمرو بن المسرح
فتذر قيس أن لا تولد له ابنة إلا وأدها وهذا شيء يعتل به من وأد يقول فعلنا
ذلك إنفة فاكذبهم الله .

※ مسألة : روت الرواة أن صعصعة ابن ناجية وهو جد الفرزدق لما أتى
النبي ﷺ قال يا رسول الله إني كنت أعمل في الجاهلية عملاً أفينفعني ذلك
اليوم ؟ قال وما عملك قال أضللت ناقتين لي عشراوين فركبت جملاً لي
ومضيت في ابتغائهما فرفع لي بيت جديد فقصدته فاذا شيخ جالس بفناء الدار
فسألته عن الناقتين فقال ما نارهما قلت ميسم بنى دارم قال هما عندي وقد
أحبي الله بهما قوماً من أهلك من مضر فجلست إليه ليخرجنا إلى فإذا عجوز قد
خرجت من كسر البيت فقال ما وضعت فان كان سقياً شاركنا في أمرنا وإن
كانت حاملاً وأدناها فقال العجوز وضعت أنثى قلت أتبيعها قال وهل تبيع
العرب أولادها . قلت إنما أشتري حياتها ولا أشتري ذوقها قال فبكم قلت
أحبيكم بالناقتين والجمل قلت لك ذلك على أن يلغى الجمل وإياها ففعل .
فأمنت بك يا رسول الله وقد صارت سنة في العرب إن اشترى كل مؤودة
بناقتين عشراوين وجمل فعندى إلى هذه الغاية مائة وثمانون مؤودة قد أنقذتها
فقال رسول الله ﷺ لا ينفعك ذلك لأنك لم تبغ به وجه الله عز وجل وإن
تعمل في إسلامك عملاً صالحاً تثب عليه .

فصل وقيل أن أعرايياً ولدت له ابنه فاعتزل أمها غضباً لذلك فكتبت إليه شعراً . ما لأنى حمزة لا يأتينا . قد نزل البيت الذى يلينا . غضبان أن لا نلد البنينا وإنما نأخذ ما أعطينا . قيل فرضى فرجع إلى أهله ..
ومن غيره : عن النبي ﷺ من أبتلى بشيء من هذه البنات وأحسن إليهن كن حجاباً له من النار .

* مسألة : وعنه ﷺ أكرموا البنات فإنهن للمحيا والمات وعنه ﷺ من عال ثلاث بنات فصبر على آلامهن وبلائهن كنت أنا وهو كهاتين فى الجنة وأشار بأصبعيه الوسطى والى تليها وقال ﷺ من كان له ثلاث بنات أو مثلهن من النساوات فكلفهن فكفلهن وعالهن وسترهن وجبت له الجنة .
قيل يا رسول الله أو ابتان قال أو ابتان ولو قلنا واحدة لقال نعم .

باب [٣]

فى عقوق الوالد والولد

العقوق قطيعة الوالدين أو ذى محرم . والفعل عق الوالد والده يعق عتقاً وعقوقاً وهو عاق وأصل العق الشق وإليه يرجع عقوق الوالدين وهو قطيعتهما لأن العق والشق واحد يقال عق الرجل ثوبه إذا شقه .

* مسألة : عن النبى ﷺ أنه قال من أسخط والديه فقد أسخط الله ومن أغضبهما فقد أغضب الله وقال ﷺ من أحزن والديه فقد عقمها وعننه ﷺ قال يا أبا هريرة لا تشتمن والدك حين ولا ميتين قال قلت يا رسول الله اشتمها ميتين ولا أراهما قال إذا شتمت أمهات الرجال يشتمهوها فإذا أنت شتمتها ومن شتم والده فهو من العاقين ومن كتب من العاقين رجع إلى الله عاقاً إلى الزانية . يا أبا هريرة حق الوالد على الولد ضعفان فى الدنيا والآخرة . يا أبا هريرة دعوة الوالدة لولدها تحرق السموات والأرض . يا أبا هريرة

دعوة الوالدة أسرع إجابة من غيرها قلت ولم ذلك يا رسول الله قال لأنها أرحم من الأب ودعوة الرحم لا ترد . وقال ﷺ إياكم ودعوة الوالد فأنها أحد من السيف .

* مسألة : ومن عقى والديه وجفاهما إلى أن ماتا فتوبته الإستغفار والندم على ما فرط من برهما وترك الواجب عليه لما وأمره إلى الله تعالى وهو الغفور الرحيم وقيل أن رجلاً جاء إلى ابن عباس أو غيره وسأله عن مثل هذا أنظر إن كان لأهلك أخت فيرها أو أمها يعنى أم أمه ويقال إذا أدى ديناً أو شئاً قد لزمها يعد الموت فتلك توبته ويتوب إلى الله تعالى .

* مسألة : روى عن النبي ﷺ أنه قال يلزم الوالدين من العقوق ما يلزم الولد من عقهما .

باب [٤]

في الوالدين وبرهما وما يجب لهما وعليهما

قال الله تعالى ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾
يعنى برهما . وقال سبحانه وتعالى ﴿ولا تقل لهما أف﴾ الآية لأن أف كلمة
معصية كقول ﴿إبراهيم أف لكم ولما تعبدون من دون الله﴾ وهى كلمة ذم
فنهاه الله أن يقولها لوالديه . قال الحسن لا تؤذيها وقال أبو عبيدة هو ما غلظ
من الكلام وقبح .

* مسألة : وقوله تعالى ﴿وقل رب ارحمهما﴾ يترحم لهما إن كانا صالحين وإن
كان غير صالحين فيبرهما ولا يستغفر لهما وتوجب الولاية للوالدين كما يوجبها
لغيرهما وليس لهما بحق الأبوة مونة على غيرهما فى الولاية لأن ما استحقاه
بالإسلام شاركا فيه غيرهما فقد سوى الله بينهم فى الحكم عنده فالولاية
والبراءة منها تجب على من لزمه فرضها حكم الله تعالى من والد أو غيره إذ هما

حكماً بالعدل فى عباده والتسوية فىهم ولم يخص والدا من غيره ويوجب لهما
حقاً لا يستحقه إلا جنى ولا يشاركهما فيه عند ولدهما وذلك الحق هو البر
والتسوية بالنفس والمال عند الحاجة منهما إلى ذلك والخضوع لهما ما لم يكن
مؤدياً إلى تعظيم لا يستحقانه .

باب [٥]

الدعاء

فصل : عن كعب قال فيما أنزله الله على موسى هذا كتاب الله لعبده موسى أن أعبدني ولا تشرك بي شيئاً وأوصيك بأملك أوصيك بأملك ثم بأملك . وقيل قال رجل لرسول الله ﷺ من أحق الناس مني بحسن الصحبة قال : أملك قال : ثم من قال : أملك قال : ثم من قال : أملك قال : ثم من قال : أبوك .

* مسألة : وحق الوالد على ولده مالا يخصى من ذلك أن يبره حياً وميتاً ويلتزم طاعته ويتجنب معصيته ويحجب دعوته ويقضى حاجته ويحسن خدمته ويلين جانبه ويبدل له ويسارع في مرضاته ويكرمه ويسمع له ويعظمه ويتعاهده ويعسل إليه ولا يقطعه ما قدر وسلم عليه ولا يخرج من أمره إلا أن يأمره بمعصية فإنه لا طاعة في معصية الله عز وجل من والد ولا ولد ولا قريب

ولا غريب ولا بغيض ولا حبيب فإن كان فقيراً واساه من ماله وآثره على نفسه
فإن كان مريضاً لزم معالجته ومحاضرتة وأدام عيادته إن لم يمكنه الإقامة معه
فإن مات شيع جنازته وحضر مواراته وأوصل زيارته فإن كان ولياً للمسلمين
ترحم عليه واستغفر له ولا يشتم أعراض الناس فيشتم عرضه .

* مسألة : قال أبو المؤثر من حق الوالد على ولده أن لا يتكلم في مجلسه
إلا بإذنه ولا ينظر إليه شزراً .

* مسألة : وحق الوالدة على ولدها أولى بالبر لأنها حملته في بطنها وغذته بلبنها
وربته في حجرها وضمته إلى صدرها وبذلت له حسن صبرها وآوته صغيراً إذ
كان لا يقدر لنفسه نفعا ولا حلية ولا دفعا ولا رفعا ولا وضعا وكانت تنميه
وتسهر وتخدمه ولا تضجر .

* مسألة : وحق الولد على والده أن يحسن تربيته وأدبه وتعليمه وكل ما يحتاج
إليه وينفق عليه وبكسوه حتى يبلغ لطلب المعاش والكسب ويجد إليه سبيلا .

* مسألة : عن النبي ﷺ بروا آبائكم يبركم أبناؤكم . وقال عليه السلام كل
راع مسئول عن رعيته فالرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والوالد
مسئول عن حق ولده والولد مسئول أيضا .

باب [٦]

فيما يجوز للولد فعله بغير إذن والده

قال الربيع من أراد الجهاد وله والدان فقيران كارهان لخروجه فإن لم يكن لهما عنه غنى أن يقيم معها فهو أفضل .

* مسألة : وليس لولد الخروج للرباط والجهاد إلا بإذن والديه فإن كرها خروجه فلا يخرج إلا في حج فريضة أو طلب معيشة من الحلال لعياله فذلك لازم وأما طلب الدنيا من غير قوت المعيشة فلا وأما السلام عليهما فليس لذلك وقت إلا ما فتح الله تعالى .

* مسألة : قال أبو محمد من أحرم بحجة نفل وقد قضى حجة الاسلام لم يكن لأبويه أن يمنعا ذلك ولما منعه قبل الإحرام وليس له فعل ذلك إلا بإذنها .

* مسألة : وكذلك الجهاد إذا قام به غيره كان لها منعه منه ولو دخل فيه كان عليه الخروج منه بأمرهما وليس سبيل الجهاد سبيل الحج لأن الحج إذا دخل فيه لزمه تمامه فصار كالفرض عليه وإن كان حجة نفل ولو دخل في حجة نفل فأفسدها كان عليه أن يأتي ببذلها وليس لها منعه من ذلك وكان لها منعه قبل دخوله فيها وبذلها وكذلك حج النافلة وما جرى مجراه وكذلك لها منعه من الأسفار للتجارات في البعد والغيبة عنها إلا في حال يكون السفر لشدة فاقة وقوت له ولمن يلزمه عوله وأما التكاثر وطلب الازدياد منها فلا الدليل فرض برهما وفي غيبته عنها قد يلحقها بما يضر ذلك وهذا الفضل أيضاً مذموم من فعله وفي الضرورة عذر ويضر كالضرر وإذا كان الأمر على غير هذا الشرط كان عليه أن يبرهما ولا يدعهما فقيرين إلى مكانة مع قوله وصاحبها في الدنيا معروفاً .

* مسألة : أبو سعيد فيمن أشار إليه والده بشيء فخالقه فيه غير أنه غير معصية الله أنه يروى عن النبي ﷺ أنه نهى الولد أن يعصى والده في معصية الله ونهى الوالد أن يحول بين الولد وبين ما يريد إلا في معصية وأن يعينه على بره . فإذا ثبت معنى النهي أن لا يعصى الولد إلا في معصية الله فلا يخرج عندي إلا نهى أدب لأن إباحة الله أولى من حجب الوالد وأمر الله أولى من نهى الوالد إلا أنه لا يستحب للولد على حال أن يقصد إلى مخالفة والده والاستخفاف بما يأمره فإن فعل على هذا الوجه لم يسعه فإن قصد إلى ما يسعه على غير قصد لمخالفته ولا عصيانه فأرجو أن لا يلزمه في ذلك شيء وإن أشكل عليه أعجبني التوبة من مخالفة والده .

باب [٧]

في الولد من أولى به من أهله

أجمع أهل العلم أن الأم أحق بالولد ما لم تنكح وأجمعوا أن لاحق لها في الولد إذا تزوجت وأولى بالصبي في حال صغره أمه وعلى الأب الأجر ما كان في حد الصغر إلى أن يعقل الخيار فحيث اختار كان والجارية أمها أولى بها إلى أن تبلغ أو يزوجه أبوها وإن قال الأب أني لا آمن على أبنيتي مع أمها لم يقبل منه إلا أن يعلم أنها غير مأمونة في نفسها أو معها من الرجل من يؤمن زوج أو أخ أو غيرها فالأب حينئذ أولى بها ولو اختارت أمها . وكذلك غير الأبوين ولو كانت الأم مطلقة .

« مسألة : وإذا ماتت أم الصبي أو غابت فالأب أولى به وقول الجدة أولى به من الأب .

* مسألة : وإذا ذهب الأبوان فالجد أولى به وقول الجدة أم الأب أولى به من أم الأم وقول الجدة من قبل الأم أولى به .

* مسألة : والأخوة أولى من الأعمام أولى من الأخوال الذكور والأنثى وقول الخالة أولى من العمة ومن الرجال ولو كانوا أقرب إليه وقول عمته أولى من خالته وخالته أولى من أبيه لأنهن كلهن أم وقول إن الأخوال أولى من الأعمام والله أعلم .

* مسألة : وإذا عقل الصبي الخيار فحيث اختار كان . وروى أن النبي ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه فإن ثبت أن المخير لم يكن بالغاً وجب القول به .

* مسألة : وإذا طلق الرجل زوجته وله منها ابنة فإن الأبنة بخير فأيهما اختارت كانت معه إذا كانت تقوم بنفسها فإن اختارت الأم وكانت مأمونة والابنة بالغ حكم للأب بها وإن امتنعت لم يجب لها عليه كسوة ولا نفقة .

* مسألة : وإذا قالت أم الصبي أنا آخذه بالفريضة وقال أخوه أنا أخذه بغير فريضة وهو مختار لأمه فإنه يقر معها وكذلك إن كانت جدة .

* مسألة : وإذا طلبت العمة أن تأخذ ابن أخيها بالفريضة وطلبته خالته بلا فريضة فإن كان الغلام لا يعقل الخيار جعل حيث يعلم أنه أصلح له

وينفق عليه من ماله وإن كان يعقل الخيار جعل حيث اختار .

* مسألة : وإن لم يوجد من أقاربه جعل الحاكم حيث يأمر عليه وعلى ماله ولو بأجر وإن أنفق أحد من أرحامه فحيث كان أصلح له إلى أن يعقل الخيار فحيث اختار كان .

* مسألة : اختلف الناس في وقت تخيرهما فقول إذا كان ابن سبع سنين أو ثمان . وقول إذا أكل وحده ولبس وحده وتوضأ وحده . وفي موضع أن يستغنى بنفسه وتكون الجارية في حد من يجوز تزويجها فهناك يخبروا خبر عن شريح أنه أتمه أم وجدة فقالت الجدة أبا أمية إنا آتيناك وأنت المؤتى إليه أذاك ابني وأماه . وكلتانا يفديه يتيمًا ذاهب الوالد أرجو أن أريه . ولو كنت تأيمت لما نازعتك فيه تزوجت فهاتيه ولا يذهب بك التيه . ألا أيها القاضي هُدى قضيتي فيه . فقالت الأم ألا أيها القاضي قد قالت لك الجدة حديثًا فاستمع مني ولا تبطين رده . تعز النفس عن أبني وكبدى حملت كبده فلما صار في حجرى يتيمًا ضائعًا وحده . تزوجت ابتغاء الخير من يكفلني بعده . ومن يبدى لى الود ومن يحسن لى رفده . فقال شريح قد سمع قاضيكما ما قلتما وقضى بينكما . ثم فصل . بقضاء قادر بينكما وعلى القاضي جهداً إن فعل أيها الجدة بينى بالصبي وخذى ايتنك منذات العلل أنها لو صبرت كان لها مثل دعواها نباعنها البذل . ذكر أن عمر طلق أم عاصم ولها منه ولد فأراد أخذه فاختمها إلى أبي بكر فقالت يا خليفة رسول الله ولدى خرج من بطنى فقال

عمر خرج من صلى فقال أبو بكر ربحها وفرشها أطيب له منك يا عمر . حتى يدرك ففضى لها به فلما استخلف عمر انطلق إليه رجل ومطلقة فقالت كانت بطنى له وعاء وحجرى له حواء وثديى له سقاء وضعه على شهوة وحملته كرهاً فقال عمر صدقت كذلك قضى بالولد لأمه .

* مسألة : والزوجة عليها تربية ولدها إذا امتنعت فإنه يلزمها ولا يحكم على المطلقة تربية ولدها إذا امتنعت فإن لم يوجد له من يرضعه حكم عليها برضاعه وعلى الأب الأجرة قال تعالى ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ أجورهن ﴾ فثبت على هذا أن الحضانة لها ثبت قوله ﴿ وعلى المولود له رزقهن ﴾ ... الآية . قيل تنازع في حضانة بنت حمزة بن عبد المطلب على بن أبى طالب وقال ابن عمها وأبنة عمها عندى وقال زيد بن حارثة أنا أحق بها لأننى حملتها من مكة وعمتها عندى وقال جعفر بن أبى طالب خالتها عندى مع تعصبى وقرى فقضاها رسول الله ﷺ لجعفر وقال الخالة والدة .

* مسألة : قال أبو حنيفة إن كان الولد أنثى فهو مع الأم وإن كان ذكراً فإذا صار إلى دأكل ويشرب ويلبس وحده فأبوه أحق به مالك أمه أولى به ذكراً كان أم أنثى وتأول حديث أبى هريره أن النبى ﷺ قال لولد امرأة ورجل أراداه خذ بيد أيهما شئت فأخذ بيد أمه وهذا قول عمر وعلى فى الغلام والجارية إذا بلغا سبع سنين خير بين الأبوين قال الحسن البصرى الأم أحق بالغلام وإن تزوجت لقوله تعالى ﴿ وربائبكم اللاتي فى حجوركم ﴾ فهذا

يدل على الطفله مع أمها فى بيت زوج فدل أن الحفصانة لما وإن تزوجت
وأحتج من خالفه بالرواية .

* مسألة : والولد إذا كان مملوكًا والأب حرًا فالكه أحق بحضائنه من أبيه وإذا
كان الأب حرًا والأم مملوكة فأبوه الحر أولى به قال المصنف لعله يريد إذا كان
الولد حرًا .

* مسألة : موسى بن على فى المطلقة تتزوج هل لوالده الصبى أخذه منها قال نعم
فإن كان له أعمام لم يحق لهم ما للأب وإنما ذلك للأب والله أعلم .

باب [٨]

في الحضانة والتربية

الحضانة مصدر الحاضن والحاضنة وهما الموكلان بالصبي يرضعانه ويربانه والأصل في الحضانة قوله تعالى ﴿إِن أَرْضَعْن لَكُمْ فَأَتَوْهن أَجُورهن﴾ فنبّه هذا على أن الحضانة لها ونّبه عليها قوله تعالى ﴿وعلى المولود له رزقهن﴾ ... الآية .

* مسألة : الحاماة تحضن على بيضها حضونا إذا ارخيت عليه للتفريخ وهي حاضن وقد يحضن الحمام على بيض الدجاج وتحضن الدجاجة على بيض الطاووس ولكن لا يدعن بيضهن وتحضن بيض غيرهن . ويقال عند العرب أحق من جهرة وهو عرس الذئب لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع . قال ابن أجدل كمرضعة أولاد أخرى وضيعت بنينا ولم تدفع بذلك مدفعا . ويقولون أحق من نعامة لأنها تدع بيضها لحاجة الطعم فإن رأت بيض نعامة

أخرى قد خرجت للطعم حضنت بيضها ونسيت بيض نفسها قالوا ولذلك قال ابن هرمة فإني وتركى ندى الأكرمين وقدحى بكفى زنداً شحاحا كتاركة بيضها بالعراء وملبسة بيض أخرى جناحا .

فصل : كل بيض فى الأرض فولدها فرخ إلا بيض الدجاجة فإنه يسمى فروجا لا يسمى فرخا وقد يتوسع الشعر فيسمونه فرخا قال الشماخ فراخ دجاجة يتبعن ديكاً يلدن به إذا حمس الشتاء .

فصل : روى أن أم تأبط شراً قالت ما ولدته يتناً ولا سقيته غيلاً ولا أبتته على ماق . اما اليتن فخرج رجلى الولد قبل رأسه وذلك علامة سوء ودليل على الفساد . فالولد موتن ايتن يوتن ايتانا وسأل الأصمعيُّ ذا الرِّمَّة فقال أتعرف اليتن قال نعم قال مسألتك هذه يتن أى جاءت على غير وجهها وأما سقى الغيل فارتضاع لبن الحبلَى وذلك فساد شديد والمآقه البكاء فإذا كانت الأم جاهلة حركته فى المهد حركة تؤثر به الدوار فإن نام على ذلك الفزع ولم تعله بما يضحكه لينام على سرور فإذا أكثر ذلك خرج الصبي مائقا وفى المثل صاحبي ميق وأنا نيق فكيف نتفق الميق السريع الشر والنيق سريع البكاء .

* مسألة : فإذا كان الزوج مع زوجته فعلى الزوجة إرضاع ولدها منه وليس لها تركهم إلا أن تفصلهم ولا تفصلهم قبل الستين إلا أن تتفق هى وأبوهم على ذلك .

* مسألة : فأما المطلقة فإن كرهت أن ترضع ولدها فذلك لها إذا ردت إلى أبيه إلا أن لا يوجد له مرضعة حكم عليها بأخذه ورضاعه فإن أخذته ولم يكن فيها لبن أن يأتيا بمن ترضعه ويكون مع أمه .

* مسألة : وعليه أن يحضرها خادماً ويفسل لهم ثيابهم ويعمل لهم ما يحتاجون إليه لعمل طعامهم وللوالد أن يستخدم الخادم إذا كانوا في بلد في وقت فراغ ضيعه ولده التي يحتاجون إليها وإنما يلزمه خادماً إذا كان له سعة في المال فإن كان فقيراً فليس عليه ذلك .

باب [٩]

فى الرباية وعلى من تجب وفى الفصل والرضاع

والرضاعة حولان كاملان لقوله تعالى ﴿حولين كاملين لمن أراد أن يتم
الرضاعة﴾ وليس لأحد الأبوين فطام الولد قبل الحولين إلا برأى الآخر حتى
يتشاورا فى ذلك ويحتمعا على أمر يرضيانه قال الكلبي فى قوله تعالى ﴿فإن
أرادا فصلا عن تراض منهما﴾ قال يعنى بعد الحولين . قال وليس قول
الكلبي فى ذلك بشىء لأن الله سبحانه وتعالى جعل الحولين تمام الرضاع وإنما
يجعل فيه تشاوراً وإنما جعل التشاور منهما والتراضى فيما كان دون الحولين لأنه
ليس بتمام الرضاع فليس لواحد منهما أن يقطعه فيما دون الحولين إلا بتشاور
ورضى منهما جميعاً . وفى الضياء وليس الحولان بفريضة فيما أَرْضَع حولين
وفوق ذلك ودونه ثم قال . وعلى المولود له يعنى الأب رزقهن وكسوتهن يعنى
الأم بالمعروف لا تضار والدته بولدها يقول لا يحل للرجل إذا طلق زوجته أن
يضارها فيترزع ولدها وهى لا تريد ذلك ثم قال ولا مولود له بولده يقول

لا يحل للمرأة إذا طلقها زوجها أن تضار فتلقى إليه ولده مضارة له ثم قال وعلى الوارث مثل ذلك يعنى على من يرث اليتيم إذا مات يعنى مثلها على الأب من الكسوة والتفقة لو كان حياً ولا يضار الوارث الأم بولدها هو بمنزله الأب إذا لم يكن لليتيم مال ثم رجع إلى الأبوين قال فإن أرادا فصلاً أن يفصلا الولد من اللبن عن تراض منها دون الحولين فلا جناح عليهما ما لم يضار أحدهما صاحبه قوله فإن أرضعن يعنى الأمهات لكم يعنى الأزواج فأتوهن أجورهن يعنى الرزق والكسوة على قدر يسر الرجل ثم قال وإن تعاسرتن يعنى الزوج والمرأة المطلقة فلم يتفقا ورضيت المرأة أن تسترضع له غيرها فتسترضع له أخرى على قدر سعته لا يكلف الله نفساً يعنى فى نفقة الموضع إلا ما أتاها يعنى ما أعطاها سيجعل الله بعد عسر يسراً يعنى بعد العسر السعة .

* مسألة : عن ابن عباس أنه قال إذا لم يقبل الولد ثدياً غير ثدى أمه فانها تجبر على رضاعه وإن كرهت فإن لم يكن للزوج مال فلا نفقة عليه ولتنفق الأم من الذى لها .

باب [١٠]

في الرباية

وعلى الأب مؤونة ولده إذا كان يرضع فربايته من ثلاثة دراهم إلى أقل أو نحو ذلك أجرا لوالدته لرضاعه لكل شهر قال أبو الحواري عن نيهان عن ابن محبوب أنه قال على الفقير درهمان وعلى الوسط درهمان ونصف وعلى الغنى ثلاثة دراهم ولا يزداد على أحد أكثر من ذلك إلا برأيه قلت أفله دهن قال لا .

* مسألة : المختصر قال الشيخ أبو الحسن والنفقة لكل مرضعة كانت زوجة أو مطلقة فلها في حال الرضاع النفقة فأما غير الوالدة ممن ترضع بالأجرة فلها الأجرة على ما يكون أحسن برضاء المرأة وفي الضياء إذا قالت المرأة لزوجها لا أرضع لك ولدك إلا بأجرة فلا بأجرة فلا أجر لها وقول لها ذلك .

* مسألة : ومنه وعلى الوارث إذا مات الأب مثل ذلك في نفقة الرضاع . وقد قبل وارث الصبي والذي أداه نظرى إن الوارث هو مال المالك الذى كان عليه النفقة فى الرضاع فلما مات رجع ذلك إلى وارث المال وهو الولد الذى ورث أباه . وذلك إنه إذا كان له والدة ترضعه وطلبت النفقة فإنما يفرض لها فى مال ولدها ولا يفرض على غير ولده من ورثته ويترك له ماله .

* مسألة : وفى الضياء أجمع المسلمون أن الصبي إذا مات أبوه فنفقته وأجر رضاعه فى ماله إلا ما ذكر عن حماد بن سليمان إنه يخرج أجر الرضاع من رأس المال قال النخعى إذا كان المال قليلاً خرج من نصيبه وإن كان كثيراً فمن جميع المال وهما محتاجان إلى دليل .

* مسألة : فيمن أصاب مرضعة لولده بأقل ما ترضعه له أمه قول أبى زياد تخير إن شأت أرضعت بالذى أصاب وإلا فلتعطه ولده وقول محمد بن محبوب ترضعه والدته برأى العدول ولا تضار فى ذلك .

* مسألة : وإذا كان معدماً ولا شيء له فعلى الأم أن ترضع ولدها ولو كانت فقيرة قال بعض إن كانت الأم موسرة والأب معدم لا شيء له وميت ولم يكن بالأم لبن فعليها أن تستأجر من يرضع الولد إلا أن يكون له ورثة غيرها فتخير الورثة على رضاعه وعليها بعد رفضها بقدر نصيبها من ميراثه لقوله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك ومن هلك وخلف يتيماً وجعل أمه وصية وترك فى

يدها مالا ثم مات اليتيم وخلف ماله على الورثة ولم تكن أمه افترضت له في الرضاع فريضة ولا فرض لها أحد من المسلمين ولا طلبت ذلك فلا رباية لها إذا لم يحكم لها بها الحاكم ولا نفقة لها في ماله إذا لم تطلبها في وقتها وما أنفقت على عبده فلا غرم عليها فيه .

* مسألة : في تفسير قوله وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فهذا في الزوجه إن عليها أن ترضع ولدها لوالده وعلى الزوج كسوتها ونفقتها بلا أجر رباية وهو أكثر ما قيل وإنما الرباية للمطلقة التي لا كسوة لها ولا نفقة فإذا كان الزوج فقيرا فلا أعلم أنه قيل أن عليه أكثر من الكسوة والنفقة وعليها رضاع ولدها وإن كان الزوج غنياً فمختلف في أجره رضاع الزوجة عليه لولدها قال ويعجبني أن لا يكون عليه لها أجره ما دامت زوجته لقوله تعالى ﴿ وعلى المولود له ﴾ الآية . ولكن لا أقول أن على الوالدة محكوماً إلا بالرضاع . وأما سائر التربية فمختلف فيه عليها ويعجبني أن يكون على الغنى أن يحضرها من الخدم من يرى لها ويقوم بمصالح التربية عنها ويعجبني أن يكون عليها هي الرضاع بلا أجره .

* مسألة : فإن مات الأب فرض لام الصبي في مال الصبي فإن لم يكن له مال فرزقها وكسوتها على العصة فإن لم يكن للعصة مال جبرت أمه على رضاعه وتربيته بغير رزق ولا كسوة وكذلك إن لم يقدر الأب ولا العصة ظئرا حبرت الأم على رضاعه وتربيته برزقه وكسوته . وقول أن الرزق والكسوة في هذا

الموضع منسوخه وإنما للمرأة على الأب إذا طلقها أو على العصابة بعد الأب أو على الصبي في ماله على جميع الأموال أجرة التريبة والرضاع على قدر سعة ذلك وضيقه فقيل أقله درهمان لكل شهر وقول درهم ونصف وقول درهم ويوجد ذلك في الآثار في كل شهر أجرة لنفقة الصبي ورضاعه وأكثر ما يكون ثلاثة دراهم إذا كان في المال سعة وقول أنها منسوخة بقوله فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن إلى قوله لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينف مما آتاه الله . قال ويوجد هذا القول عن أبي معاوية في الكسوة التي ذكرها الله للمرضة أنها إذا كانت زوجة فلها الكسوة والنفقة وإن كانت مطلقة فلها الأجر ولا كسوة لها ولا نفقة .

* مسألة : في المطلق إذا غاب وترك ولدًا له عند أمه يرضع هل للحاكم أن يفرض عليه الرباية إذا رفعت الأم قال له ذلك ويستثنى للغائب حجته ولا يحكم عليه في ماله بشيء حتى يقدم . قلت فإن قدم فقال أنه قد كان يقوم بما يلزمه من الرباية هل يدع بالبينة قال إذا ثبت عليه الحكم فعليه البينة فيما يدعى لأنه مأخوذ بذلك حتى يصح الخروج منه فإن مات قبل أن يقدم فيعجبني أن يدعو الورثة فإن أصحاب البينة أنه كان يؤدي إليها وإنه قد أدى إليها لم يثبت عليه معنى الحكم وإن لم تصح البينة دعاها بالبينة أنه ما زال غائبًا إلى أن مات ولا يعلمون أنه أدى إليها شيئًا من هذه الفريضة ثم يثبت عليه في ماله فإن لم يكن معها بينة فيعجبني إذا مات وماتت حجته وغاب أمره ولم تصح لها بينة على هذا أن يكون القول قول ورثته إلا أن يردوا إليها

اليمين فتحلف على ما تدعى فإن لم يردوا إليها اليمين حلفهم الحاكم ما يعلمون
ان قبلهم لها حقاً من قبل ما تدعى من هذه الفريضة في مال المالك .

* مسألة : وإذا طرحت المطلقة ولدها على أبيه ثم طلبته فأعطاها إياه على
شرط أن لا رباية عليه فإن لها الرباية وإن اشترطت له ذلك إذا طلبته فإن كره
رد الولد إليها وهي أحق به إذا قبلت ما يقبل غيرها من الرباية ولم تشطط في
الرباية وإن كان له جاريه أو أحد يكفيه الرضاع وطلبت هي فهي أحق به
وإن كانت رده بعد الفصال ثم طلبته فقال هو أنا أطعم ولدى وقد انقضى
رضاعه فهي أحق به ما لم تشطط في الرباية حتى يعقل الخيار ويعلم الفضل .

* مسألة : ومن هرب عن مطلقة ومعها ولد منه ترضعه فالذى نستحبه برأينا
إن كانت الأم معدمة ولا تقدر على شيء أن يؤخذ الأولياء بنفقتها وإن شاءت
اقترضت عليهم عند حاكم وأنفقت على ولدها ونفسها وجعلت ذلك ديناً
لأزماً على زوجها إن كان غائباً إلى وصوله وإن كان هالكاً فعلى ورثة البيت
نفقته وصلاحه .

* مسألة : ومن أستأجر ظئراً غيرها قالوا وجب عليها إرضاع الصبي وليس
عليها تدهينه وتمريخه وغسل ثيابه إلا أن توافقها على ذلك وإن دفعت الظئر
بذلك متطوعه إلى خادم لها فأرضعته حتى فطمته لم يكن لها شيء من الاجرة
ولا لخادمها لأن الظئر بذلك متطوعة والمتطوع لا يرجع بشيء على من تطوع

عليه فإن كانت الظئرت تحت بعل فأجرت نفسها ثم تزوجت لم يكن للزوج منعها. إلى المدة وكذلك إذا أذن لها لم يكن له منعها بعد الاذن ودخولها في الإجارة وكذلك ليس له فسخ الإجارة إلى المدة وحيث شرطت أن ترضعه كان ذلك لها وإن شرطت مع الأجرة طعاماً كان ذلك باطلاً إلا أن يعلم الطعام وقيمته .

* مسألة : ولا تجبر المطلقة على ارضاع وليدها إلا أن يخاف عليه الهلاك أو لا يقبل غيرها فحيثئذ يلزمها أن ترضعه فاما ان كان يقبل المرضعات وعليه بهن لم تجبر على أن ترضعه ولم يلزمها وكان على الأب أن يستأجر له مبرضة على قول أصحابنا مع من وافقهم عليه من مخالفهم ..

* مسألة : ولا يحكم على المطلقة بتربية ولدها اذا امتنعت وإن لم يوجد له مرضعه حكم عليها برضاعه وعلى الأب الأجر . وأما الزوجه فعليها أن تربي ولدها وإن امتنعت لزمها .

* مسألة : وأجاز أصحابنا الاجارة على الرضاع ولم أعلم فيه اختلافاً .

* مسألة : ولا يجوز أن يؤخذ من لبن المرأة شيء إلا بأذن زوجها إلا لدواء وقال بعض هي أولى باللبن ولو أنها لم ترضع ولدها كان على الزوج أن يشتريه منها لولده وأكثر القول أنها ترضع ولدها وللرجل أن يمنع امرأته أن ترضع ولد غيره وقيل إن أذن لها أن ترضع أحداً فأجر الرضاع لها .

باب [١١]

في الفريضة للأولاد ونفقتهم

وإذا أحتاج الولد إلى النفقة فرض له ما يستحق مع والدته ونفقة الصبي في حال الطفولية إذا كانت أمه مطلقة أو زوجة أيضًا ثلث نفقة إذا فطم وفصل من الرضاع حتى يبلغ خمسة أشبار ثم له نصف نفقة حتى يصير إلى ستة أشبار يكون له ثلثا نفقة حتى يبلغ . وفي ذلك قول إلى نظر العدول فيه عند ذلك لأن الأحوال بينهم تختلف .

* مسألة : والصبي إذا أكل الطعام خالصًا فله ثلث النفقة فإن بلغ طوله أربعة أشبار إلى خمسة أشبار ونصف فله ثلث النفقة ويكون وسطا من الأشبار من ستة أشبار إلى ستة وثنى ثلاثة أرباع . نفقة وسبعة أشبار هي النفقة تامة . فإن بلغ سبعة أشبار ولم يبلغ أنقص من النفقة شيئًا يسيرًا قليلًا وقول الفطيم فصاعدًا ذكرًا أو أنثى له ثلث نفقة من الحب والتمر وأربعة دوانيق فضة إلى أن

يصير رباعياً فإذا زاد على الرباعى فله نصف نفقة ودرهم نفاء وكسوة مثله حتى يصير خماسياً فإن زاد على الخماسى فله ثلثا نفقة من الحب والتمر ودرهم ودانقان وكسوة مثله إلى أن يبلغ .

* مسألة : وعن بشير قال فى المرأة تثقب لولدها فى أذنيه أنه لا باس عليها فى ذلك إلا أن تقدم عليها والده فإن تقدم عليها فتثقب أذنه فى كل واحدة أربعة ثقبوب فعليها دية الاذن فى ثلاثة ثقبوب .

* مسألة : قال أبو سعيد إذا طلبت المرأة الفريضة لولدها على والده فى ماله فإنها تدعى بالينة على معرفتها ومعرفة الولد وماله فإذا صح ذلك فرض لها أول الفريضة .

* مسألة : واختلف فى الوالد إذا لم يكن غنياً يقدر على نفقة ولده من أصل مال أو يسار فى يده فقول يفرض عليه لولده فريضة ويكون غريباً من الغرماء إذا رضيت بذلك والدته . وقول نخير الوالدة فإن شاءت أعطته ولده وإن شاءت فرضت عليه لها فريضة لولده إلى ميسوره وقول للوالدة الخيار إن شاءت أعطته ولده وإن شاءت أخذته معها ولا شىء على والده وقيل يسلم إليها بقدر ما عليه .

* مسألة : وإذا كان للوالد مال فرض عليه لولده ويؤخذ بيع أصل ماله فى قضاء الفريضة وكذلك يؤدى يساره .

باب [١٢]

في نفقة الأولاد

وللأولاد على أبيهم نفقتهم ومؤنتهم ما كان الغلام في حال الصغر فإذا بلغوا لم يلزم الأب لهم شيء إلا الجارية فعلى الأب النفقة ما لم تتزوج فإذا تزوجت لم تلزمه لها نفقة إلا أن تطلق فترجع إلى الأب بعد . هاشم عليه النفقة وإن لم ترجع إلى الأب لم يلزمه قال أبو معاوية ^(١) يختلف في نفقة البنات ونفقة الصغيرة .

* مسألة : وفي الضياء والرجل يلزمه عول ولده الذكر حتى يبلغ ويقدر على المكتسبة والأنثى حتى يزوجه لأن البكر من شأنها الحياء ويمنعها ذلك عن التحيل للكسب والأيم لمعلوم منها التحيل وكلام الرجال لحاجتها . وكان أبو على لا يرى للبنات البالغات على الأب مؤنة . وقال قليل من قومنا إن النفقة تجب للأولاد البالغين والأطفال من الرجال والنساء إذا لم يكن لهم مال

يستغنون به . قال الفضل يعجبني قول من يقول إذا بلغ أولاد الرجل الذكور
والإناث فليس عليه عولهم . وفي الضياء أجمع المسلمون أن الأبئن إذا كان
غنياً لم يلزم لأب نفقته . وإذا كان فقيراً محتاجاً وجب عليه نفقته بالإجماع كان
ذكراً أو أنثى انتفاع الولد من مال والديه في باب ما يجوز للوالد من مال
ولده .

* مسألة : وإذا لم يقيم الوالد لولده بما يلزمه من نفقة وكسوة فلما بلغ الولد
طالبه بذلك فإنه لا يحكم له على أبيه بشيء والأب آثم فيما ضيع من حق ولده
فإن طالبه الولد قبل البلوغ حكم له فيما يستقبل لا فيما معنى إلا أن يكون حكم
عليه فتوى بعد الحكم عليه فإن الحاكم يأخذه به إذا حاكمه وكذلك الولد
فيما يلزمه من نفقة والده .

* مسألة : قال أصحاب أبي حنيفة البنت البالغة تجب لها النفقة ما لم تتزوج
قال الشافعي بأنه لا تجب فالدليل عليه أنها عاجزة التكسب فاشبهت الصغيرة
فإذا وجب لتلك فهذه أولى . قال الشافعي بأنه زالت ولايته عنها بالبلوغ وهو
يبطل كالدين . قال أبو معاوية يختلف في نفقة البنات قول عليه نفقتين
وكسوتين ما لم يتزوجن وقول لا يلزمه لهن نفقة . قال أبو معاوية ينفق عليهن
ما يقوتهن فإن اختلفوا فربع صاع ومن تمر لكل يوم فيكون في الصيف ذرة
وفي الشتاء بر .

* مسألة : وإذا حبس الولد في الحبس وله أبوان واجدان فليس عليهما من نفقة شيء .

باب [١٣]

في كسوة الأولاد ومؤنتهم

وكسوة الصبي ثوب في الصفرة قبض ودثار يكتنه عن البرد والحر . والأنثى قبض وإذا صارت امرأة فأربعة أثواب . قال أبو معاوية أربعة أثواب لكل سنة إزار ودرع وخمار وجلباب . فإن انحرقن أو سرقن قبل الحول فصح ذلك فعليه أن يكسوهن كسوة أخرى وإن كان كساهن بحكم حاكم فلا أرى عليه بدلهن وإن كان بعد حكم حاكم فعليه بدلهن وإن حال الحول والكسوة جديدة فطلبن إليه كسوة أخرى واحتججن بأن الحول قد حال فعليه أن يكسوهن وعليهن أن يرددن إليه الكسوة الأخرى ما بقي منها فإن تزوجن وطلقن ولا مكسبة لهن فعليه أن يكسوهن وليس عليه أن يصبغ لهن .

* مسألة : ومن كان له أولاد يعولهم ثم بلغوا لم يلزمه لهم نفقه ولا كسوة إلا البنات فإنه يلزمه لهن ذلك .

* مسألة : فى الوقت الذى يلزم الرجل لولده الدثار فى البرد الشديد أم دونه قال فى وقت ما يحتاج إليه من البرد فى النظر وقد تكون حاجة غير مضرة وهى حاجة فإن اختلفوا فيه فادعت المرأة أنه يحتاج إلى الدثار وأبى الوالد رجع فيه فى نظر العدول فى الأوقات والأحوال والأماكن التى يقع فيها الحكم فإن اختلف العدول وكلهم أهل لما اختلفوا فيه أخذ الحاكم بما رأى أنه أقرب إلى العدل باجتهاد نظره قلت فإن كان إذا ثبت الصبي فى الكن لم يحتاج إلى الدثار وإذا برز احتاج إلى الدثار هل يفرض له الدثار حتى يستغنى منه فى كل ذلك قال هكذا عندى . قلت فلها أن تفرشه له قال الحاجة إلى التدثير به كالحاجة إلى الفراش إذا لزمت الحاجة .

* مسألة : قلت فيلزمه لولده فراش قال هكذا عندى إذا احتاج إلى ذلك قلت فيلزمه وطاء حلاق حصيرينام عليه أو سمة قال إذا كان أهلاً لذلك لزمه . قال فإن ادعت أن الدثار تلف فإنما يكون فى يدها هباء وهو له وإذا ثبت هذا فالقول قولها عندى مع يمينها وعليه أن يحضر لولده دثاراً على ما يستحق عليه . فإن اشترط عليها إن استغنى ولده أن ترده إليه فتلف قبل الإستغناء فإذا ضمنت ترده أشبه عندى معنى الضمان لضمائها بالرد .

* مسألة : أبو عبد الله فى الرجل هل يحكم عليه بخادم لأولاده إذا كان مطلقاً لوالدته أم إذا كان من أهل السعة فأبى لا أرى ذلك لهم .

* مسألة : فى الصبى إذا بلغ وعليه كسوة فرضها الحاكم له على والده فطلبها والده منه أن له ذلك فى الذكر وأما فى الاناث فإذا كانت فى كسوة مثلهن فعلى قول من يقول أن مؤنتهن على الوالد فله الخيار إن شاء كساهن كسوة جديدة وإن شاء تركها لهن حتى يحتجن إلى غيرها . وعلى قول من يقول أن مؤنتهن على أنفسهن إذا بلغن فهى مثل الذكران فإذا تزوجن فما كساهن بحكم أو بشرط فله ذلك وما كان بلا شرط ولا حكم وقع موقع العطية وإذا أجزن فلهن ما أعطين . وكذلك الصبيان على قول من يثبت لهم العطية من الوالد فهى للولد إذا لم يكن بحكم والله أعلم .

* مسألة : فإن ادعت والدة الصبى أن كسوته ضاعت قال فإذا قبضتها على غير شرط فيعجبني أن تكون أمينة فيها والقول قولها مع يمينها وعليه كسوة أخرى فإن قبضتها منه بضمان فعلى الوالد لولده كسوته ويكون على الأم ضمان ما ضمنت به للولد قلت ولو صح التلف بغدر قال هكذا عندى لأن الضمان تعلق عليه بسبب قبولها به له . قال المصنف أما إن سلم من الكسوة فوق ما يجب عليه فكذلك وأما إن سلم ما يجب عليه فما الذى يجب عليها فيه الضمان ويحسن عندى أن لا ضمان عليها والله أعلم .

باب [١٤]

في سكن الأولاد

والصبي إذا بلغ الحلم ولم يرد السكن مع والديه فقد ملك نفسه ولا يجبر على السكن عندهما ولا سبيل عليه لها وكذلك الأنثى إذا انفردت عن والديها واحتجبت عنها فالحكم في ذلك سواء .

* مسألة : والطفل يجبر على السكن مع والديه إذا لم يرد مساكنتهما . والمرأة إذا لم ترد السكن عند والديها وطلبت النفقة فلا يحكم لها بالنفقة على والدها فإذا كانت بالغاً عند والدها حكم لها بالنفقة عليه .

* مسألة : في المطلقة تطلب لأولادها من أبيهم أن يسكنهم منزلاً فإن كانوا لا سكن لهم فعليه أن يسكنهم أو يكثرى لهم منزلاً وعليها هي من الكرى بقدر عددهم . وإن كانوا معها في منزلها . فقال أبو سعيد ليس عليه لها كرى منزل

قال وأما أنا فأقول إن عليه سكتاهم إن شاء معها وإن شاء يكثرى إن وجد
أرخص من منزلها إذا كان فيه صلاح لسكنهم وإن سكنوا معها وقنعت هي
بمثل ما يجد من الكرى أن يأخذ هي بمسكن منزلها ويطرح عنه ما ينوبها هي
من الكرى .

باب [١٥]

فيما يجوز للوالدين في ولدهما وفي ثقب أذنيه

أبوسعيد هل للوالد ضرب ولده على امتناعه عن الدواء للرمد فإذا كان يخشى عليه الضرر ضربه ضرباً غير مبرح يآثر أو يجرح وإن أرادوا أن يصبوا الدواء في عينيه ليلاً فامتنع الصبي فإذا كان صلاحاً فيما يروا فعلوا فيه وإن امتنع فلهم ضربه على ما قلنا وإن كان يتيماً فبأمر القائم عليه والله أعلم .

* مسألة : واستعمال الصبي بأمر والده فيما يقدر جائز قال أبوسعيد في الصبي إذا كان والده عبداً فلا يجوز عندى حله من مال ولده ولا أباحته منه لغيره ولا أباحته لغيره في خدمة ولده مثل الولد الحر على ما قيل . وكذلك سيد العبد لا يملك من ولد عبده الحر شيئاً في نفس ولا مال وإذا لم يكن للصبي حجة قائمة بسبب والد أو ولي يقوم مقام الوالد في ذلك على ما يرى المسلمون فهو عنده بمنزلة اليتيم الذي لا ولي له .

* مسألة : ولا يجوز للوالد العبد أكل مال ولده الحر لأن العبد لا مال له لأنه إن كان من جهة النفقة فنفقته على مولاه وإن كان من جهة الملك فالعبد لا يملك نفسه ولا ماله وكيف يملك مال غيره . قيل فهل على الولد أن يطيعه فيما يقدر عليه ما لم يكن معصية مثل الحر قال هكذا عندى من طريق البر وإعظام حق الأبوة وأما من طريق اللازم الذى يلزم للوالد الحر فلا يلزمه ذلك لأنه لا سلطان له عليه . والولد يؤمر أن يلزم ضيعة والده فان لم يقبل لم يجبس .

* مسألة : وعن النبی ﷺ أنه قال ثقبوا آذان صبيانكم خلافاً على اليهود .

* مسألة : وإذا ثقت امرأة أذن ولدها بغير رأى والده ومات الصبي فعن أبي إبراهيم قال عندى أنها تلزمها ديتة لوالده أولم يرثه من بعده ولا ميراث لها منه وميراثه وديتة لورثته غيرها هي . وقال وعندى أنها إن اتفقا على الثقب له جميعاً مات الصبي من ثقبها له إن ديتة لورثته غيرها من بعدهما والله أعلم .

* مسألة : وإن ثقب له غيرها بلا رأيها ففيه الأرش ومختلف فيه فمنهم من قال كل ثقب نافذة وقول يقاس مثل العبد الذى يثقب له كم ينقصه الثقب من ثمنه ثم يحسب للصبي في ديتة وقالوا هذا قول أبي معاوية .. وفي موضع ومن ثقب لصبي بغير رأى أبويه فإن مات كان عليه ديتة لورثته وقد عرفتكم الاختلاف في الأرش وإن سلم وطلب والداه أرشه فعندى أن لها أرش ذلك .

وعن أبي الحسن أن تثقب الصبيان بغير رأى آبائهم وأمهاتهم جائز وذكر الرواية . عن بشير قال في المرأة تثقب لولدها في أذنه أنه لا بأس عليها في ذلك إلا أن يقدم عليها والده فإن تقدم عليها فتثقب في أذنه في كل واحدة أربعة ثقوب فعليا دية الأذن في ثلاثة وإنما يحسب الثقب الرابع في الجرح كان الولد ذكراً أو أنثى وقد تقدم عليها والده فكله سواء وعليها الأرش ولو لم يتقدم عليها أبوه .

* مسألة : في امرأة لها ولد جارية أو غلام استأذنت آياه أن تثقب في أذنه فنهاها فتثقب له إن عليها الدية وإن كان لها عليه صداق فله أن يحبط تلك الدية عن نفسه من صداقها .. وإن لم تكن له بيعة وقدر على أن يأخذ ذلك من مالها أو من صداقها الذي عليه فله ذلك . وإن كان نهاها وعنده أنها لا تطيعه ولكن نوى إن فعلت وجب عليها الدية فحبط عن نفسه من صداقها فإذا كان غير كاره لذلك ولكنه أراد العلة عليها فلا يرى له أن يأخذ منها ذلك ولو أقر بذلك عند حاكم ما رأيت له في الحكم شيئاً على هذه الصفة ولكن إن كان يكره ذلك وقد وقع في نفسه أنها لا تنتهى إذ أنها فنهاها قلنا له الأخذ من مالها دية ذلك إن شاء كما وصفنا .

باب [١٦]

في الأم وما يجوز لها في ولدها

إمرأة تحتاج إلى مال ولدها تباع من أصله وتأكل وتكسى وهو يتيم أو غير يتيم قال الربيع تباع وتأكل وتكسى منه يتيمًا كان أو مدركًا ولا بأس عليها. وعن أبي علي أنها إن كانت مسكينة فقيرة محتاجة إن لها أن تأكل بالمعروف من مال ولدها. وقول أبي عبد الله لا تأخذ إلا أن تضطر إلى شيء فتأخذ بالمعروف.

* مسألة: ومن احتاج إلى شيء من مال والدته فليس له ذلك إلا برأيها ورضاها ولا يجوز للمشتري من الولد مال والدته بغير رأيها وهو بيع متقض مرفوض مردود لا يجوز.

* مسألة: اختلف في الوالدة هل لها أن تستعمل الولد في منافعها بلا مضره

عليه فيه كالوالد فقول يجوز لها ذلك ويشبهوها بالولد وقول لا يجوز ذلك إلا للوالد وقول لا يجوز لأحدهما إلا أن يكون ذلك في مصالح الصبي .

* مسألة : في الوالدة على قول من يقول أن لها استعمال ولدها لأحد يستعمله بأمرها قال لا أعلم ذلك فيما قيل إلا أنه إذا ثبت أنه لها منه بمنزلة الوالد كان لها من الأمر ما يثبت للوالد وسواء ذلك كان والده حياً أو كان يتيماً .

* مسألة : وإذا ثبت أن لها مثل ما للوالد فذلك خاص في شيء أم لا ؟ قال أما في الاستعمال فإذا ثبت في شيء لم يبعد أن ثبت في جميع الأشياء وأما ما يكون من عمل له فإذا صار إلى أحد ذلك كأنه مال للصبي مطروح من فريضة لأنها تعد ماله .

* مسألة : امرأة لها ثلاثة بنين فتصدقت على واحد بمالها دون الآخرين فلما كبرت قالوا عليك بابنك الذي أعطيتيه قال يلزمهم كلهم جميعاً وبئس ما صنعت إذا أعطت ولدها وجلست فقيرة . ولو ألزم الذي أعطته كان عدلاً .

باب [١٧]

في نفقة الوالدين على ولدهما

أجمع المسلمون أن الأبوين إذا كانا عبيدين إن النفقة غير واجبة لهما على الولد وكذلك إذا كان الأب غنياً والأم فقيرة وهي زوجة الأب لم يجب على الولد نفقتها لأن المخاطب بنفقتها الزوج . وكذلك إن كانت الأم تحت زوج غير أب ابنها وكان الزوج غنياً لم يجب على الابن نفقتها وكان زوجها مخاطباً بنفقتها دون ابنها .

* مسألة : وأجمعوا أن الوالدين إذا كانا محتاجين وجب على الولد الإنفاق عليهما إذا كان غنياً وكذلك القول للكسوة وإذا كان الولد مملوكاً غنياً وله أبوان فقيران لم يجب عليه الإنفاق عليهما بإجماع الأمة ولولا الإجماع لكان الإنفاق عليهما واجبا عليه غير أنه لاحظ للنظر مع الاجماع .

* مسألة : وإذا كان الوالد فقيرًا والولد غنيًا كان على الولد نفقة الوالد ولو كان سليم الجوارح يقدر على العمل فلم يعمل فإن كان له صنعة أو مكسبة فلم يعمل كان على الولد نفقته وكذلك الوالدة أيضًا فإن كان الولد لا مال له إلا أنه يعمل بيده ويفضل من عمله فلينفق عليه من الفضلة فإن لم تكن له فضلة فلا شيء عليه فإن كان للولد زوجة وأولاد فليبدأ بالزوجة والأولاد .

* مسألة : والمرأة الفقيرة على أولادها الكبار نفقتها وكسوتها بالمعروف لازم وإن كانوا صغارًا ولهم مال كثير فإنه يفرض لها نفقتها وكسوتها ونفقتها بالمعروف وإن كان المال قليلًا وهم أيتام فلا شيء عليهم لها .

* مسألة : ومن له ابن وبنات والابن لا يملك شيئًا فعلى البنات الثلث من النفقة .

* مسألة : وإنما يلزم الولد لوالده إذا رفع ويحكم عليه بفريضة له فيما يستقبل وحين طلب وأما ما مضى فلا يحكم عليه له ويكون الولد آثمًا في تركه بر والده وما يجب له عليه .

* مسألة : ومن رفع عليه والده أو أحدهما إلى الحاكم ليحسم عليها النفقة فقال الولد أنها في حد غناء عن نفقته عليها فعلى الوالدين البيعة بما يدعيان من إعدامها وأنها في حد من يجب لها النفقة على ولدها ونحو ذلك من

وارثهما . فإن كان الولد يعلم أنها في حد من لا يجب عليه لها النفقة فردا عليه
اليمين فعليه أن يحلف إذا كان يعلم ذلك فإن كان متهماً لها فليس له أن يحلف
لأن المتهم لا يمين عليه .

* مسألة : ابن جعفر والوالدان فإذا لم يكن لها مال فعلى أولادهما نفقتها .
وكسوتها ولو كان صحيحين إذا كان لأولادها مالا فإن لم يكن لأولادها
مال استرزقا الله لأنفسها إلا أن يكونا في حد . لا يقدران على المكسبة من
الضعف وكان أولادهما يقدرون على ذلك فعليهم القيام بأمرهما . قال أبو المؤثر
لا أرى على الوالدين أن يحمل عليهما العناء ولو لم يكن لأولادها مال ولكن
يكتسب أولادهما وينفقون عليهما فإن اكتسبا شيئاً أو وهب لها طرح ذلك
عنهم هذا إذا كان أولادهما يقدرون على المكسبة فإن لم يكونوا يقدروا على
ذلك فلا شيء عليهم .

* مسألة : وإن كان للأم زوج فنفقتهما على زوجها وليس على أولادها شيء .

* مسألة : أبو سعيد اختلف في بيع الولد أصل ماله في نفقة والديه فقول عليه
ذلك لها كالزوجة والأولاد الصغار وقول ليس عليه بمنزلة سائر الورثة ومن
يلزمه عوله .

* مسألة : وأما المسكن فإن أتفق أن يكون عند كل واحد بقدر حصته فرضى

فذلك إليه وإلا أخذوا له منزلاً يسكن فيه الوالد والوالدة .

* مسألة : وأما الوالدان فقيل فيها خاصة إن كان ولدهما بمنزلة من لا يفرض عليه فريضة لغير زوجته وأولاده الصغار وكان والداه ضعيفين لا مال لهما ويقدران على المكسبه فيحتال كل واحد منهما لنفسه بما يقدر عليه إلا أن يكون الولد بمنزلة من يفرض عليه ويكونان الوالدان بمنزلة من يفرض له من نزول عاهة أو زمانة فإنه يفرض لهما على هذا الوجه . وإن كانا بمجد زمانه أو عاهه وهو بمنزلة من لا يفرض عليه فريضة وقول إذا كانا ضعيفين لا مال لهما ولم يطبقا مكسبة فإن كان غنيا فرض عليه لهما فريضة وإن كان ليس بغنى أخذ أن يكونا معه ويطعمهما مما يأكل ويكسوهما مما يكسى إذا رضى بذلك ولا يفرض عليه . وعن موسى أنهم يتركون كلهم يسترزقون الله ولا شيء عليه إذا حال الفقر بينه وبين ذلك .

* مسألة : وقيل الولد تلزمه نفقة والدته إذا كانت غير زمنه ولا مريضة إلا أنها لا مال لها .

باب [١٨]

في وجوب النفقة بالميراث بين الأقارب

اختلف الناس في نفقه الأقارب على أربعة مذاهب فأوجبها مالك للوالد وللولد لا تجاوزهما إلى جد ولا جده . قال أبو حنيفة تجب لكل ذى رحم محرم يعنى الأخوة والأعمام والأخوال ذكوراً وإناثاً . وذكر عن عمر أن النفقة تتبع أقاربه بالنسب . والرابع مذهب الشافعى أنها تجب بالولادة وإن بعد الوالد والمولود لموضع التعصب لا غير وتعلق من خالفه بقوله تعالى ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ . ولقوله ﷺ بلوا أرحامكم ولو بالسلام ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صدقة امرئ وذو رحم محتاج ولأنه ذو رحم محرم فأشبه الأم والجدة . وحجة أصحابه حديث الأعرابي أنه عليه السلام لم يقل له النفقة على أخيك وأختك .

* مسألة : كل من مرض أو زمن أو صار في حد العجز عن نفسه وليس له

مال فعوله على ورثته على قدر ميراثهم منه أن لو كان له مال إذا كان لهم مال فإن لم يكن لهم مال ففي ذلك اختلاف . قال أبو الحواري نفقته لازمة لهم والزمانه هي المرض المانع لهم من التصرف والمجيء والذهاب وإنما يلزم الولي نفقة وارثه الذي يرثه غير أولاده الصغار وزوجته الفريضة إذا كان له من المال ما يكفيه ثمرته لعوله وعول أولاده وزوجته من الثمرة دون الأصل وليس عليه أن يبيع أصلاً إلا في نفقة أولاده الصغار وزوجته وأما سائر أوليائه فلا يفرض عليه إلا من غنى من ثمرة ماله أو صناعة يده يكون فيها غنياً مفضلاً من مؤونته ومؤونة عياله .

* مسألة : ومن طلب الفريضة على وليه فلا يفرض له إلا من بعد أن يصح فقده مع الحاكم مع العامة فإذا صح فقره وأدعى أن وليه لا غنى له فالقول قول الولي حتى يصح غناه ومترلته التي تجب عليه عول الطالب .

* مسألة : والصبي الحر إذا كان والده مملوكاً وله أخوة من أبيه فلا تلزمهم نفقته ولا كسوته مادام والده حياً لأنه لو مات وله مال حبس ماله على والده فإذا مات والده رجع الميراث إلى أخوته وعليهم نفقته وكسوته .

* مسألة : في أخوين هلى على عمهما عولهما فقول ليس عليه عولهما لأنه لا يرثهما مادام أحدهما حياً وقول أن عليه عولهما لأن لا يضيعا وإنما عليه عولهما إذا لم يكن لهما مال ولا لأحدهما مال يلزم فيه عول الآخر إذا كان عمهما غنياً قال

وأحب إن كان في مال الله سعة أن ينفق عليها من بيت مال الله فإذا مات أحدهما لزم العم عول الآخر.

* مسألة : أبو سعيد في الورثة يكون فيهم الغني والفقير وطلب النفقة فقول الفريضة عليهم على قدر ميراثهم منه وتنحط حصة من لم يقدر على الجميع وقول ترد حصة من لم يقدر على اللتين يقدر على. قدر موارثهم قال ويعجبنى التوفير على اليتيم أن يفرض له على الغني دون الفقير إذا خيف عليه الضرر.

* مسألة : صبيان لها منزل يسكنانه هل لها فريضة. على ورثتها قال عليهم الفريضة لها فإن كان في المنزل فضل عن سكنها بيع وأنفق عليها فإن نفذ فعليهم نفقتها.

* مسألة : ولا يفرض على الوارث لوالد ولا لغيره من الأرحام إلا لزوجته إلا أن يكون غنياً.

* مسألة : وقيل إذا كان الولي يحد من لا يفرض عليه فريضة وكان وليه يحد من يفرض له فطلب أن يفرض له عليه إلى ميسورة لم يكن له ذلك عليه ولا تفرض عليه فريضة إلا في حد الغنى.

* مسألة : ومن رأى أبى على فى الأخوة اليتامى الذين لا مال لهم وهم يتوارثون ولهم أم وعم وأن على أمهم وعمهم من فريضتهم بقدر ميراثهم على الأم السدس وقول إذا كانوا يتوارثون لم يكن على وارثهم من بعد نفقتهم شىء حتى يصيروا إلى الحد الذى يرثهم . وقول إذا كان العم فقيراً أجبرت الأم على إرضاع الصغير منهم ولا يلقي ولدها .

* مسألة : ومن كان وارثه يتيماً وله مال وجبت نفقته على اليتيم وكام ذلك له فى ماله .

* مسألة : وإذا ورث المفروض له على وارثه مالا فطلب من يعوله أن يأخذ منه يقدر ما إنفق فليس له ذلك . وكذلك المعتق ولكن يبدأ من نفقته فيما يستأنف .

* مسألة : وإن أنفق عليهم ثم علم أن لهم مال مستترا فله أن يرجع عليهم بما أنفق عليهم فيأخذهم به .

* مسألة : والزمن المقعد والأعمى والأشل والصبي والشيخ الفانى الذى لا يستطيع المشى والمكسبة فكل هؤلاء مؤونتهم على ورثتهم ولا يتركون يضيعون فإن اتجهت لهم مكسبة من صدقة أو زكاة طرحت لهم من نفقتهم .

* مسألة : ومن ترك يتامى ذكرين أو أنثيين فطلبوا النفقة إلى الأعمام فعن محمد بن محبوب أن على الأعمام من نفقة الذكر على قدر ما يرثون منه وليس عليهم نفقة الأنثيين لأنهما يرثهما أخوهما . قال غيره وإن كان عمهم فقيرًا .

* مسألة : يتيم أمه مملوكة وجدته حرة فقول فريضته على الجدة وقول لا نفقة على الجدة ما دامت الأم حية لأنه ليس لها منه ميراث لو مات .

باب [١٩]

فى إقرار الوالدين للولد

ومن أقر لولده بمال بغير حق فرجع فيه فلا يجوز ذلك حتى يزيله فإذا أزاله ببيع أو قضاء أو قياض ثبت ولا يلحقه بشيء وأما إن أقر له بمال بحق أو قضاء آياه ثم انتزعه منه فلا يثبت ذلك أيضًا فإن أزاله ببيع أو قياض أو قضاء ثبت ذلك ويلزمه فى ذلك ما يلزمه فى أصل مال الولد . وأما العطية والنحل من الوالد فإذا رجع فيه وانتزعه من الولد ثبت ذلك ولا تبعة عليه وأما إن نزعه منه ثم رده عليه عند موت الوالد جاز ذلك للولد .

* مسألة : ومن أعطى أبنه مالا وأشهد أنه بحق عليه له واستثنى مأكلة المال إلى موته فنرى ذلك جائزا له والمال لأبنه إلى أن يرجع عليه .

باب [٢٠]

في التسوية بين الأولاد والورث

وعلى الأب التسوية بين الأولاد في الحيا والمات بیره وبذله وقوله وفعله
لا يفضل بعضًا على بعض إلا أن يكون أحدهم أير به من الآخر فجائز أن
يفضله عليه بالبر. فأما إذا كانوا في البر به سواء فلا يجوز له يفضل أحدا على
الآخر وكذلك على الأم ايضًا. والله أعلم.

* مسألة : وجائز للرجل أن يوسع على أولاده الصغار كل واحد منهم على قدر
ما يصلحه ويحمل بمثله ولا يضيف عليه ذلك وإن كانوا بلغوا كلهم فأحب

* مسألة : وجائز للرجل أن يوسع على أولاده الصغار كل واحد منهم على قدر
ما يصلحه ويحمل بمثله ولا يضيف عليه ذلك وإن كانوا بلغوا كلهم فأحب
الينا التسوية بينهم .

* مسألة : ومن أعطى ولدا دون ولد فعند محمد بن محبوب أنه ترك ولايته وعن موسى بن علي أنه على ولايته . وفي موضع بلغنا عن موسى بن أبي جابر إن فعل ذلك ثم مات لم نقل أن ذلك يبطل ولايته قال ابن محبوب تبطل ولايته قال وهو إلى الخلع أقرب منه إلى الولاية والله أعلم .

* مسألة : فيمن أعطى ابنه مالا في صحته وأحرزه فلما حضره الموت أعطى الباقي مثل ما أعطى الأول فذلك جائز وفي موضع في عطية الصغار لا تثبت من أبيهم إلا أن يقول مكان ما أعطيت أولادى فلان وفلان وعن الوضاح أنه قد عدل ولو لم يقل مكان ما أعطيت ابني فلان . وفي موضع إذا أعطى الآخرين مالا مثل ما أعطى الأولين فأما موسى وأصحابنا الهاميون فكانوا يميزون ذلك وأما أصحابنا العراقيون فيرون ذلك منه وصية ولا وصية توارث . فان أعطى أحد ولديه عند الموت وقال أنه أعطى الآخر مثل هذه العطية وأنكر الولد أنه لم يعطه فإذا أنكر لم يثبت لهذا العطاء عند الموت ولم يقبل قول الأب فيه عند المرض إلا بالبينّة العادلة وتلك العطية من الأب لولده في مرضه باطلة وهي راجعة إلى جميع الورثة . فإن قال الأب أنه غرم منه بثلاثين ديناراً في التعليم وقد أعطى هذا مثله فإذا قال الولد إن أباه لم يفعل له شيئاً من ذلك لم يقبل ذلك من الأب إلا بالبينّة العادلة وتبطل عطية الأب لولده في مرضه وأما فيما بينه وبين الله فقد عدل ولا تبعة عليه .

* مسألة : أبو سعيد رجل تغلب بعض أولاده على شيء من ماله أخذته ولم

يقدر الوالد على أخذه منه هل يجوز للولد أن يشهد ويقر لهم كل واحد بقدر ما أخذ الأول بالغلبة قال عندى أنه لا يجوز للوالد ذلك لأنه إذا ظلمه الولد لم يظلمهم هو لأنه لو قدر على أخذ ماله من الولد وأراد أخذه أخذه .

* مسألة : سئل أبو عبيدة عن رجل يتصدق على ولد له صالح له فضل ويترك ولدًا لا خير فيه ويفسد بالنساء والشراب قال لا بأس عليه إن فعل ذلك .

* مسألة : وليس على الرجل أن يعدل بين ورثته كما يعدل بين بنيه في الحياة مثل زوجة أو أخت أو أخوين أو عمين إن أراد أن يعطى أحدا منهم شيئًا فليس عليه أن يعطى الآخرين وليس عليه ذلك في الحياة .

* مسألة : فيمن أعطى أحد أخوته مالا وهو بالغ وأحضره فلما حضره الموت قال إني كنت أعطيت أخى فلانا كذا وكذا فأشهدوا أنى قد أعطيت سائر إخوتى مثل ما أعطيت أخى فلانًا . وأخوته هم ورثته . قال إذا عدل بينهم عند الموت فهو جائز لهم .

* مسألة : رجل له ثلاثة أولاد فأعطاهم شيئا من ماله فعلم بالعطية اثنان فأحرزا ولم يعلم الثالث ولم يعرز شيئا حتى توفى الوالد فأقول ليس للذى لم يعرز شيء ويكون للذى أحرز ثلثا ما أحرز إذا كان أعطاهم مشاعًا والثلث الباقي ميراث بين الورثة .

* مسألة : ابن روح فيمن أعطى بعض أولاده بتعينه أو قيامه عليه وعلى ضيعته ما يعلم فيه أنه أكثر من ذلك العناء أو لا يعلم فلا يجوز حيف لولد ولا أحد ومالم يعلم فيه حيفاً فله السعة فيما أعطى حتى يعلم أنه أكثر من ذلك العناء أو يزيد في ذلك الحيف قال غيره لا يجوز له ذلك لأن ولده له أن يعنيه وليس على الوالد للولد عناء إلا أن يأجرة بأجرة معروفة فإن فعل جاز ذلك في الحكم وأما الولد فعلى قول من لا يميز ذلك الوالد إذا بين له إذا أعطاه بقيامه عليه أو بعنايه له أو قيامه على ضيعة له .

* مسألة : والذي يميز ذلك للوالد فذلك جائز للولد والله أعلم .

* مسألة : أبو على فيمن أشهد لأحد أولاده بمال من أمواله وأحضره المعطى وكان يشهد الوالد أن للباقيين من أولاده لكل واحد منهم مثل ما أعطيت ابني فلانا الذي أحضره بالقيمة وأولاده صغار وكبار وهلك الوالد ومال المعطى في يده يستغله والمال شايع بحاله لم يصل إلى أخوة المعطى ما جعل لهم والدهم فطلبوا الغلة فرأينا إن كان في المال وفاء للدين إذا أخذوا الغلة فلهم غلة أموالهم وإن لم يكن وفاء فإنه يبدأ بالدين ولهم الباقي والذين أحضروا مالهم لا يدخل عليهم فيه .

أموالهم وإن لم يكن وفاء فإنه يبدأ بالدين ولهم الباقي والذين أحضروا مالهم لا يدخل عليهم فيه .

* مسألة : قال أبو عبد الله فيمن ضمن عن ابن له بصدّاق وأشهد لابن له آخر بمثل الصّدّاق الذي ضمن به عن ابنه الآخر الذي ضمن به ولم يفيض الابن الشّروى وأوصى لرجل بثلث ماله قال يخرج الدين من رأس المال ثم يكون للوصى له بالثلث ثلث جميع المال من بعد الدين ثم يكون للابن الذي له شروى أخيه الشّروى من بعد الثلث ثم يقسم الباقي على الميراث .

* مسألة : وإذا ضمنت إمراة عن ولدها بصدّاق ثم ماتت ولها أولاد غيره فلا يحاسبه أخوته بما ضمنت عنه في تركتها وهذا كسائر الديون التي عليها في مالها ولا يحاسبه الأخوة على ذلك لأنه يخرج من مالها عنها إلى من ضمنت له وليس يجري هذا مجرى الحقوق عند الموت وهذا حق لزمها في الحياة في نفسها ومالها ولا براءة لها منه إلا بادائه المضمون له وحصة المضمون عنه في مالها كواحد من أخوته .

* مسألة : رجل عد عن ولد ثغلا لامرأة وشرط عليه أنها من نصيبه إذا مات هو فإن هذا الشرط لا يثبت له ولا عليه ويكون ضامنا لما أدى عنه بسبب ذلك وله ميراثه وعليه ضمان ما لزمه .

باب [٢١]

في عطية الوالد لأولاده ونحلهم

وعطية الأب للأولاد الصغار الذين لم يبلغوا غير جائزة وعطيته لأولاده الكبار جائزة إذا كانت عطيته مالا خالصا غير مشترك وصح قبض المعطى للمال الذي أعطاه أبوه فإن كان البالغ لم يقبض ما أعطاه أبوه ولا حازه حتى هلك لم تجز هذه العطية وهي للأب كما أنه لا يجوز رهن بلا قبض وكذلك لا يجوز عطية بغير قبض وللوالد الرجعة في عطيته لولده الكبير ما لم يقبضها . وأما الأقوال فثابت عليه ولا ينفعه رجوعه على ولده بعد اعترافه والمال لولده بالإقرار . وفي موضع قلت فعطية الوالد لولده الصغير هل تجوز قال معي إن بعضا لا يثبتها واحسب أن بعضا يثبت ذلك .

* مسألة : ومن نحل الصغار من أولاده لم تثبت لهم عند الفقهاء من أهل عمان فإن ذلك مال الأب فإن مات فهو بين الورثة كلهم الأولاد ثم الزوجة وفي

موضع والنحل عطية ولا يجوز ذلك وهو بين الورثة والصدقة والنحل مثل العطية وفي موضع آخر ومعنا أن قيل في عطية الأب لولده الصغير جائزة ولا إحراز عليه .

* مسألة : ورجل نخل ابنه نخلًا ثم أشهد أني قد نزعته والولد يأكل ذلك حتى مات أبوه قال أبو الوليد قضى عبد الوهاب بن جعفر بذلك للولد وأتمه له قال أبو سعيدة حسن ما قال وقول أنه ما أعطى الوالد لولده بغير حق ثابت وإنما هو عطية أو نخل فقد قيل أن له الرجعة فإذا رجع فيه فقول ليس عليه قبض ولا إحراز وبرجعت فيه يخرج من يد الولد .

* مسألة : فيمن أعطى ولده مالا وأحزره فإذا غضب عليه رجع وإذا رضى أشهد له بتمام العطية فلما حضره الموت أشهد شهودًا أنه قد رجع فيما أعطى ولده . فإن كان أتم له العطية وهو صحيح وأحزرها ثم مرض فترعها فما نرى له ذلك . وإن كان انتزعه وهو صحيح وأتم نزعته في المرض فهو في الميراث . وإن اعطاه عند التزويج وأحزره وزوجه القوم على ذلك ثم رجع فلا رجعة له فيه فإن قال إني أخاف الأثم في ذلك وقد رجعت فيما أعطيته ونزعته منه ثم مات ولم يقبضه قال إذا رجع الوالد في عطيته كان ذلك له أحزرها أولم يحزرها وقول إذا أحزر عليه فلا يضر نزعاته إلا أن يحرز ما نزع .

* مسألة : ورجل أعطى ابنه عطية ثم أحزرها الولد ثم أشهد الوالد بأنه قد

نزعها فلم يقبضها والده حتى مات فالعطية للابن إذا لم يقبضها والده وإن قد قبضها الوالد وأكلها حتى حين حضره الموت . أشهد أنه قد رد على ابنه ما كان أعطاه أو نخله أن العطية والنخل ترجع إلى الولد والله أعلم .

* مسألة : فيمن مرض ولده فنذر إن عوفى أن ينخله قطعة من ماله فعوفى فنخله والغلام صغير لم يحرز وأكلها الأب حتى مات قال أبو عثمان هو له لأنه نذر وما كان من النذور فهو جائز قال مسعدة لا حتى يحرزه قلت لهاشم فإن أوصى به عند الموت قال هو سواء أوصى به أو نخله في الصحة فلم يحرزها فهو جائز ذلك رأى المسلمین وقول انه جائز ولا إحراز عليه لأن ذلك وفاء بنذره وليس له فيه رجعة أن يرجع فيه أو يتزعه .

* مسألة : أبو الحواري رجل يعطى أولاده كل واحد منهم شيئاً من ماله فيحرز البالغون منهم ما أعطاهم ويكون فيهم الصغار الذين في حجره فلا يقبض الذي أعطاه أبوه ثم يموت أبوه من بعد فيطلب من بعد ما بلغ ما أعطاه أبوه وأبوه حتى فإذا كان قد أعطاهم جميعاً في حياته فأحرز البالغون ولم يحرز الصغار فإذا مات الأب كان للصغار مثل ما أعطى الكبار إلا أن يكون للأب وارث غير أولاده الصغار والكبار فإن الوارث مثل الزوجة والأم يدخلون في جميع مال الأب وما أعطى أولاده الصغار فيأخذوا ميراثهم منه ثم لا يأخذ الكبار شيئاً حتى يأخذوا الصغار مثل ما أخذ الكبار وأحرزوا في حياة أبيهم ومن بعد ذلك يكونوا شركاء في الميراث وما أحرز البالغون في حياة أبيهم فهو

لهم ولا يدخل عليهم أحد من الورثة فيه .

* مسألة : أبو سعيد معه في عطية الأب لولده البالغ اختلاف قول أنه كغيره إذا أحرز فلا رجعة للوالد في ذلك وقول له الرجعة ولو أحرز لأنه ليس كغيره .

* مسألة : محبوب فيمن أعطى ولدًا له صغيرًا وهو في حجره عطية وحفظها صدقة لوجه الله فعن جابر لا تجوز عطية الصغير ورأينا لا يجوز إلا أن يكون أحرزه وإحرازه دفعه إلى عم أو خال أو إخراجه من يده إلى غيره وقوله لوجه الله فالصدقة على الولد لا تكون لوجه الله إلا ما أريد يريد به وجهه ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ . وقول لا عطية له وقول تجوز ولا إحراز على الصغير من الأب أو غيره . قال هاشم لا ينفعه إحراز قريب ولا بعيد حتى يبلغ ويحرز قبل رجعة والده وقول حتى لا يحدد له العطية بعد بلوغه .

باب [٢٢]

في تحلية الوالد لأولاده

وفي رجل حلا بناته حلياً كثيراً أو كسوة كثيرة ومتاعاً ودراهم والجارية بالغ أو غير بالغ ثم مات الأب قال هذا جائز للمعطي وليس هذا مثل الأصل عندى مالم يكن اسرافاً وقصد إلى إثرة .

* مسألة : والصبيبة إذا حلاها والدها في صباها بدراهم أو بدنانير قبل أن تبلغ ثم لم يطلبها اليها إلى أن مات ولم يقر لها بشيء فقول أنه لها دون ورثته مالم يصح أنه عاريه . وقول أنه للورثة مالم يثبت لها بعطية وأما عطيته قبل بلوغها فلا تثبت وكذلك الصبي . وفي موضع قال مختلف في تحلية الوالد لولده إذا مات قول أن النحل ليس بمتزلة العطية في الحكم ويثبت للصبي إذا حلاه والده ولم يشترط فيه شرطاً وقول أنه بمتزلة العطية وإذا لم يجدها بعد البلوغ كان راجعاً إلى الورثة .

باب [٢٣]

في قبض الوالد لولده الحقوق وغيرها

وإذا أوصى للصبي بوصية وكان في حجر أبيه سلم ذلك إلى أبيه فهو أولى بماله وكذلك إن أعطى من كفارة يمين أو صلاة أعطى أبوه ذلك وعرفه .

* مسألة : ومن وجب له ميراث عند قوم فصالح أبوه القوم على شيء من المال وقاسمهم ثم أنكر الغلام حين بلغ أو كان بالغًا فأنكر حين علم فإن الصلح لا يتم . وأما القسم فإن كان الولد صغيرًا أتم ذلك القسم الذي قاسم والده وليس لوله في ذلك تغيير إذا بلغ وأما إن كان الولد كبيرًا بالغًا فإذا قاسم والده بلا رأيه فغير كان ذلك للولد .

باب [٢٤]

في ما يجوز للوالد في مال ولده من أكل ووطئ وإزالة
وغير ذلك

وللأب أن يأكل من مال بنه طائعين أو كارهين إذا كان محتاجاً وذلك في
غير ضرار ولا فساد .

* مسألة : وإذا كان مال الولد من عند الوالد فلا فرق في أخذه له بين أن
يكون الولد بالغاً أو غير بالغ وإن يكن الولد كسبه وهو محتاج إليه والأب في
حد الغناء لم يكن لوالده أن يأخذه ولا يعكس له به وإن كان الوالد فقيراً فله أن
يأكل من مال ولده ويكتسى ويتزوج ويبيع والله أعلم .

* مسألة : أجمع الجميع أن الأب إذا كان عبداً فيحرم عليه تناول مال الابن
وأنه متى تناول من ماله شيئاً كان عاصياً لله تعالى ولو كان المال له لم يعص

بتناوله . وأجمعوا أن عليه رد ما أخذه منه وأن ذمته به مرهنة .

* مسألة : أجمع المسلمون أن للابن له أن يتسرى من ماله وإن منعه منه أبوه واجمعوا أن له أن يطاء سريته ولو كان في ماله حق للأب أو كان ماله للأب لم يجوز أن يطاء أمته لأن الأمة لأبيه وأبوه شريك فيها فدل إجماعهم على إباحة وطء الولد أمته مع إجماعهم على حجر وطء الأمة المشتركة على أن الأب لاحق له في مال الابن .

* مسألة : وأجمعوا أن الأب إذا كان فقيراً محتاجاً أن على الابن نفقته وإنه لا يلزم الاكفائته فلو كان مال الابن للأب لم يفرض له عليه .

* مسألة : والخبر المعتبر به من أوجب أن مال الابن للأب لا يثبت من طريقه حجة لأن أكثى ما في الباب أن يجعل حكم مال الابن حكم الابن . وأجمعوا أن الابن غير مملوك لأنه ولو كان رسول الله ﷺ قد أضافه إليه فكذلك المال لا يكون مالاً له وإن كان مضافاً إليه وفي ميراث الأب من ولده أوضح دليل ثم إنه أولى من غيره . . .

* مسألة : قال أبو المؤثر لا يمنع الوالد مال ولده كان في حجره أو في حجر والدته ولا يحال بينه وبين بيعه ولا يتزعم منه ثمنه .

* مسألة : قال أبو عبد الله يجوز للرجل أن يعتق عبد ابنه ويجوز بيعه وقضاؤه وقياضه ولا يجوز صلحه في مال ابنه وقال بعض لا يجوز عتق الأب له على غضب منه أو غير غضب حتى يشهد أنني قد قبضته من ولدي ثم يعتقه .

* مسألة : ومن أعتق عبد ولده جاز عتقه ولا يلحق أباه شيء فإن كان لأبيه في العبد حصّة وأعتقه الأب كله لم يلحق الولد الاب بشيء وإن كان الأب إنما عتق حصته من العبد لحق الولد العبد بحصته يستسعيه . وفي الضياء أجمعوا أن الأب إذا أعتق جارية ولده لم يقع العتق عليها . قال المصنف فيما نظر ولعله عن قومنا .

* مسألة : وللوالدة الفقيرة أن تأكل من مال ولدها اليتيم بالمعروف .

* مسألة : ومن قابض بمال ولده فلا أرى هذه المقايضة شيئا وإنما للوالد من مال ولده إذا احتاج إليه من قضاء دين أو نفقة احتاج إليها أو حج بيت الله أو نكاح امرأة هؤلاء الأربع .

* مسألة : ومن أنفق من مال ولده على عياله لزمه الضمان إلا أن يكون له مال فجائز له مال ولده ولا ضمان عليه فيه ومال الولد حلال للوالد قضى بذلك رسول الله ﷺ بحجة قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم إلى قوله أو صديقكم ولم يذكر الولد فعلمنا أن مال الولد

للوالد حلال .

* مسألة : ولا يجوز اقرار الرجل في مال ولده . ومن كان له بنات متزوجات وهو فقيد ولا يقمن به جاز له أن يأخذ من مالهن لنفقته وكسوته كما يحكم له الحاكم لا غير ذلك ولا انتزاع ذلك ودونهن إنما يأخذ ما يكفيه ونفقته .

* مسألة : ويجوز للوالد أن يعطى من مال ولده .

* مسألة : عن محمد بن محبوب أن الوالد لا يعطى من مال ولده قال وأقول لا يوسع منه الا أن يكون ثقة ويضمن أن يسمى ماوسع منه إلى ولده ولا بأس بذلك .

* مسألة : وهبة الوالد من مال ولده وبراءته من جميع حقوقه وأخذه من ماله وانتزاعه مال ولده كل هذا فيه اختلاف منهم من أجازوه ومنهم من لم يجز إلا الكسوة والنفقة اذا كان فقيراً لمهر واجب له من مال ولده بغير اختلاف . وكذلك ان لزمه حاجة شديدة إلى التزويج وخاف على نفسه العنت فقد جوزوا له أيضاً أن يتزوج بمن يزيل عنه العنت بلا مضرة على مال الولد . قال بشير له أن يتزوج من مال ولده اذا كان غير واحد للمال ولا يتزوج إلا بمهر وسط من المال وعلى الأب ما فضل عن الوسط من المال وكل ما يكون من مؤنته التي لا بد منها له فقد يحكم على الولد بذلك وبما لا غنا له عنه من

المؤونة واما أداء الدين والحج وما كان غير المؤونة فلا يلزم الولد الا على بعض القول . وقول يجوز للوالد أن يعطى من مال ولده وليس له أن يجعل أجداً في حل مما عليه لولده من تبعة . وانما له أن يبرىء نفسه وقول له أن يبرىء نفسه من مال ولده .

* مسألة : رجل أعطى رجلاً من مال ولده وأولاده صغار فلما أدرك الولد طلب ماله فله ماله وليس لوالده عطية . وفي موضع فيمن حجر عن أولاده ما ورثوه من أمهم ووجهه لغيرهم فليس له ذلك ويثبت عليهم إن فعل وعليه العوض من ماله وقد أتلفه عليهم .

* مسألة : ويجوز للرجل أن يزوج جارية ولده وولده بالغ أو صبي غائب أو شاهد ويشترط الصداق لنفسه . وقال في موضع أولاده الكبار أولى بتزويج جارياتهم وإن انتزعا ووطئها جاز على الاختلاف والكبار والصغار سواء . وإذا وطئ جارية ولده الكبير بغير انتزاع فعن بعض الفقهاء أنه جائز ويعلم الولد ذلك لئلا يبطأها .

* مسألة : في الغيباء وأجمعوا أن الأب إذا وطئ جارية الابن أن عليه قيمتها إذا أولدها وقيمة ولدها قال المصنف ويعجبني النظر .

* مسألة : فيمن أخذ والده ماله وليس للولد أن يرجع إلى الورثة بالغلة وقيل

أنه قال هاشم إن كان يتعدى عليك تأخذ ما أقر لك به وأنت لا تطيب نفسك بذلك بأخذ سريرة وليس لك الأخذ علانية . وليس للوالد أخذ مال ولده لأن الحاكم لا يفرض لأحد في ماله وإنما يفرض له في مال غيره . قال المصنف قد فرضوا لليتيم في ماله وفرضوا للمجنون في ماله ولكن الوجه أن يقال أن الحاكم لا يفرض لأحد على نفسه في ماله وفيه نظر والله أعلم . قال ويروى عن النبي ﷺ أنه قال كل حق بماله حتى الوالد والولد .

* مسألة : والولد البالغ لا يسعه أن يأخذ من مال والده شيئا إلا أن يكون في حال يلزمه نفقته زمنا مقطوعا معدما والأب غنيا فلا يطعمه ولا يجد من يحكم عليه فله أخذ ما يجب له عليه من ذلك . ولا يجوز له أخذ مال والدته إلا بأذنها أو بجلها له أو دلالة عليها إلا أن أن يكون عليها بحكم يلزمها ما يلزم الأمهات فعند ذلك جائز له .

* مسألة : وللوالد أن ينفق على ولده الصغير من مال ولده ولا ينفق على عبده لأنهم مال يبيعهم إن شاء .

باب [٢٥]

في انتزاع الوالد مال ولده ووطيء إمامه

قال أبو عبد الله أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال إن لي مالاً وعبلاً وإن أبي يأخذ مالي له ولعياله فقال له النبي ﷺ أنت ومالك لأبيك . الشيخ أبو محمد اختلف أصحابنا في مال الولد هل للأب أخذه في حياته وتملكه عليه أو شيء منه فقول للأب أخذه وإن كان موسراً ويحكم له بمجوازه وقول لا يجوز إذا كان موسراً فإن أخذ كان ضامناً وقول أبي الخواري الانتزاع لا يكون إلا فيما عينه قائمة ينقلها إلى ملكه نحو الدار والأرض والنخل فلا يصح الانتزاع فيه . وقول لا يجوز له إلا لكسوته ونفقته بفرض الحاكم إذا كان معسراً والابن موسراً قال وهذا أنظر عندي .

* مسألة: واختلفوا فيما أجاز له فقول يملك بالانتزاع على الابن ماله أو ما يأخذه من ماله ولا يكون ذلك إلا بإشهاد على الفعل يشهد بأنه قد

ملكه على ابنه ثم يحل له وأما إن يأخذه بغير بينة فلا يجوز وقول الأخذ هو الانتزاع منه حتى لو وطئ جارية ابنه جاز له وطئها وانتقلت عن وطئ ابنه إليه . وقول لا يحل حتى ينتزعها قبل الوطئ . قال غيره ولا بد من الاستبراء فإن قال الولد أنه قد وطئها أو مس فرجها حرمت على الأب .

* مسألة : واختلفوا في الحد عليه بوطئه أم ولد ابنه مع علمه بحضرها عليه فقول عليه الحد وقول يسقط بالشبهة الحجة قوله ﷺ أنت ومالك لأبيك قال وهذا غلط وليس كل من ادعى شبهة قبلت منه إلا بدليل ألا ترى أن أبا حنيفة وأصحابه جعلوا العقد على الأمهات والبنات مع العلم بحضرهن وأن العقد عليهن يبيحهن بشبهة يدرأون بها الحد . قال المصنف هذه بوطئ ولده لها قد حرمت عليه بإجماع فلا شبهة هاهنا للرواية في مال الولد قال الشيخ فإن قال أن الشبهة أن عليه لولده النفقة وأن يعقه قيل له ليس عليه أن يعقه بأم ولده . قال المصنف ولا له في ذلك قول أحد علمناه والله أعلم فإن قيل قوله وما كسب فكسب ولده قيل له أيضاً إبتته كسبه وإذا وطئها كان عليه الحد بإجماع الأمة والله أعلم .

* مسألة : فيمن تركت زوجته جارية وله من الجارية ابن فأراد الزوج وطئها قال أبو مروان فليرفع اليها حتى يشتري حصته ابنه ثم يستبرئها ويطأها . قال غيره أقول لا يطأها حتى يملكها بشراء أو هبة أو غيره وقول ولو لم ينتزعها فله وطئها وأما قول أبي مروان فلعله كان رأياً .

* مسألة : أجمع الناس في قوله ﷺ أنت ومالك لأبيك أن اللام ليست بلام تملك ولو كان لام تملك ما حد رجل في بته والحد في الابنة واقع وإن أضيفت إلى الأب .

* مسألة : فإن قال فما فائدة الخبر قيل له يجب أن تصدق إلى جهة لا يلحقها التناقض وهو أن احتاج إلى خدمتك ومالك فاخدمه وانفق عليه وأما في في الحال التي يكون موسراً فالخبر توجهه والله أعلم وإنما أراد أن يرينا التفرقة بين الأب والأجنبي وقد تساوت حالاها في حال اليسار والتفرقة وقعت في اليسر . وقد ينوب بعض أدوات الخفض عند العرب عن بعض منها الام ومن وإلى ومع وعلى كقوله لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إلى مع أموالكم وقوله ولا صلبكم في جذوع النخل معناه على جذوع النخل فلما أجمعوا أن ليس هذا ليس طريق التملك كان معناه من أبيك لأن الأصل . والولد فرع والمال فرع فرعه . وكأنه حثه على بره .. وإعظامه كقوله ﷺ وقد أمر بأن ترثل له العضبا فقليل أن العباس قد رحلها لركابه فقال أنا والعضبا للعباس والله أعلم .

* مسألة : وإذا أراد الأب أن يتزع مال ولده فانه يقول اشهدوا أني قد انتزعت مال ولدي وأحرزته عليه فإن كان الأب غنياً فلا يجوز له انتزاع مال ولده وهو على قول يسمى لصاً إذا ليس له أخذ مال ولده .

* مسألة : ولا يجوز للوالد انتزاع مال ولده عند موت الولد .

* مسألة : ومن نزع مال بنيه حذار أن ترث جدتهم فلا يجوز ذلك وللجدة سهم في كتاب الله .

* مسألة : وإن انتزع من ولده مالاً أعطاه إياه فالوالد أولى به وإن انتزع مالاً اكتسبه الولد ثم حاكمه الولد حكم على الوالد برده إلى الولد ما دام في يده فإن كان الوالد قد أ تلف المال لم يدرك الولد وألده بشيء . وقول ليس له انتزاع ما لم يكن من عنده وأما إن أعطاه فله أن يرجع فيه . وكذلك ما صار إليه من غيره أقر له بحق والده صحيحاً أو مريضاً فذلك جائز للوالد إلا أن يكون قضاءه من قبل ارش فليس له أن ينتزعه إلا من كان والده ذمياً وهو مسلم فليس لوالده شيء من ماله في الحياة ولا بعد الموت .

* مسألة : وعن الواضح لو أن رجلاً كان عليه لابنه مهر فقضاه إياه ثم نزعه حتى مات إن للولد أخذه .

* مسألة : فيمن انتزع من ولده نخلة أو أكثر من ماله وجعلها لفقراء المسلمين أو صافيه للمسلمين أو لم ينتزع وجعلها فإن كانت النخلة أصلها من عنده ثبت ذلك وإن كانت أصلها للولد فالله أعلم .

وقد عرفت أنه إذا انتزع مال ولده وقضاه في دين عليه أو باعه أو تلفه ثبت على الولد ولو قضاه بغير انتزاع ثبت ذلك فإن كان له مال كان عليه أن

يعطى ولده عوض ذلك وإن لم يكن له مال لم يكن عليه وأما لو انتزعتها ولم يتلفها ولم يكن أصلها عطية من عنده لم يزل ملكها عن الولد بانتزاع أبيه .

* مسألة : وهل يجوز لأب الغائب والمفقود أن يتزع من ماله شيئاً عند حاجته إلى ذلك فنعم له ذلك فيما يجوز له من مال ولده حكمه حكم مفقود أو غائب حتى يصح موته لأن حكمه الحياة .

* مسألة : وإذا نزح رجل مال ولده وأشهد على ذلك ثم غاب فباع الولد ماله ثم قدم الأب فطلب فإن بيع الولد لماله تام . فإن قضاه الولد في دينه فالقضاء تام لأن المال مادام اشترى له وكذلك إذا مات الأب فالمال للولد .

* مسألة : ومن أقر لولده بمال ثم احتاج إليه فلا يجوز له انتزاعه منه ولا أخذه إلا قدر ما يحتاج إليه مما يحكم له به الحاكم على ولده من النفقة والكسوة وليس له انتزاعه منه ولا أخذه على قول وعلى قول جائر والأول أحب إلي . وكذلك ما كان لهم من عند غيره فلا يجوز له إلا ما يحتاج إليه ويلزمهم له فيه الحكم أخذ مثل ذلك . وإن كان المال عطية جاز له الرجعة عليه ويتزعه .

* مسألة : أبو عبد الله رجل انتزع مال ولده وعلى الوالد دين فلما مات طلب الولد والديان . قال إن كان له مال سوى مال ولده فالمال لولده وإن لم يكن له وفاء استوفى الديان من المال الذى انتزعه من ولده . قال غيره وقول إن

المال للولد مالم يزل الوالد في حياته بيع أو قضاء فالولد أجق به .

* مسألة : في الوالد إذا قال اشهدوا إني قد انتزعت كل مال كان لولدي فإذا ثبت الانتزاع ثبت على كل شيء إلا ما كان مضموناً على غيره من الحقوق فأحسب إنه مختلف فيه مع من يثبت الانتزاع وكذلك إذا قال قد انتزعت ماله كله فهو مثل الأول .

* مسألة : فيمن انتزع والده ماله هل له أن يأخذ من ماله بقدر ما يقوته إن قدر على ذلك علم الوالد أو لم يعلم فله ذلك على قول من يقول لا يزول ماله بالانتزاع وليس للولد شيء في مال والده إلا ما أجاز له من ذلك وليس الولد مثل الوالد بمعنى الاختلاف إلا أن يكون بحال من يلزم الوالد عوله ويمنعه عن ذلك فيأخذ ما يجب له .

* مسألة : وفي حفظ أبي زياد عن هاشم وغيره لو أن رجلاً كان عليه لأبنة مهراً ثم قضاه أياه ثم نزعه منه حتى مات إن للولد أن يأخذ ما كان أبوه قضاه ثم نزعه .

* مسألة : رجل قضا بنيه مالاً بصداق أمهم ثم أشهد بعد ذلك أني قد نزعته لأن صداق أمهم أقل من ذلك ولى ولد غيرهم وأنا أريد أن اعدل فباع منه أو قضا . قال ما باع منه أو قضى بدين فإنه يذهب وما بقي فهو بينهم

لا يضرهم رجعته .

* مسألة : ومن أعطى ولده عطية ثم نزعها منه فإن كان الأب غنياً والولد فقيراً لم يجوز له نزعها وإن احتاج إلى ما أعطاه ونزعه والولد غنى فهو للوالد ، والوالد يرجع فيها أعطى إن احتاج ولا رجعة للأم فيما أعطت إذا قبض منها ولكن لها أن تعيش وتلبس من مال ولدها رضى أو كره .

* مسألة : من أعطى ابنه مالاً وأحرزه ثم نزعها منه فلما حضره الموت أشهد أنه قد رد عليه المال فإنه يرجع إلى الابن دون غيره من الورثة وعليه ضمان ما أكله .

* مسألة : ومن أقر لولده بمال ثم اغتاض ونزعه منه بالكلام ولم يحزره ولا أزاله عنه بملك وكان في يد الابن حتى مات الأب فإن الإقرار في هذا جائز للولد من الأب ولا رجعة للأب على الولد بما أقر له به . وإذا لم يزل من يد ولده فلا أعلم لورثته فيه حقاً فإن أعطى الولد من هذا المال لأحد شيئاً أو وهبه له أو باع فجائز وكل من صار إليه شيء من هذا افله أخذه لأن الأموال إنما تحرم بالأحكام .

* مسألة : محمد ابن روح في الوالد اذا صير اليهم مالاً يتيق وأقر لهم به وليس يعلمون أنه اكثر من حقهم وانتزعه من غير ضرورة ولا رد منه إليهم فلهم أن

يأخذوا من غلته بقدر ما لهم فلهم ذلك . وأما إن وهب لهم بغير حق رأيت له الرجعة إذا لم يسأوى بينهم فافهم ذلك ولهم أن يأخذوا من ماله سريرة وعلانية ما لم يمنعهم حاكم أو يكون منهم مجاهدة فيه لمن لا تحمل لهم مجاهدته عليه إذا لم يكونوا ردوا عليه .

* مسألة : فيمن أعطى أولاده ثم أراد أن يتزع من أحدهم فله ذلك إذا كان إليه محتاجاً أو يخاف عليه من ولده أن يتلفه في غير حق ويمسكه عليه شفقة وإن كان مستغنياً فلا يجوز له أن يضار ولده فيما بينه وبين الله وأما في حكم الدنيا فيجوز انتزاعه كان من عنده أو من عند غيره إلا أن يكون قضاء إياه من قبل أرش فلا يجوز له أن يتزعه والله أعلم .

* مسألة : انتزاع الوالد مال ولده وأخذه على ثلاثة أقسام ضرار واضطرار واختيار فالضرار لا يجوز وهو أن يكون غنياً عنه وإنما يقصد إلى ضرار ولده وقد سماه بعض المسلمين اللص . وأما الإضرار فجائر وهو أن يأخذ ما يحتاج إليه والثالث الاختيار وهذا الذي يقع فيه الاختلاف والله أعلم .

باب [٢٦]

في بيع الوالد وقضائه مال ولده

والحاكم يحول بين الأب وبين مال ولده أن يبيعه فإن باعه جاز بيعه وإن كان ثمنه معه وقف في نفقة ابنه إذا كان مع أمه وهي مطلقة وذلك إذا لم يكن ثقه وإن كان الوالد ثقة وقف في يده وأمر أن يجري منه على ولده نفقته. وإن ماتت الأم جعل مال الولد في يد والده كان ثقه أو غير ثقه . قال أبو المؤثر لا يمنع الوالد من مال ولده كان في حجره أو حجر والدته ولا يحال بينه وبين بيعه ولا يتزع منه ثمنه ولا يوقف عليه .

* مسألة : وعلى الوالد كسوة ولده ونفقته إذا نفذ مال الوالد .

* مسألة : وإذا باع الوالد شيئاً من مال ولده وللوالد مال حكم للولد على والده بشروى ما باع من ماله والبيع تام وبه قال أبو زياد . ورواه سعيد بن

المبشر عن موسى فيمن تزوج بمال ولده امرأة ومات أن له الشروى . قال غيره
إن طلب في حياته فله الشروى وإن لم يطلب فلا شروى له .

* مسألة : اختلف في بيع الوالد مال ولده في غير مصلحة ولده وإنما قصد إلى
إتلافه فقول يجوز ويجوز أن يشتري منه ويضمن للولد ماله في ماله وقول أنه
لا يجوز وكله قول أصحابنا .

* مسألة : قال أبو عبد الله في الذى باع مال ولده وله مال قال للحاكم أن
يأخذه بمثله لولده ولا يحبس منه فان مات قضى ولده من ماله بمثل ما باع وقبض
ثمنه .

* مسألة : وقول إن لم يطلب الولد إلى والده في ذلك شيئاً إلى أن مات فلا
شيء له في ماله وفي موضع ما مات عليه الولد وأذهب فلا شروى لابنه وذلك
في الذى باع مال ولده وله مال .. وقول إن البيع باطل إذا كان له مال وإذا
مات الوالد ولم يطلب الولد ماله فلا شيء له .

* مسألة : وكل مال صار للولد من عند والده فله أن يزرعه ويرجع فيه . وقول
إنما ذلك فيما يعطيه بغير حق وأما قضاء بحق فذلك بمنزلة ماله الأصل ويجب
عليه ما يجب في مال ولده وما نزع منه ثم رده عليه عند موت الوالد جاز للولد
وكل مال كان للولد من غير الوالد فلا يجوز نزع منه ويجوز بيعه له .

* مسألة : عن أبي عبد الله قلت هل يقايض الرجل بمال ولده أو يتزوج جارية ولده قال نعم . وقول غيره لا أرى المقايضة تثبت وإنما له إذا احتاج إليه . وفي موضع أن الوالد لا يقايض بمال ولده . قال أبو علي إنما يلزم الوالد لولده قيمة ما تلف من مال ولده يوم أتلّفه يقول من ماله يوم أتلّفه فينظر في ذلك لعل معناه أن استفاد مالاً من بعد لم يلزمه ومن قضى مال ولده فجائز ذلك سواء قضا ولدا له عنه أو غير ولده .

* مسألة : ومن لم يكن له مال فتزوج امرأة وقضاها من مال ولده فقال الولد الصداق خمسون نخلة وأقر الوالد أنه تزوجها على مائة نخلة قال قضاؤه جائز من مال ولده وليس على من بقي من ولده أن يخاصصوا أخاهم بما قضى والده من مال ولده إلا أن يكون ذلك برأيهم ولا أرى للولد على الوالد يمينا أن عليه لزوجه مائة نخلة . ولكن للولد اليمين على زوجة والده ما تعلم أن والده قضاها هذه المائة نخلة ولا شيئاً منه بغير حق ولا تعلم أنه لجاز ذلك ولا شيئاً منه إليها .

* مسألة : ومن كان له نصف منزل ولا بته النصف الباقي فأشهد في مرضه الذي مات فيه أنه قد قضا ابناً له آخر هذا المنزل الذي له ولا بته بحق عليه لابنه هذا فهو قضاء ضعيف ولورثته الخيار إن شاءوا اتّموا القضاء في حصته في ماله وإن شاءوا أخذوا ميراثهم منه ودفَعوا قيمته برأى العدول إلى ابنه وأما حصة ابنته من هذا المنزل فلا تثبت عليها لأخيها هذا ولو كان قضاؤه وهو صحيح لجاز وأما في مرضه فلا يجوز ولا يكون لابنه هذا في ماله قيمة

ما كان لابته في هذا المنزل إنما تكون القيمة فيما قضاء من ماله في مرضه وأما ما قضاء من مال غيره فلا يكون في مالهم قيمة لمن قضاء إياه .

* مسألة : ومن باع مال ولده فأتى ولده بالدراهم ليفدى ماله فليس له ذلك لأن بيع والده قيل مثل بيعه هو .

* مسألة : أبو علي فيمن قضاء مال ابته في مرضها . امرأته بحقها فان كان له مال فتحب أن أن لا يفيت مالها وإلا جاز وقول لا يجوز ذلك في مرضها لانه قد خرج إلى خال الورثة وإذا كان للوالد مال من قبل أمه فقايض به والده فالمال الذي قايض به والده هو للغلام دونهم أعني أخوته وهو شريكهم فيما بقي من المال الذي خلفه والدهم لانهم قد قالوا أنه يأخذ من مال والده شروى ما باع والده من ماله ثم يكون الباقي ميراثا بين الورثة والله أعلم . ومن حضره الموت وله بنون ولهم مال كثير أو قليل وعليه دين فاشهد إني قد قضيت غر مائى هؤلاء مال ولدى ثم مات فان كان الوالد قضاهم مالا معروفا من مال ولده جاز له ذلك وإن لم يكن قضاهم مالا معروفا فليس ذلك بشيء .

باب [٢٧]

في قضاء الوالد وقضائه من نفسه من مال ولده

والصبي الصغير اذا قضاه والده شيئاً من ماله بحق له عليه لا يثبت وأما البالغ فثابت ولو لم يحرز وكان في حجر والده . ولا يجوز للرجل أن يشتري من نفسه لنفسه مال ولده فان فعل فالمال للولد مالم يزله الوالد وان قال اشهدوا أنني قد اشتريت من نفسي لنفسى مال ابني وأبريت نفسي من الثمن فلا يجوز . ولكن إن قال أشهدوا أنني قد أخذت مال ابني فلان جاز له وكان له . وإن وكل وكيلاً وباع الوكيل فلا يجوز أيضاً وإن قايض نفسه بمال ولده قال أبو عبد الله لا يجوز للغلام أن يسترد ماله .

* مسألة : فيمن أخذ من ولده شيئاً وقضاه به أكثر منه لو بيع مثل أن يأخذ منه درهما . فيغضب وهو غير بالغ فقال هذه النخلة لك بذلك الدرهم فني الحكم إذا لم يرجع فهو جائز وإن رجع الوالد رجوت أن يسعه ذلك مالم يبلغ

الولد ويرضى ويحوز . فإن لم يرجع الوالد إلى أن مات لم يبن للورثة حجة على هذه الصفة .

* مسألة : في شري الوالد من مال ولد جارية لبطأها فالمسلمون يقومون لليتامى وللصبيان على أبيهم إذا كان لهم حق على أبيهم قام . السلطان على أبيه مقامه وإذا لم يكن حاكم ولا أحد يقوم على الأب فيما يحوز من فعله وكُل الأب من يقوم له بذلك إذا كان صلاحاً للولد واشترى منه الجارية وعقد عليه البيع إذا كان ذلك أصلح للصبي وكذلك إذا كان عليه لولده حق وأراد تسليمه إليه وقضاه إياه أقام لولده وكيلًا وقبض منه الوكيل إذا لم يكن حاكم ولو كان حاكمًا أيضًا وفعل ذلك جاز ذلك إن شاء الله .

باب [٢٨]

في دين الوالد على والده

أبو سعيد فيمن عليه لولده دين فمات فلم يوص لابنه بدينه أله أن يستوفى . فإذا لم يكن له بينة على حقه ولا قدر على بلوغ حقه من مال والده إلا أن يأخذ على خفية فله ذلك ويعلم الورثة فيما بينه وبينهم أنه قد أخذ حقه فلعله يكون لهم حجة أو يعطوه حقه وذلك إن كان الذي يأخذه يعلم به الورثة وإن كان ذلك لا يعلم به الورثة ولا بينة على والده بذلك فله أن يأخذ حقه إذا كان ذلك من جنس حقه الذي له وليس عليه إعلام الورثة إذا كان والده قد هلك . فإن أوصى الوالد بدين عليه للناس ولم يوص لولده فالذي عرفنا أن الغرماء غير الولد أولى بماله حتى يستوفوا حقهم أوصى له أبوه أو لم يوص له فإن بقي من المال شيء من بعد الديان أخذ حقه بعد ذلك وليس له أن يأخذ في السرية ولا في العلانية إلا من بعد أن يستوفى الغرماء حقوقهم فإذا استوفوا حقوقهم كان له حقه بعد ذلك . فافهم .

* مسألة : محمد بن محبوب فيمن عليه دين لابنه فقضاه بما عليه له من دين في صحته ثم مات الأب وطلب الديان دينهم هل يرجعون على الابن بما اقتضى قال لا .

* مسألة : ومن كان عليه حق لولده فأما البالغ يحكم له على والده ولا يحبس له الوالد ولكن يأمره الحاكم أن يدفع الحق إلى الولد وأما الصغير فلا يحكم له بشيء وكان محمد بن محبوب لا يحكم للابن على أبيه ولا يحبسه ولا يشركه في ماله مع الغرماء .

* مسألة : فيمن مات وعليه حق لأولاده من قبل والدتهم ولم يوص لهم بشيء متأولاً أن ليس عليه ذلك قال أخاف الإثم إلا أن يكون ابراً نفسه قبل الموت فإن ابراً نفسه في المرض أو الصحة ففي براءته اختلاف قال ولا يجزيه أن يبرىء نفسه بالنية .

* مسألة : ومن مات وعليه دين ولم يترك مالاً وله ابن غني فعلى ابنه قضاء دين والده . وعليه أن يحج عنه ويصوم عنه إلا أن يجهد ذلك وأما الوالد فليس عليه ذلك للولد .

باب [٢٩]

في إبراء الوالد نفسه وغيره من دين ولده

وعن أبي عبد الله ويمحوز للوالد أن يبرئ نفسه من حق الولد ويضعف أن يقول قد نزع الحق الذي على له . ولكن يشهد أني قد أبرأت نفسي من الحق الذي لولدي على أو الصداق الذي لزوجتي أم الولد . ويضعف أن يبرئ نفسه في مرضه ولا يبرئ قال غيره وقول أنه إذا أبرأ نفسه في مرضه برئ وقول لا يبرئ .

* مسألة : ومن أبرأ نفسه من صداق أم ولده وولده مريض فعن سليمان ابن عثمان أنه يبرئ وعن هاشم بن غيلان أنه لا يبرأ .

* مسألة : وجائز للأب إبراء نفسه من مال ولده قبل أن يطلبه إليه أو بعد ما طلب وقال الربيع إذا طلب .

* مسألة : وإذا أبرأ نفسه من حق ولده فلما حضره الموت رده عليه فعن هاشم أنه يعود على الولد ولورده عند الموت .

* مسألة : فإن لزم الوالد أرش لولده هل يجوز له أن يبرئ نفسه قال لا يجوز له أن يبرئ نفسه معنا ولا نعلم في ذلك اختلاف . وقيل أيضاً انه لا يجوز له أن يبرئ نفسه من أرش لولد وقد انتقل إلى ولده من ميراث عن غيره وذلك مثل أن الأرش كان على أخيه أعني الصبي فات أخوه من قبل أن يصير إليه فورثه والده فلا يبرئ نفسه من هذا الارش وقول له أن يبرئ نفسه لأن ذلك يتحول في المال لا عليه هو .

* مسألة : ومن كان لامرأته عليه صداق فهلكت وله منها ولد وله مال فقال أشهدوا أنني قد أبرأت نفسي من صداقها ثم تزوج امرأة أخرى فأصاب منها أولادا ثم مات فقال ابن المالكه صداق أمي فإنه لا يعطى شيئاً ويعطى هؤلاء صداق أمهم فإن قال عند موته قد رددت على ابني فلان صداق أمه فهو له .

* مسألة : وعن أبي مالك فيمن لزمه حق لصبي من قبل أرش ضرب فسأل والده البراءة ففيه اختلاف قول ليس له أن يحل من ذلك ولا يأخذ الأرش إلى بلوغ الصبي وقول له أن يأخذ الأرش ولا يحل منه وقول له أن يأخذ الأرش وله يحل منه . وقيل من أخذ به لم أره هالكا .

* مسألة : وقال عبد الله بن محمد أبي المؤثر أخبرني فلان أن جدي أبا المؤثر
لزمه لى حق من أرش أو غيره قال فأخذ أبو المؤثر يزن الدراهم ويسلمها إلى
والدى فإذا قبضها والدى من حق سلمها إلى والده ورجع فسلمها والده إليه
من حق فلم يزالا كذلك حتى استفرغا الذى أراد أن يتخلص منه ولم يحفظ أنه
أبرأه منها .

* مسألة : فقال أبو عبد الله لو باع رجل من مال ولده شيئاً ثم مات لم أحكم
له به فى مال والده فإن أدا من ولده ديناً فمات قبل أن يبرىء نفسه من دين
ولده حكمت له به فى مال والده .

* مسألة : فيمن استعمل صبيّاً بغير رأى والده هل يسعه أن يرثه والده مما لزمه
للولد من التبعة فقول يجوز أن يرثه من حق ولده وقول لا يجوز .

* مسألة : ويوجد عن ابى عبد الله محمد بن محبوب أن رجلاً كان يطلب إلى
والده حقاً وأحضر إليه البينة وعدلت وصح الحق عليه وطلب الولد الحكم
على والده فقال الوالد إني قد أبرأت نفسي من هذا الحق فطلب الولد أن
يوصله إلى حقه فقال أبو عبد الله قد أبرأ نفسه من هذا الحق وقال الولد أى
حكم هذا قال أبو عبد الله حكم من قال أنت ومالك لأبيك والله أعلم .

باب [٣٠]

في الصبي وأحكامه

يقول صبي وصبيان وصبوه جماعة الصبيان والصبيه لغة . قال الشاعر والله
لولا صببية صغار كأنما وجوههم أقمار والمصدر الصبا وتقول رأيته في صباه أى
في صغره صبي يصبي صبًا وإمرأة مصيبة كثيرة الصبيان .

* مسألة : روى عن عمران قال الصلاة على من عقل والصوم على من أطاق
والحدود على من بلغ . قال الفضل ابن الخوارى يؤمرون بذلك قبل أن يبلغوا
ولا يجب عليهم فريضة الا بعد البلوغ .

* مسألة : المختصر قال الشيخ أبو الحسن والصبي يؤمر بالصلاة ويعلمها
ويضرب على تركها إذا بلغ عشر سنين ويعلم الوضوء وغسل النجاسات ويحوز
المحارم وانتهاك أخذ أموال الناس وأكل الحرام من الميتة والدم والأنجاس

لينشؤا على ذلك وبالله التوفيق .

* مسألة : قال مومى بن على أن الصبي تكتب حسناته ولا تكتب سيئاته قال الشيخ أبو محمد أجمع المسلمون على تأديب الصبيان على الطاعات والضرب لهم على ترك بالصيام على شدته والمراعات لهم لطهارة ثيابهم والحث لهم على ثيابهم والحث لهم فلو كان هذا غير نافع كان الأدب عليه عبثاً فقد صح بما بينا أن حسناتهم تكتب إليهم . فإن قيل فقولوا إن السيئات تكتب عليهم كالحسنات تكتب لهم قيل له الحسنات كما بينا وسقط الأخذ باكتساب السيئات بدليل آخر وهو قوله ﷺ رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن الطفل حتى يبلغ فلما كان القلم عنه مرفوعاً وجب أن لا يطالب بفعل سيئاته وصار مخصوصاً بالخير وبقي الأمر بفعل الطاعة على عمومته .

* مسألة : ومن طلب إلى قوم حاجة فيردها صبي فإذا إطمأن قلبه أنه مرسول بذلك ممن يجوز له استعماله جاز ذلك .

* مسألة : فإن اشترى الصبي شيئاً من التاجر فإذا كان من مصالحه جاز ذلك ويعجنى أن يضعه في الأرض ولا يستعمله بشيء حتى يحمله الصبي من رأى نفسه .

باب [٣١]

في جنایات الصبی فی الأموال والفروج

والصبي يلزمه الخروج مما أكل من أموال الناس فإن لم يفعل ومات على ذلك رجبى له السلامه ولا تترك ولايته إن كانت له ولاية وقد رخص بعض الفقهاء في ذلك لأن القلم مرفوع عنه . قال هاشم إذا تناول الصبي شيئاً من أموال الناس ثم بلغ فذكر ذلك فأرجوا أن لا يكون عليه شيء غير أنى قد عانى ذلك فأعطيت قال سعيد بن محرز في الصبي إذا ترك الصلاة وأكل أموال الناس ثم بلغ أنه لا بدل عليه في الصلاة وأما ما أكل فبرده . وقال بعض الفقهاء ما جئنا بفمه أو بفرجه فهو في ماله وهو أكثر قول الفقهاء فيما احتسب وعن موسى بن علي أنه على العاقلة وقيل غيره ذلك .

* مسألة : وما ضمته في صباه فما علم به بعد البلوغ تخلص منه وما لم يعلم به بعد البلوغ تخلص منه وما لم يعلم به فلا شيء عليه وإذا سرق الصبي فقول لا شيء

عليه في حال صباه ولا إذا بلغ . وقول إذا بلغ تخلص مما ذكر أنه سرق أو أتلف من أموال الناس وإلا ضمن وقول ما أكل ولبس ونكح في حال صباه وبلوغه . قال أبو عبد الله جاء الأثر أن ما أخذه فأكله أو لبسه فهو عليه في ماله ويؤمر بتأديته إذا بلغ وذكر وأما إن أخذه فأفسده وأتلفه من غير أن يأكله ولا يلبسه فلا شيء عليه فيه ولا على عاقلته وما نكح إكراها فهو أيضاً عليه في ماله .

* مسألة : ومن أثر أنه إذا كان يرى غنيل الناس ويأكل ويطعم فما عرف أربابه تخلص إليهم منه بغرم أو حل وما لا يعرف أربابه فقد رخص الفقهاء فيه أن لا يغرم .

* مسألة : وإذا رمى صبي دابة قوم فخاف ربها موتها فلدبجها فلا يلزم الصبي شيء على قول من يقول ليس على الصبي إلا ما أكل بفمه أو وطىء بفرجه قهراً . وقال بعض ذلك على عاقلته وقال بعض هو في ماله .

* مسألة : والصبي إذا كان يلعب بالقمار حتى صار في يده عين واصل ثم بلغ فليتصدق بذلك المال إذا لم يعرف ممن أخذه منهم ولم يقدر عليهم والله أعلم .

* مسألة : وإذا غمزت امرأة صبياً فعوض أصبعها فعليه لها الأرض فإن ماتت كان ذلك لورثتها على العاقلة وعليه هو مثل ما على والده وإن كان هو قد

استحل الجميع فقد برىء . .

* مسألة : واختلفوا فى جنابة الصبي والغلام قبل أن يحتلم والجارية قبل أن تحيض ولم تجز عليهما الأحكام إذا اغتصب أحدهما شيئاً فاستهلكه فقول لا ضمان عليه اليوم ولا يعده بالسنة أن القلم عنه قد رفع وقول هو فى ماله يؤخذ منه وإن لم يكن له مال فهو عليه حتى يؤديه يوماً ما فإذا بلغ وإنما وضع عنه الحدود والمأثم والوعيد فى معاده . وقول ما حتى يفرجه أو أكل فى بطنه أو لبس على جنبه فهو فى ماله دون غيره وذلك فى الجنائيات لا يلزمه إلا فى الديات على العاقلة والعاقلة تؤديه وفى ماله مثل ذلك كأجدهم ..

* مسألة : واختلفوا فيما يعقل العاقلة من جنابة الصبي فقول كلها خطأ على العاقلة وقول لا يعقل إلا ما كان يبلغ خمساً من الإبل .

* مسألة : وإن قتل الصبي شيئاً من الحيوان أو العروض ففيه قول أن العاقلة لا تعقل الأموال وقول أنها لا تعقل عبداً والله أعلم .

باب [٣٢]

في اللقيط وحفظه وتضييعه وغير ذلك

يقال طفل ملقوطة ولقيط ومنبوذ ونبيذ ويقول المنبوذ اللقيط ويقال له الحميل يحمله قوم فيربونه^(١) والصبي المنبوذ المتروك وهو ولد الحركة والمددع وابن الليل وهو ولد الخبيثة وهو النعل وابن المساعده والمساءه وولد الزنا ويقال اللقيط الذي ليس لرشده وغل ويقال هذا لطيه ولرشده اذا كان من نكاح . وهذا الغلام لرية ولخبيثة إذا كان من سفاح .

* مسألة : ابن عباس قال على المولود من الزنا اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم ويقال هو خير^(٢) الثلاثة . قال قتادة كان فينا ابن زانية وكان فينا حميداً وقتل شهيداً .

* مسألة : واللقيط حر وولاه للمسلمين وعليهم عقله . وقال المسلمون

الصلاة خلفه جائزة وشهادته جائزة إذا كان عدلاً ولا يضره ما فعل أبواه .

* مسألة : قال بعض قومنا فيما وجدت عنه وأظنه داؤود إذا وجد المنبوذ في دار الإسلام كان حكمه حكم المسلمين باتفاق الأمة . فإن ادعاه ذمى وأقام ذلك بينة من المسلمين كان حكمه حكم أبيه ولا تنازع بين أهل العلم في ذلك . والمنبوذ حكمه الحرية ولا تنازع في ذلك كذلك قال أصحابنا رحمهم الله لأن أصل بنى آدم الحرية باجماع والرق طار عليهم وحادث .

* مسألة : قال أبو محمد رحمه الله اللقيط الذى لا يعرف له أم وإذا عرفت أمه دفع إليها وهو يعقل عمن رباه . قال أبو الحسن رحمه الله اللقيط لا يعقل عمن رباه .

* مسألة : وإذا طرحت امرأة ولدها في مسجد أو منزل قوم وكفله أحدهم ثم مات وأرادت التوبة فليس عليها إلا التوبة وإن مات قبل أن يكفله أحد إذا طرحت فعلها الديه وديته لأخوته لأمه وليس لأبيه شيء إذ كان ولده ربه ولا شيء لأمه من ديته أيضاً ولا لأخوته لأبيه وإنما الدية لأخوته لأمه وكذلك ميراثه لأخوته لأمه أو لعصبة أمه والله أعلم .

* مسألة : وإذا زنت امرأة فحملت وولدت وطرحت ولدها ثم لم يُعرف ما حاله فإنه يلزمها ويلزم من أعانها على ذلك الأثم العظيم . وأما الضمان فحقى

تطرحة في موضع تلف ويتلف وعليها الأجتهد في طلبه فإن وجدته ووجدت معه آخر ولم يعرف أيها ولدها فينبغي أن تقبضها جميعاً وتقوم بهما وتسال المسلمين عما يجب عليها فيها وكيف يكون أمرهما وإن تركتها في موضع التلف قال فعندى أن الضمان يلزمها .

* مسألة : ومن دخل مسجداً فوجد صبيّاً فيه فتركه فيه حتى مات فإن كان في نظر من يقوم به فمات قبل أن يجد فأرجو أن لا يكون به بأس وإن وجد من يقوم به وتركه عمدًا حتى هلك فأخاف أن يلزمه الضمان كان الواجد في المسجد إماماً له أو غير إمام والله أعلم .

* مسألة : فيمن خرج يقتات لعياله فوجد صبيّاً في فلاة يحمل طعامه أو الصبي قال إذا لم يقدر عليها جميعاً فالقيام بعولته ألزم وإذا كان يقدر على حفظ هذا الصبي والقيام بعولته جميعاً وكان في موضع هلاك يخاف عليه كان عليه القيام بذلك كله . والله أعلم .

باب [٣٣]

في نفقة اللقيط ومن أولى به

وإذا وجد المنبوذ في دار الإسلام كان على المسلمين أخذه والقيام به وهو
لمرض يلزمهم على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين وإنما يلزم العالم
به دون من لم يعلم وواجب على من أخذه أن يعرف حاله :-

* مسألة : فإن كان الواجد له لا سبيل له إلى الإنفاق عليه والقيام بأمره أنهى
ذلك إلى الإمام لينفق عليه من بيت مال المسلمين كما يرجع ميراثه إلى بيت
المال والله أعلم .

* مسألة : وما اللقيط لمن يكفله ومن كفله ثم أراد رده فليس له ذلك ومن
التقطه فأشهد إنى أنفق عليه فما أنفقت عليه فهو عليه إذا بلغ فذلك له عليه .
وإذا أنفق عليه لوجه الله تعالى وللحسبة فلا شيء له عليه وإن أنفق عليه

وأشهد على نفسه استسعاة بذلك إذا بلغ .

* مسألة : قال الربيع أيما رجل التقط لقيطاً . فأشهد أنه إن أدرك فإني أستخدمه يقدر ما أنفق عليه فله ذلك وإن حملة حسبة وأنفق عليه فلا سبيل له عليه .

* مسألة : وإن وجد اللقيط مسلم وذمى حكم بتسليمه إلى المسلم لأن الدار في الحكم دار الاسلام . كذلك عن بعض قومنا وذكر فيه إجماع الأمة .

* مسألة : وإن وجده رجلان فتشاجرا فيه لم يخرج من بينهما إذا قام بما يجب من أمره ولا يحكم لأحدهما دون الآخر . قال بعضهم إلا أن يكون أحدهما قادراً على القيام به والآخر عاجزاً فالاحتياط بتسليمه إلى القادر على من يكفله والقيام به وكذلك إذا لم يوجد معه شيء فإن استويا في الحكم والقدرة أو العجز وكانا قادرين على القيام به كان في أيديهما فإن كان دار كل واحد منهما بعيدة فإنه يحكم بينهما بالقرعة فمن خرجت له كان معه في داره على ما كان بعض أصحابنا يقول بالقرعة بين المتشاجرين المختلفين في الحقوق ويصله الآخر بنفقته وتقده فإن بلغ فادعى أحدهما رقه لم يقبل منه إلا بالينة العادلة .

باب [٣٤]

في مال اللقيط وما يثبت به

وإذا وجد عند المنبوذ مال يجب أن يحكم له به عرفه المتولى لأخذه أشهد بذلك لأجل الحدث لأن لا يذهب ماله وإنما يحكم له بالمال إذا وجد على ثوبه أو على فراشه الذى هو عليه وينفق منه بالمعروف وإن وجد على قرب الموضع الذى هو فيه مما لا يكون على فراشه أو تحت رأسه ولا مما يقرب من ذلك مالا لم يحكم له به لأنه يحرى بحرى اللقطة ويقع فيه الشبهة .

* مسألة : ولا تنازع بين أهل العلم أن المنبوذ يحكم له بما يوجد مصروراً في ثوبه من مال أو في فراشه أو دابة وهو عليها وبالله التوفيق .

* مسألة : فإن أقر للمنبوذ رجل ينسب أنه ولده وعند المنبوذ مال فطلب المقربه أخذ المال لم يدفع إليه في حياة ولا ممات . فإن قيل لم أثبت عليه حكم الأبوه

ولم تحكمون له إن مات بماله قيل له إن إقراره بأنه ولد له إقرار منه على نفسه
فإقراره على نفسه يلزمه .

باب [٣٥]

في الإقرار باللقيط وفي ميراثه

ومن أقر له رجل بنسب أنه ولده أو ولد أخيه أو ما جرى هذا المجرى قبل ذلك. منه لأنه أقر للمنبوذ بحق على نفسه وكذلك قال أصحابنا ويقع لى أنه بإجماع منهم .

* مسألة : فإن أقر بالمنبوذ عبد لم يقبل إلا أن يصدقه على ذلك سيده ولا يجوز إقراره على نفسه ولا فيما في يده من مال لأنه أقرار على سيده والله أعلم .

* مسألة : وإذا أدعاه رجل ولم يكن له منازع فيه فقله مقبول في نفسه بإجماع . وقال الشافعي إذا ادعى مسلم وذمى نسب لقيط فها فيه سواء وكذلك الحر والعبد قال أبو حنيفة المسلم أولى من الكافر والحر من العبد .

* مسألة : وإذا ادعاه رجلان فأقام أحدهما البينة أنه ابنه وأقام الآخر البينة ابته إذا هو خنثى فقول أئى المؤثر إن بال من الذكر فهو رجل يحكم للذى هو ابنى وإن بال من الفرج وهو جارية يحكم لصاحب الجارية وإن مشكلا أرى ايفاقه .

* مسألة : وإذا بلغ اللقيط فأقرّ بعد بلوغه بأنه عبد لزيد لم يقبل إقراره نفسه لأن الواجد له لا يعرف صورة أمره فكيف يعرف هو أمر نفسه ، أعلم .

* مسألة : أبو محمد اختلف فى ميراث اللقيط قال كثير من أصحابنا أنه رباة وأنفق عليه وقال كثير منهم أنه للقوام بأمره والمنفقين عليه أن يرجعوا ، إذا بلغ بمثل ما انفقوا عليه ولا ميراث لهم فهذا قول فيه نظر والله أعلم . أبو الحوارى قال بعض ميراثه لمن يعوله وقال بعض هو لبيت المال وقال بعض للفقراء وقال أبو الحسن أعدل ذلك عندنا إذا لم يعلم له رحم أن يكون ميراث للفقراء إذا لم يكن من أهل الأقباس .

باب [٣٦]

في اليتيم وبره والقيام به وأدبه

اليتيم المنفرد من أبيه واليتيم في كلام العرب الانفراد قال الرازي اليتيم المنقطع عن أبيه وأمه المفارق لهما وتيمت المرأة عن زوجها إذا مات عنها وأنقطعت عنه . شعرا أفاطم إني هالك فتبتى . ولا تجزعى كل النساء يتيم . ومنه درة يتيمة لأنها لا شبه لها ولا قرين فكأنها منقطعة حتى قالوا بيت يتيم إذا أنقطع عن البيوت أو لم يكن له في الشعر ثان . قالوا يتيم أى طالب يعنون النبي ﷺ وهو بالغ ويروى عنه ﷺ أنه قال لا يتيم بعد البلوغ . ويقال للذى ماتت أمه المنقطع والأسير وهو نقيض اليتيم ورجل منقطع إذا لم يكن له أبوان واليتيم من الدواب عند العرب الذى لا أم له صغيراً كان أو كبير .

* مسألة : عن النبي ﷺ من وضع كفه على رأس يتيم رحمة له كتب الله ما أخذت كفه من شعره حسنة وعفى عنه سيئة وقيل شكى رجل إليه ﷺ

قساوة قلبه فقال ﷺ اد منك اليتيم وأمسح برأسه فيذهب عنك . وعنه عليه
ﷺ اتقوا الله في الضعيفين ... المرأة واليتيم . وعن مجاهد قال من تولى يتيمًا
أو أرملة فاتني الله وأحسن فهو كالمجاهد في سبيل الله القائم ليله الصائم نهاره
لا يفطر ويقال هذا اليتيم آباؤه أي يغذوه كما يغذو الوالد ولده .

* مسألة : ويقال ربى فلان في حجر فلان وحجره بالفتح والكسر والفتح
أجود .

* مسألة : والقيام بأمر اليتيم وماله وفريضة لو اجتمع الناس على تركها لم
يسعهم قال الله تعالى وأن تقوموا لليتامى بالقسط وما تفعلوا من خير فإن الله
به عليم فالقيام بالقسط للأيتام واجب لازم لمن لزمه ذلك بولاية أو وصاية
أو وكالة وإن عدم ذلك أقيم له وكيل ثقة يقوم بأمره .

* مسألة : واليتيم إذا لم يكن له وصى ولا والده جعله الحاكم حيث يأمن عليه
وعلى ماله ولو بأجر فإن لم يكن له مال أتفق عليه من بيت مال الله .

باب [٣٧]

في أدب اليتيم

واليتيم لا يضرب على الصلاة وللرجل أن يضرب ولده عليها وأما ضرب
الأم لولدها على الصلاة فالله أعلم . وقد روى أن رجلاً سأل النبي ﷺ مما
أضرب منه يتيمى قال مما كنت منه ضارب ولدك . في الصبي إذا خيف من
بروزه عليه أو على ماله فصده^(١) رجل بالإساءة والضرب والقيد محتسباً إن
ذكر جائز له إذا كان من مصالح اليتيم . ولو أنه ربطه وأراد بذلك صلاحه لم
يكن على الرابط شيء ولو أثر الحبل في اليتيم من تجده لم يضمن الرابط له
شيئاً .

باب [٣٨]

في الفريضة لليتيم لنفقتة ومؤونته

وللحاكم والوصى والوكيل أن يحرزوا على اليتيم من ماله لكسوته ونفقتة ما يحتاج إليه ويكفيه على قدر سعة ماله .

* مسألة : وإذا صح مع الحاكم معرفة موت اليتيم وموت والده وطلبت والدته أو غيرها ممن يكون معه أن يأخذه بالفريضة فإن كان غلاما وقف بين يديه ونظر هو ومن حضر من العدول قدر ما يستحق لنفقتة وفرضه له وإن كانت جارية لا تقف بين يدي الحاكم شهد على قياسها عنده شاهداً عدل وفرض لها وكتب في ذلك لها كتاباً وأشهد عليه عدولاً . يكتب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هذا الكتاب كتبه الإمام فلان بن فلان أو القاضي فلان وإن كان والياً للإمام كتب أشهد الوالى فلان وإلى الإمام فلان على قرية كذا أنه قد صح معى معرفة فلان اليتيم وموت والده شاهدى عدل وطلبت والدته فلانه

أن تأخذه وتعوله بفريضة يفرضها له الامام في ماله وإنى قد فرضت برأى
ومن حضرني من الصالحين لفلان اليتيم في كل شهر كذا حباً وكذا تمرًا وكذا
فضه لادمه ودهنه وله الكسوه إذا احتاج إليها برأى العدول وأثبت فلان هذا
اليتيم بما فرضت له مع والدته وجعلت لها أن تجرى هذه الفريضة على ولدها
هذا من عندها وهي لها دين في ماله إلى أن يقبضها أو يحتاج إلى زيادة أو
يحدث الله له إمرًا وأول هذه الفريضة يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم . وإن كتب الحاكم إنى قد
فرضت

باب [٣٩]

فيما يجوز أن يعمل لليتيم من ماله ويتخذ له

واليتيم يكسب الكسوة الحسنة ويعطى عنه أجرة المعلم ويضحي له في النحر وتتخذ له المنيحة للبنها وكل ذلك من ماله إذا كان واسعاً .

* مسألة : وإن كان في غلة ماله سعة للخادم والأضحيه وثياب العيد أعطى ذلك بالقصد وإن لم يكن في ماله سعة فليس له إلا نفقته وأدمه وكسوته ولكن يعطى عنهم المعلم الإجرة على تعليم القرآن إن كانوا من أهل التعليم ويكفران بتركه . وتعليم الجارية أيضاً إذا وجد امرأة تعلمها أمر دينها وتعطى الإجرة من مالها وعليه تعليم الجارية مثل تعليم الغلام فإن لم يجد من يعلمها لم يكن عليه أن يعلمها هو بنفسه .

* مسألة : ولا بأس أن تحلى اليتيمة من غير إشراف وجائز أن تحلى اليتيمة

باللؤلؤ والذهب والفضة إن كان في ماله سعة في ذلك لذلك والله أعلم . وفي غريب الحديث أن النبي ﷺ كان يحلى بنات فلان وكن في حجرة^(١) رعاثا من ذهب وهو القرط واحده رعته وهو ضرب من الخرز والحلى قال وكل ما علق في الأذن العقد . قال شعر . وما حليت إلا ارعاث المعقد . وعن زينب بنت نبيط عن أمها قالت كنت أنا وأختاي في حجر رسول الله ﷺ وكان يحلينا رعاثا من ذهب ولؤلؤ .

* مسألة : عن ثياب اليتيم هل تصبغ له بالشوران وبالزعفران فإذا كان ذلك مما يسره ولا يضره وكان في ماله سعة لذلك كان ذلك من مصالحه إن شاء الله . وهل يشتري له النعل والدَّهن والطيب وينعاهد باللحم في كل شهر مره أو أكثر أو أقل ويشتري له في أيام الأعياد الحناء والجوز وما اعتاده مع والده . في حياته أم لا ؟ كل ذلك جائز إذا كان في غلة ماله سعة عن لازمه ومصالح ماله .

* مسألة : هل يؤخذ له من بيت والده الضحلة للشراب والجفنة للعجين - والفراش للنوم والحصر والسَّمة والوسادة والبرمة والقدر والمكوك وما أشبه ذلك فإذا كان من مصالحه ومصالح ماله وكان في غلة ماله سعة من لازمه ومصالح ماله اللازم جاز ذلك وإلا فأولى به ما لا بد منه .

* مسألة : وقيل إذا مرض اليتيم جاز للوصي أن يشتري له الغذاء والدواء

والدهن الذى يخاف فى تركه الضرر ويفعل ذلك فى ماله من فضل أو غير فضل ولو كان من قوته أو أصل ماله فأما ما وقع من ذلك موقع الرفاهية والتفكه فلا يكون إلا من فضل غلة ماله بلا مضرة تدخل عليه فى مصالحه ومصالح ماله .

باب [٤٠]

في بيع مال اليتيم لنفقته ومصالحه وما شبه ذلك

وإذا كان اليتيم عند أمه أو عند من يقوم بأمره واحتاج إلى نفقة وليس له إلا نخل وأرض وليس في البلد سلطان عادل فإن الذي يقوم بأمر هذا اليتيم يبيع من ماله على قدر ما يكون من ثمن هذا المال ويقدر ما يحتاج إليه هذا اليتيم من نفقة إلى وقت من الأوقات وهو أقرب ما يقدر عليه من الأوقات . ويكون البيع بعلم من اليتيم الولي وغيره من الصالحين ويشهدهم بأنه قد أخذ هذا اليتيم وقد باع من ماله ما قد باعه يعلمهم وأنه ينفق عليه . فإن لم يحضره ولي ولا أحد من الصالحين قام هو بذلك وأنفق على اليتيم مما باع له فإن بلغ اليتيم ونازعه فيما باع ولم يتمنه فإن أراد يمينه حلف له ما خانه . وقال أبو المؤثر إنما يباع مال اليتيم في نفقته وكسوته ومؤنته إذا لم يكن حاكم برأى جماعة من المسلمين من أهل البلد فهو بمنزلة من باع بحضرة الحاكم فإن باع الذي يكفل اليتيم مال اليتيم بغير رأى جماعة المسلمين من أهل البلد ويبيعه مردود وله في

مال اليتيم مثل ما أنفق عليه إلا أن لا يكون حاكم ولا يجد أحدًا من المسلمين يقومون بذلك فباع فيبيعه جائز ولا ضمان عليه إذا صح أن اليتيم قد كان في عياله يقدر ما يستفرغ ثمن ما باعه والله أعلم .

* مسألة : وقال محمد ابن محبوب لا يبيع الوصى على اليتيم أرضًا ولا دارًا إلا أن تكون لهم نفقة ينفق عليهم فإذا كانوا كذلك باع من أموالهم بقدر ما ينفق عليهم وعلى الوصى أن يتعاهد أموال اليتامى ولا يدعها تخرب .

* مسألة : وجائز أن يباع المال الذى فيه شركة لليتيم لكل إلا للمتغلب فقط .

* مسألة : والثقة إذا كان يبيع ماله اليتيم فلا يشتري منه فإن كان وليًا اشتري منه والله أعلم .

* مسألة : ولا يباع مال اليتيم إلا بالتداء وما يبيع بالتداء فلا ضمان على البائع فيه ولا خلاص من درك ولكن إن استحق رد ما أخذ من مال من باع له ورد الثمن الذى أخذه وينادى على بيع أصول مال اليتيم ثلاثة أيام والعروض مرة واحدة وينادى عليها رجل ثقة بأمر الوصى أو الحاكم كما يأمره .

* مسألة : وفي موضع لا يجوز للحاكم أن يبيع مال اليتيم إلا بالمناذاة وأما الوصى فله أن يبيع بالمساومة إذا كانت أوفر من التداء . وإن أمره الحاكم

فلا يبيع إلا بالنداء . وفى موضع . فإن كان المساومة أوفر فجائز بيع الحيوان بالمساومة وأما الأصول فلا تباع إلا بالنداء وشهود يبينوا البيع وشروط تكون هناك . قال أبو محمد إذا أراد الوصى بيع حيوان اليتيم ورثته باعه بالمنادة يوم الجمعة حيث أجمع الناس وحيث يرجو توفير الثمن على اليتيم . وأما الأصول فينادى عليها ثلاث جمع وفى الرابعة ينفذ البيع .

* مسألة : وإن كان مال اليتيم ردياً فرأى الوصى أو الوكيل بيعه وشراء ما هو أصلح فليس له ذلك فإن فعل ضمنه . فإن كان والد اليتيم قال للوصى بيع موضع كذا وأدعنى دينى فرأى الوصى بيع غيره ورأى ذلك أوفر على اليتيم فليس له ذلك أيضاً .

* مسألة : وإذا وكل قاضى الجبابة امرأة على بنيتها فوكالة الجبابة لا تثبت على قول فإن طولبت بالخروج فباعت من المال شيئاً وهو مشاع فأراد الشفيع أخذ الشفعة قال بعض الفقهاء للآم أن تبين من مال أولادها لما يحتاجون إليه ولنفقتها أيضاً إذا أصابت من يشتري ذلك ولم يجوز للمشتري الشراء إذا علم أنه مال الأيتام إلا بصحة الوصاية والوكالة والبيع فى الحكم من غير وصاية ولا وكالة من المسلمين لا يجوز وللأيتام إذا بلغوا الحنبار إن شأوا أجازوا وإن شأوا نقضوا فعلى هذا تضعف الشفعة إذا كان البيع غير ثابت فى الحكم وإن باعت على أنها ترد ما باعت من مالهم كان صدقاً أو غيره فلهم إذا بلغوا ألا يرضون بذلك .

* مسألة : ولا يجوز في الحكم بيع مال اليتيم إلا من وصى أو وكيل لما يحتاج إليه من نفقة أو كسوة أو يكون مأخوذاً بظلم فيفديه الوصى من ماله من الظلم بأقل مما يؤخذ به يوجد في الأثر أن شراء مال الأيتام ومن لا يثبت بيعه في الحكم يوجب الغلة للأيتام .

* مسألة : قال أبو محمد في امرأة باعت مال ابنها وهو يتيم في حجبها فأكلته وأطعمته ابنها لم تفسد فيه ولم تسرقه فانه لا يترع ما باعته والله أعلم .

* مسألة : ومن كان قائماً بأمر قوم فحث رجلاً على شراء نخلة من القوم لا على الفتيا ولليتيم فيه حصة فإن كان المشتري يعلم في النخلة حصة لليتيم فأرجوا أن لا يلزم الأمر له بشراءها إلا التوبة ويعرفه خطأ ما أمره به وأن يرد إلى اليتيم حصته من النخلة وإن كان المشتري لا يعلم ذلك وأمره هذا الرجل بالشراء ولم يكن اليتيم في حال الحاجة إلى ذلك وله فريضة فأحب أن ينصح الرجل المشتري النخلة ويعرفه الحق في ذلك فأرجوا أن لا يلزم غرم له ولا ضمان إلا أن يكون غره حتى اشتراها فحينئذ أخاف أن يلزمه والله أعلم .

* مسألة : ومن اشترى صرمة من قوم وفلسها ثم صح معه أن فيها حصة ليتيم فإن كان اليتيم فقيراً محتاجاً إلى ثمن هذه الحصة وله وكيل أو وصى باعها له وسلم إليه الثمن وكان الثمن في مؤونة اليتيم ونفقته ولا أجعل هذا مثل حق يلزم لليتيم من بعض الوجوه فيتخلص منه إلى من يكفله بفريضة أو غيرها .

* مسألة : وإذا باع قريب اليتيم نخلة على رجل فلما حضره الموت سيلها فلما بلغ اليتيم أخذ نخلته فإنها له لم يزل عنها ملكه.. بذلك البيع ..

* مسألة : ومن قضى مالاً رجلاً وله هو يتيماً فليتيماً الخيار إذا بلغ إن شاء المال ورد قيمته يوم قضاء الموصى أو شاء أتم القضاء فإن أختار اليتيم أخذ المال ورد القيمة فليس على المقضى رد الغلة . قال محمد بن محبوب وهذا عندى مثل الشفعة إذا علم الوارث فلم يطلب وأما الأجل فإن أعطوا الدراهم وإلا بعث من مال الميت بالمتأداة ولا أرى للورثة أجلاً فى رد القيمة .

* مسألة : ومن أوصى بوصية من ماله بحق وله وارث يتيماً أو غائب فلها الحجة فى الخيار إذا بلغ اليتيم أو قدم الغائب .

* مسألة : وإذا اشترط وصى اليتيم فى مال اليتيم عند عقدة البيع له شرطاً يزول به عنه الضمان فلا ضمان عليه ولا على اليتيم فى ماله فإن لم يكن له شرط ما يزول به عنه الضمان لزمه ضمان العوادى فى البيع والبدرى فى مال اليتيم إن كان لليتيم مال وإلا لزمه خلاص ذلك فى نفسه والله أعلم . والشرط المزيل للضمان عن الوصى أن يقول عند عقده البيع أبيعك هذا المال ولا علم لى به أو يقول لا ضمان على فى دركه وظهور غواره فإذا شرط هكذا فلا ضمان عليه ولا على اليتيم فى ماله والله أعلم .

* مسألة : ومن باع مالا لیتیم وأخر الثمن إلى أن يبلغ ويقبض فالبيع ضعيف .

* مسألة : ويجوز مبايعة وكيل الیتیم مثل ما يجوز مبايعة وكيل الغائب .

* مسألة : وإذا باع وكيل الیتیم شيئاً من ماله لرجل فقال الرجل خلصنى من الیتیم فضمن له الوكيل ما يلحقه من الیتیم ثم مات الوكيل فإن المشتري يرد المال وغلته على الیتیم ويأخذ هو العوض من مال الوكيل .

* مسألة : وإذا باع الوكيل دابة للیتیم .. فاستقاله المشتري فليس للوكيل أن يقله ذلك والله أعلم .

* مسألة : ومن اشترى دابة أو غيرها من رجل وهى لیتیم على سبيل الوكالة فالبيع فاسد وبحفظها إلى بلوغ الیتیم فإن سلمها ضمنها . قيل لأبى محمد فإن كان الذى باعها ثقة قال لو كان ثقة لم يبع مال الیتیم قيل له فيبيع هو الدابة ويحفظ ثمنها قال عسى ذلك يجوز . ويجوز بيع الوصى مال الیتیم فى مرضه مثل حيوان وغيره مما يكون فى ذلك حظ للیتیم وليس هو كمن يبيع مال نفسه .

باب [٤١]

في الشراء لليتيم الأصول وغيرها

وما اشترى الوكيل لليتيم من ماله فلم يرضه لما بلغ لم يلزمه ذلك . وذلك للوكيل وعليه الثمن إلا ما كان من شفعة اليتيم من المشاع فإن ذلك لليتيم .

* مسألة : في مشترى المال لليتيم إذا بلغ وكره قيل يرجع إلى صاحبه الذي باعه وقيل يرجع إلى المشتري .

باب [٤٢]

فيما يجوز لوصي اليتيم وقيمة في ماله

قال الله تعالى ﴿ ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ﴾ والمعروف عند الفقهاء أن يأكل بالدين ويحسبه على نفسه فإن رزقه الله تعالى سعة أدى ذلك إليهم . وإن هلك ولم يقدر على آدائه رجي المسلمون أن يكون ذلك عنه موضوعا وقول إن المعروف فضل اللبن وركوب الدابة وفضل عشاءه وغدائه وخدمه الخادم وما أشبه ذلك مما لا قيمة له غير مضار . فإن كان له قيمة أو أن يبس أدخر لم يأكل منه .

* مسألة : عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأسا بشرب اللبن وركوب الدابة في حاجة اليتيم وصلاحه وخدمة الخادم وأكل ثمرة أرضه وكره ما سوى ذلك . قال أبو عبد الله هذا لوصي اليتيم ووكيله وجائز أن يركب دابة اليتيم في ضيعته إذا كان ذلك أصلح لحفظ مال اليتيم .

* مسألة : وللوصى أن يأكل من مال اليتيم إذا كان فقيراً محتاجاً بقدر عنائه .

* مسألة : وقيل إذا كان الوصى فقيراً له أصل إن مات أدى عنه فقد رخصوا له أن يستقرض من أموال اليتامى وإن كان غنياً فلا يأكل منها شيئاً .

* مسألة : والفقير إذا لم يكن له وفاء لدينه فلا يقر بن مال اليتيم . وللوصى إذا فرض لليتيم فريضة وأنفق عليه بأخذ العوض عن ذلك دراهم وغيرها وذلك جائز أيضاً للمحتسب قال الله تعالى ﴿ وَإِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَأَخْرَانَكُمْ ﴾ .

* مسألة : للوصى أن يقترض على اليتيم في ماله ..

* مسألة : والوصى إذا كان اشتغل بالمكسبة لعياله ضاع مال اليتيم وإن اشتغل بمال اليتيم أضرب عياله فإنه يقترض قوتاً ويقوت عياله فإن أسرف فليرد وإن مات قيل أن يوسر رجونا أن لا يكون آثم ولا ظلوماً وليس له أن يضر باليتيم فيجوع ويشبع هو من مال اليتيم إلا أن يكون في مال اليتيم فضل عن نفقته وكسوته . وصلاح حاله فإن اقترض على ذلك فزجو أن لا يكون عليه بأس .

* مسألة : وجائز للوصى أن يقرض من مال اليتيم كلما أراد ويرد المقروض إلى الوصى ما أقرضه والأمانة مثل ذلك هكذا عن أبي إبراهيم وغيره في كتاب الرقاع أنه لا يجوز للقاضي ولا للوصى أن يقرض أموال اليتامى فإن فعلاً ضمنا

والله أعلم .

* مسألة : وإذا لم يكن لخدام اليتيم سعة في ماله فليس لأحد أن يحتسب له ولا يستخدمه وينفق عليه لأن الخدمة لها أجره ولا يكون الايمن يكربه فإن فعل ذلك ضمن والله أعلم .

* مسألة : وفي موضع في الوصى هل له أن يستخدم خدام اليتيم مالم يشغله عن غلة اليتيم وعن القيام بضيعة مولاه .

* مسألة : وإذا كان في حجر امرأة يتامى ولا مال لها ولهم مال وهي تخدمهم وتنفقهم فلها أن تأكل من أموالهم وتكتسى وتأكل بالمعروف والله أعلم .

* مسألة : وإن كان لليتامى ضيعة يعمل فيها وفيها متعة من طلب القوت لعياله رفع ذلك إلى الحاكم ليفرض له ما يفرض لمثله على قدر عملهم وضيعتهم وليس له أن ينفق على عياله من مال اليتيم وإنما له أجره مثله .

* مسألة : ويحوز للوصى أن يوكل في مال اليتيم من يعينه عليه ويعطى الكراء من مال اليتيم والله أعلم .

* مسألة : وللوصى إذا فرض لليتيم فريضة وأنفق عليه يأخذ العوض عن ذلك

دراهم وغيرها وذلك جائز أيضًا للمحتسب قال الله تعالى ﴿ وَإِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَأَخْوَالَكُمْ ﴾ .

* مسألة : ووصى اليتيم بخراج زكاة اليتيم من الحب والتمر والدراهم في كل سنة إذا صح أنه وصى أو وكيل ويقبلها من دفعها إليه ويجوز له إخراج زكاة الفطر عنه وعن عبيده وسبيلها سبيل الزكاة وأوجب إخراجها عليه بعض الفقهاء وقال بعضهم ليس على الوصى ذلك ولكن إذا بلغ اليتيم ودفع إليه وعرفه ذلك .

* مسألة : وإذا كان استخدام اليتيم مصلحة لليتيم على غير أجر واعتقد ذلك جاز للرحم وغيره فإذا لم يكن مصلحته لم يكن جائزاً لأن ماله لا يؤتى إلا بأحسنه فكذلك هو أولى أن لا يستباح من نفسه إلا ما هو أحسن . قيل فإن كان ممن لا يعمل بالأجرة ورأى ذلك أصلح له قال فهو جائز . وإذا كان استعماله جائزاً كان تركه أقبح . فإن كان استعماله لأجل ادخال السرور عليه إذا طلب ذلك ويخاف إن تركه دخول الجفوة فإذا لم يكن من أهل ذلك لم يكن له ذلك على الإطلاق ولم يؤمر به فإن فعل كان عليه ما تعلق من الضمان لازم له ليس على معنى الأجرة التي يجوز دفعها إلى الصبي إذا كان أهلاً لذلك وانتجره قيل فإن استعمله برأيه ولم يكن من أهل من يعمل بالأجرة هل يكون آثماً بنفس الاستعمال قال أخاف عليه الأثم قيل فإله عند وليه . قال إذا أحتمل له عذر فتا صحه بالخيار فإن كان كارهاً إلا أنه يتبين من المساعدة على

الحيا فيها أحتمل حقه فهو سواء ومالم يخطر له حق في ذلك إلا على سبيل
الظلم والغصب فلا يسع ذلك .

باب [٤٣]

فيما يلزم فيه ضمان اليتيم إذا تلف وما لا يلزم

أجمع الناس على تضمين من حمل صبيًا على دابته فرمت به . وقيل في اليتيم المراهق إذا طلب حمارًا من رجل وكان مما يخاف عليه منه إن ما أحدث الحمار فيه فصاحب الحمار ضامن لما أحدث به الحمار وإن كان لا يخاف على الصبي منه فلا ضمان عليه ولو أحدث فيه حدثًا إذا كان يؤمن على الصبي في ركوبه لذلك الحمار . قال أبو معاوية إذا كان اليتيم في حد من يركب فلا شيء على الذي أعطاه وإن كان ليس في حد ذلك فعليه الضمان كذلك إذا أعطاه النار أو الحديد وهو لا يعقل وهذا أشد لأنه هو الذي أعطاه .

* مسألة : قيل لو أن رجلاً مر بصبي على شجرة وقد عصفت الريح فقلن له يا غلام استمسك فدهش فسقط فأصابه شيء فإنه يضم منه كن نصي حر أو عبداً وقال أيضاً لو وجدته على نخلة يخرفها فقلن له - غلام نزل نصي فإنه

بضمه فإن لم يقل له شيئاً وقال له ذلك وولى أ صاحبه وولى فسقط فأصابه كسر فمات فانه لا يضمه لأن ولى الأمر لهم أن يحجزوا بين الناس إذا طلب ذلك صاحب النخلة وهو يعلم أنها له . قال أبو عبد الله وأنا آخذ بهذا لأنه أثره وفي الجامع ليمن رأى صبيّاً يخرف نخلة فقال له انحدر فصرع فإذا أراد إفزاعه فأخاف عليه الضمان وتكون الدية عليه وهو شبيه بالعمد وإن أراد نبيه عن ماله فأرجو أن لا ضمان عليه وإن أراد استعماله فلا نبرته من الضمان بقدر ما استعمله بصعود أو انحدار وإن أراد صلاحه نبيه عن سوء خلقه فأرجو أن لا ضمان عليه . وفي موضع ومن وجد صبيّاً طالماً نخلة فقال اهبط فصرع قال عليه ديته .

* مسألة : ومن أطلع صبيّاً نخلة بلا رأى أيّه فصرع ضمن .

* مسألة : ومن أذن لبيّتم بطلاع سدرّة للنبق فصرع وهلك فأرجو أن لا يلزمه إذا لم يأمره يصعد وإنما أذن له ولم يمنعه .

* مسألة : قال أبو محمد قد نهى المسلمون عن حمل الصبي في البحر وأخاف أن حمله الولي أو الوصي من غير خوف من القتل أنها يضمنان .

* مسألة : أبو سعيد في صبية مجدورة أرادت أمها نقلها فقالت لا ترفعوني فرفعوها فسقطت من أيديهم فغنى عليها فإذا توخوا فيه صلاحاً بينا ووقع لهم

قول الصبيبه أنه ليس من حسن تدبيرها لنفسها ولم يفرطوا في حملها أنه لا ضمان عليهم إذا كانوا هم المعنيين بأمرها وإن انقشر شيء من الجدرى الذى بها فإذا لم يفرطوا وإنما غلبوا وسقطت هى منهم فذلك عندى ليس من فعلهم وكذلك لو ماتت من ذلك .

* مسألة : صبي يأتي بوعاء في يده يطلب خلاً أولئنا هل يؤخذ منه ويسلم إليه فإذا كان مرسلًا في ذلك بما يطمئن إليه ممن يجوز إليه رسالته كان المستعمل له المرسل ولا بأس بذلك وكذلك إن كان ذلك من مصالحه ونفعه جاز ذلك وقول أنه يجعل له في انائه ويجعل في الأرض حتى لا يكون الفاعل له مستعملًا له شيء وهو ورع . فإن مر على يتيم معه حطب فقال له ارفع على الحطب فإذا كان اليتيم من أهل ذلك ممن قد برز له أو يعود بنفعه ويقدر عليه ولا يخاف منه ضرر جاز ذلك إن شاء الله .

* مسألة : قيل لأبي الحسن فيمن يرى اليتامى والصبيان يعملون له في ماله عملاً لا يعمل له إلا بأجر وأنا لم آمرهم بذلك قال إن رضى به فعله أجر ذلك إن كانوا ممن يعمل بالمكسبه . فإن نهاهم وقدم عليهم ألا يعملوا في ماله فعملوا بعد التقدم والنهى لم يكن لهم أجره .

باب [٤٤]

في ختان الصبي واليتيم والأدب لهما في الحديث فيها

وإذا كان اليتيم في حد الختان فأمر الخاتن بعض من يقوم به بختانه فختنه ولم يزد على الختان ولم ينل شيئاً من الحشفة فمات اليتيم فإنه لا قصاص على الخاتن ولا دية ولا على من أمره وإن زاد الختان على الختان فقطع شيئاً من الحشفة فمات فالدية على الخاتن في ماله ولا شيء على من أمره بختان اليتيم .

* مسألة : قال أبو عبد الله رحمه الله وإذا أمر رجل ختاناً فختن يتيماً لا ولي له فخرج الدم من الصبي حتى مات فإن كان الأمر ولي الدم وإلا ضمن وإن علم الخاتن أنه غير ولي الدم ضمننا جميعاً وإن لم يعلم فلا ضمان عليه والحاكم هو الذي يلي ختان هذا اليتيم وإن عدم فجاعة من الصالحين اثنان فصاعداً وفي موضع ومن ختن صبيّاً بغير رأى وليه فمات فإنه يضمن وقول لا دية عليه

* مسألة : أبو جابر رجل أمر بتعذير يتيمة هي منه بسبيل فأتت من ذلك قال أرى عليه الدية لأن ختان النساء ليس بواجب إنما هي مكرومة قال غيره وقد قيل لا ضمان عليه لأنه عمل صلاحًا .

* مسألة : ومن حلق رأس يتيم أو قصه يريد بذلك الثواب فعقره فإن كان داميًا فدية ذلك خطأ عليه وإن لم يكن داميًا ولا مؤذيًا لم أر عليه شيئًا والله أعلم .

* مسألة : في امرأة معها يتيمة قائمة بمصالحها لاولى لها حاضر أرادت أن تقص لها قصتها فقطعتها فإذا قصدت إلى الصلاح والمباح فأخطت فعقرتها أنه لا ضمان عليها لأنه كأنه فعل غيرها في مثلها كما قيل في الحجامة والختان إذا مات أحد من فعلهم أو تولد منه مضرة أنه لا ضمان عليه إلا أن يكون تعدى فعل مثله . قال ويخرج عندي ما يشبه الضمان لأن المباح كان القصص للشعر لا المحجور من البدن ويشبه الخطأ . والخطأ ما أريد بشيء فأخطأ بغيره .

باب [٤٥]

في صفة الخلاص من الضمان لليتم

ومن كان عليه ليتم دين ولا وصى له جاز أن يشتري له به طعاماً ويطعمه غنياً كان اليتم أو فقيداً ويبر الرجل من دين اليتم إلا أنهم قالوا إذا كانت له نفقة مفروضة تجرى عليه من ماله كل يوم عند والدته أو غيرها لم يجز أن يطعم من دينه .

* مسألة : ومن أراد أن يطعم اليتم بما عليه له أطعمه على قدر ماله إن كان قليلاً أطعمه خبزاً مثل ما يحتمله ماله . ومن كان عليه تبعه ليتم وكان اليتم فقيراً أو كان ماله لا يغنيه من ثمره إلى ثمره فللدى له عليه التبعة أن يدفع ذلك التبعة إلى من يكفله ويقول له هذا نفقة اليتم إلى كذا من المدة فإن مات قبل أن يستفرغه كانت نفقة اليتم إلى ورثته إذا كان الذي يكفله ثقة أو غير متهم أو يجمع هذا من الصالحين أقل ذلك اثنان ويفرضان له فريضه ثم يقول

للذى يعول اليتيم هذه الفريضة من عندى لهذه المدة فإذا أنقضت دفعوا إلى الذى يكفله تلك الدراهم أو قيمتها كنحو ما فرضوا له .

* مسألة : ومن كان عليه حق ليتيم وعلم أن والدته فقيرة فلا يجوز له أن يدفع الحق إليها من نفقتها ولا يبرأ إن فعل ذلك والله أعلم .

* مسألة : وإن كان عند امرأة ليست معروفة بجبانة ولا بصلاح فعن أبى المؤثر أن للذى عليه الحق أن يعطيها إذا كان لها أمانة وكان الشئ يسيراً وتؤمر أن تطعمه آياه . وإن كان شيئاً كثيراً لم يدفع إليها إلا أن تكون ثقة أو يفرض لها حاكم فى البلد أو المسلمون فريضة فيدفع إليها بفريضتها وأما الشراء من عندها فلا يلى ذلك إلا المسلمون أو الحاكم فيبيعون من ماله ويعطونها والله أعلم .

* مسألة : ومن كان عليه ليتيم دين فاشتري له كسوة وكان ممن يحفظ ثيابه فجائز وإن كان عند ثقة يكفله فكساه من الحق الذى عليه ثيابه وهو محتاج إلى الكسوة كساه وتعاهده حتى يعلم أنه لم يضيعها وقد لبسها وذلك جائز قال أبو الحسن من كسا اليتيم بما عليه له من حق برىء منه . وقال قوم إذا لبس برىء من عليه الضمان قال وأعدل القول الذى أبلى اليتيم الكسوة برىء .

* مسألة : ومن استعمل اليتيم بما يستعمل به مثله وأطعمه عوضه أو كساه به

جاز له ولا يسلم إجرة ذلك إليه لأن الأجرة لا تكون إلا بمقاطعة ولا مقاطعة للصبي لأن سكوته وكلامه سواء وقد قيل يدفع الأجرة إليه والله أعلم . ولم ير ذلك قوم لأن من كان عنده ليتيم مال فإنما يدفع إلى وصيه أو يطعمه إياه أو يكسوه ولم يجوزوا تسليم ماله إليه ولا حقه حتى يبلغ ويؤنس رشده ولا فرق بين مال يكون له وحق يجب له بعمل . فلذا يرى بعضهم تسليم الاجرة إليه ورأى أن يطعمه والله أعلم .

* مسألة : ومن كان قبله ليتيم حق وهو دراهم وهو مع والدته تعوله جاز أن يسلم ذلك إليها إذا وثق بها ويأمرها أن تجعله في مؤنته ولا أحب أن يعطى بالدراهم حباً بسعر الوقت ولكن يدفع إليها الدراهم . وقيل إن قضى عنهم ديناً لم يكن هو دخل فيه لم يحز له وإن اشترى لهم شراء وقضى ذلك فجائز له وليس له أن يقضى مالم يدخل فيه .

* مسألة : ولو أن الذي في يده ماله أو عليه له حق أمرته وأعطاه الحق ووكله في إطعام اليتيم ذلك وقال له أنه قد أطعمه إياه وهو عدل معه كان سالماً وأجزى عنه وأما في الحكم فلا يثبت حق يفرض له العدلان ويكفله بعض من يقوم به عدل أو غير عدل وهو مشرف على اليتيم فإذا رآه بحسن حال فله ما فرض وإن رآه بسوء حال لم يعطه ذلك وصار في حد التهمة ومازالت عنه التهمة والتقصير فهو مصدق .

* مسألة : ومن كان عنده ليتيم تمر فاشترى به خبزًا وأطعمه أو باعه واشترى بضمنه طعامًا وأطعمه فجائز .

* مسألة : وإذا كان قبل رجل ليتيم ضمان الرجل فعمل لليتيم عملاً يقدر ذلك الضمان برىء منه عمل له من العمل من صلاح ماله . وقول إذا أطعمه البذل أجزاءه وبرىء منه .

* مسألة : يتيم استقى بجرة رجل من فليج فشرب الرجل منه ثم شرب اليتيم من ماء الرجل فإذا لم يسقيه هو ولا أخذه له ليشربه لم يجزه - والله أعلم .

* مسألة : وإذا أوصى لليتيم بوصية فإن كان له وصى أو وكيل سلم إليه وإلا نظر عدلان كم قدر فريضته وفرضها فريضة وكانت الوصية في فريضته وإن كان للصبي والدحى وهو في حجره يسلم ذلك إليه وهو أولى بماله وإن كان يتيمًا أو غير يتيم إلا أنه ليس هو عند أبيه أعطى ما أوصى له به أو ما وصله من كفارة ثقه يعوله ويحريه عليه .

* مسألة : ومن ادعى أنه وصى لليتيم فسألك عن قيمة شيء من ماله فجائز لك أن تخبره كم قيمته إلا أن يكون معروفًا بالتطرق بمثل هذا إلى أخذ مال اليتيم فلا يجوز ولا ضمان على من أخبر المتهم بذلك حتى يعلم والله أعلم .

* مسألة : فيمن معه أمانة ليتيم هل له أن يطعمه ويكسوه فله ذلك بمنزلة ماله إلا في الكسوة إذا كان مكتسباً لم يكن له ذلك . فإن قال لمن يقوم به فترك كسوته وكساه هو أجزاءه فإن كان عليه تبعه قليلة فلا تجزيه أن يشتري له ثوباً جديداً فإنه يعتبر أمره فإن كان محتاجاً إلى الكسوة أكثر من الطعام كساه ثوباً خلقاً . وبعض لا يميز ذلك في الطعم والكسوة إلا للوصى والوكيل أو المحتسب القائم بأمر الصبي في مصالحه وأما هذا فلا يجوز لأنه إنما قام لنفسه فأزال الحق عن نفسه لا على معنى الاحتساب للصبي إلا أن يحكم له بذلك حاكم ويثبت ذلك من حكمه فإنه يثبت من طريق الحكم . قيل له فعلى قول من يقول أن له أن يكسوه على نظره إن زاد فوق كسوته التي توجب له في فريضته على اعتبار النظر بمصالحه في وقته في حال البرد أو غيره ثم انقضى ذلك الذي أوجب ذلك هل عليه أن يبيعه ويخلصه دراهم أم يتركه بحاله وقد برىء حين سلمه إليه . قال يبيعه إذا رأى يبيعه أصلح له في وقته من تركه له أو خاف لأنه بمنزلة الأمين على ذلك والمدبر للصالح له حتى يجعله فيما يستحقه . قيل له فإن فعل ذلك من الزيادة فوق ما يجب له في الفريضة ثم غاب الصبي وهو مع يأمنه عليه ثم لم يعرف له هل يبدأ حتى يعلم إنه تلف قال إذا كان يمكنه اعتبار أمره من حضرته فبان له ما يشبه معاني ما يخاف عليه أن يثلف وليس هو في حال ما يأمن عليه أعجبني في هذا أن يكون هو القائم بذلك لاستحالة عما كان يجوز له أن يجعله فإن رأى يبيعه أصلح لوجه حاجته إلى ثمنه أو معنى من تغير الثوب أو كسران ثمنه في الوقت كان لليتيم بمنزلة المحتسب إذا خرج في النظر ذلك والله أعلم .

باب [٤٦]

فى القبض من اليتيم والبدفع إليه

ومن دفع إلى يتيم كتابًا أو أخذه من يد اليتيم فردّه إليه لم يبرأ من ضمانه .

* مسألة : وإذا سلم صبي إلى انسان شيئًا وأقر له به أو قال هو لك من عند فلان فلا يأخذه منه لأنه إقرار . والصبي لا إقرار له إلا أن يقول أنه هدية فإنه جائز مع سكون النفس على سبيل الرسالة والله أعلم .

* مسألة : وفي معلم الصبيان وفيهم يتامى يأتونه بالقضم والرطب والعلف وأمثاله وعيشًا وأخذ لما المعلم فلا بأس عليه ولا عليك مما أكلت من ذلك وقد قيل تقبل الهدية من الصبي والخادم وكذلك إن كان يعلم يتيمًا لا وصى له ولا وكيل إلا أن الذى يليه يعطى المعلم الحب والنخل فلا بأس بذلك للمعلم .

باب [٤٧]

في صفة رشد اليتيم واختباره

قال الله تعالى ﴿وابتلوا اليتامى﴾ الآية . قال ابن عباس ابتلوا يقول
اختبروا عقول اليتامى ﴿حتى إذا بلغوا النكاح﴾ يعني الحلم ﴿فإن آنستم منهم
رشدًا﴾ أى أبصرتم صلاحًا في دينهم وحفظًا لأموالهم فادفعوا إليهم أموالهم
ولا تأكلوها اسرافًا وبدارًا أن يكبروا ولا تبادروا في أكل مال اليتيم خشية أن
يبلغ فيأخذ ماله . ﴿فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم بالدفع وكفى بالله
حسيبًا﴾ يعنى شهيدًا يوم القيامة . وفي موضع وقيل لا يناس النظر والحس
وقيل آنستم وجدتم . قال شعرا أنست بناءه وأنزعها القناص عصرا وقد دنا
الإمساء قال المفضل ﴿حتى إذا بلغوا النكاح﴾ أى الاحتلام للذكور
والحيض للإناث والاحتلام أيضًا .

• * مسألة : والإسراف وضع الشيء أو النفقة في غير موضعها ومجاوزة الحق قال

جرير . أعطوا هنيذة تحذوها ثمانية . ما في عطاياهم مَنْ ولا سرف . وهنيذة مائة من الإبل ويحذوها يتبعها وثمانية أى رعاة ومن أى أعيد أدبه وسرف أى خطايا لعطية .

* مسألة : اختلف فى معنى قوله تعالى ﴿ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ﴾ قال ابن عباس صلاحًا فى دينهم وحفظًا للذى لهم . قال مجاهد رُشدًا أى عقلًا . قال المفضل الرشد الصلاح والصواب جميعًا . ويقال رشد ورشده وقد رشده الله وقد رشد يرشد وهو راشد ورشد ورشد يرشد وهورشيد . وقيل الرشد الهداية وقد أنس من اليتيم الرشد يعنى أبصره . شعرا بذلت لهم نصحي بمنعرج اللوى . فلم يستبينوا الرشد الأضحى الغد . وقول الرشد أن يكون حافظا لماله ولا يغبن فى بيعه ولا شرائه وقول الرشد فى دينه .

* مسألة : واختلف أصحابنا أيضًا فى الرشد الذى يستحق به اليتيم بعد بلوغه أخذ ماله قول حفظ المال بعد البلوغ وقول الرشد فى الدين لأن من لم تكن له . ولايه مع المسلمين فليس برشيد فى دينه .

* مسألة : واختلف مخالفونا فى الرشد فتقول البلوغ وقول الرشد فى قبول الشهادة . أبو حنيفة اذا بلغ خمسًا وعشرين سنة دفع إليه ماله وإن كان مضيعًا والاختلاف فيه كثير . وأجمعوا أنه إذا كان رشيدًا فى دينه وماله أنه مستحق للمال .. قال الشيخ أبو محمد رحمه الله والنظر يوجب عندى أن

الرشد هو البلوغ مع حفظ المال ومن قول أبي عبد الله أنه لا يدفع إليه ماله إذا عرف منه فساد في دينه ولو كان حافظاً لماله والفساد في دينه أن يكون مقيماً على المعاصي حتى يكون في حال لا يعرف الفساد في دينه وإن لم تكن له ولاية .

* مسألة : قال أبو محمد ومعرفة رشده أن يختبر الغلام إن كان ممن يخالط الناس في البيع والشراء نظر إليه فإن كان يرغب في الزيادة ويكره الغبن ويمتنع منه ويحذر أن يغبن دفع إليه ماله وإن كان ممن لا يخالط الناس ولا يعاشرهم اختبر في المعيشة فإن كان يحسن القصد فيها والحفظ لها دفع إليه ماله وهذا اختباره أشد من المعايرة للناس .

* مسألة : قال والمرأة تختبر وأمرها أشد من الغلام فإن كانت تخالط النساء اختبرت في المغازلة وحفظ القطن والكتان وجمع الغزل والصيانة ويعرف ذلك من حالها من قبل أرحامها من النساء ومحارمها من الرجال .

* مسألة : قال والنظر يوجب عندي أنه إذا عاد إلى مثل حاله من التضييع والخوف على ماله منه أن يتلفه بعد التسليم إليه أنه يحجر عليه ما بقي من ماله ويؤلى عليه كما كان قبل بلوغه مؤلى عليه من يمنعه من ماله أن يضيعه بدلالة قول الله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ ﴾ . وقيل أن الضعيف في هذا الموضع هو الذي

لا يستطيع أن يمل هو وقبل السفيه هو المغلوب على عقله لأن السفه في اللغة مأخوذ من الحقه كأنه خفيف العقل- فقد دل بهذه الآية عليه الولاية بقوله سبحانه وتعالى ﴿ فليمل وليه بالعدل ﴾ وإذا كانت تجب بضعف العقه- فسواء كان بعد البلوغ وقبض المال أو قبل البلوغ وقبل قبض المال .

باب [٤٨]

في صفة إقامة الوكيل لليتيم أو ما أشبه ذلك

وإذا لم يكن لليتيم وصي من أبيه أقام الحاكم له وكيلاً وقام مقام وصيه من أبيه وإذا لم يكن حاكم فجاءة المسلمين يقيمون له وكيلاً قال ذلك محمد بن محبوب ولم يحد فيهم حداً قال غيره أحب أن يكونوا خمسة من المسلمين وإن كان فقيه كان بمحضرة أحب إلى . وإن تولى ذلك ستة أو ثلاثة أو اثنان من المسلمين ولم يكن في البلد أحد غيرهم جاز ذلك إن شاء الله . ولو كان في البلد غيرهم فتولوا ذلك لم أرى به بأساً إذا كان الموكل ثقة أميناً . قال أبو إبراهيم يلي الفريضة ثلاثة نفر من أهل المعرفة بذلك وإن كان اثنان رجوت أن يجوز لأن بهما تقوم الحجة .

* مسألة : وأقل ما يكون نظر الذين يتولون ذلك من المسلمين أن يكونوا يبصرون مصلحة اليتيم وماله وكيف ينبغي أن يعمل فيه وفي ماله ويبصرون

كيف يوكلون وكيف يأمررون الوكيل فإذا كانوا هكذا وكانوا عدولاً من المسلمين رجوت أن يكون توكيلهم جائزاً .

* مسألة : وإن لم يكونوا أهل علم ولم يكونوا بهذه المنزلة التي وصفها فليس فعلهم بشيء ولو كانوا صالحين لأنه لا يجوز أن ينفذ أمر من لا يعرف ما أمر به كيف صلاحه من فساد .

* مسألة : وإن كان ذلك بحضوره فأرجو أن يجوز وكالتهم وعدلان اللذان يقومان مقام الإمام ويوكلان للأيتام ويفرضان لهم إذا لم يكن إمام وهما العدلان المتوليان لبعضهما بعض ويتوليان من يقبانه فإذا كانا كذلك جاز لمن وكلاه أن يقوم أمرهما في مال اليتيم وينفق عليه من ماله بأمرهما ويبيع ويشترى ويجوز لمن وكلاه أو كان في يده مال يتيماً أن يعطى اليتيم لمن يكلفه من أقاربه والدته كانت أو غيرها تكفله وينفق عليه ولها في مال اليتيم ذلك الذي فرضه العدلان فإذا أنفق عليه الذي يكفله شهراً أو أقل أو أكثر جاز للوكيل ولمن في يده مال اليتيم أن يعطى لمن أنفق عليه فيما بينه وبين الله عز وجل أخذ ذلك من ماله وأما في الحكم فحتى يشهد عليه أنه قد قبض من هذا المتوكل أو من هذا الذي في يده مال اليتيم كذا من قبل نفقته وفريضته التي أخذها اليتيم بها وأجراها عليه من عنده فيقول أنه قبض ذلك من عنده من مال اليتيم ثم يبرأ مع الله تعالى ومع الحاكم إن طالبه أحد ولا يجوز إلا هذا .

* مسألة : فإما أن يكون أحد العدلين هو الذى فى يده مال اليتيم أو وكيل اليتيم فأنفق عليه بنفسه فهو سالم فىا بينه وبين الله فإما أن يوكله وحده فلا يجوز له مع الحاكم .

* مسألة : ويقال للوكيل إذا أقيم لليتيم فقد أقنأك وكيلاً لفلان اليتيم فى القيام عليه وعلى ماله ومصالح ماله والنظر فى قبض ماله والقيام به وفى مقاسمة شركائه وقبض حصته من المشاركة وقبض ماله مما وجب ويحب وأجراء النفقة عليه وبيع ما رأيت يبعه مما يحتاج إليه من مصالحه فإذا صار وكيلاً فله فعل كله .

* مسألة : والوكالة لليتيم من الواجبات التى لا يسع الناس كلهم ترك القيام بها . قال بشير عن أبيه محمد ابن محبوب إن أباه كان يطلب إلى رجل يتوكل ليتيم والرجل يمتنع من ذلك فقال له محمد بن محبوب لو كان الناس كلهم مثلك يمتنعون من وكالة اليتيم لما جاز لهم ذلك لأن الله تعالى يقول ﴿ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ ﴾ .

* مسألة : أبو الحوارى فى اليتيم والأعجم والمعتوه والمتقص العقل إذا لم يجد لهم وكيلًا يقوم بهم ويرفع عنهم هل للحاكم أن يجبر رجلاً على الوكالة لهم فليس للحاكم ذلك على الناس وبلى ذلك هو بنفسه إلا أن يأتى أمر لا يمكنه قيام أهل الثقة بالقيام فيه ويجبرهم على ذلك إذا لم يجد ثقة يقيمه لليتيم فقد

صار في حال العُدْر إلا أنه يعتقد متى قدر على القيام به فعله .

* مسألة : وإن أقام العدول وكيلاً لليتيم ولم يشترط عليهم القيام بشيء معروف فأراد أن يبرأ إليهم من الوكالة فلا يجوز لهم أن يرثوه ولا يسعه ترك القيام بما وكل فيه إلا أن يتموه فإن شرط عليهم القيام بشيء معروف فله شرطه . وكذلك الوصي لا يبرأ إلا أن يرثه الموصى وأما الوكيل إذا تبرأ إلى الموكل برىء والله أعلم .

* مسألة : والوكيل من قبل المسلمين لهم أن يجعلوا له أجرة مثله إذا كان فقيراً على قدر ضيعتهم وعملهم فإن لم يكن غلة المال يكفي المال ويكفي الوكيل فإنه يباع مال اليتيم في فريضته وفريضة الوكيل .

* مسألة : وإذا كان لليتيم وكيلا فمات أحدهما أقام الحاكم مقامه آخر ثقة .

* مسألة : ومن خلف يتامى ولم يقم لهم وكيلا فالرأى أن يقام لكل واحد منهم وكيل .

باب [٤٩]

في إقامة الجبار لليتيم وكيلاً

وإذا لم يكن لليتيم وصى من أبيه ولا وكيل من المسلمين وكان حاكم العدل معدوماً أقام له السلطان الجائر وكيلاً ثقة وجاز على قول محمد بن جعفر وأما أبو المدثر فقال إذا أقامه السلطان من قبل ثم أقامه المسلمون من بعد جاز ذلك قال بشير جاز له ذلك من قبل ومن بعد فأما أبو معاوية فلم ير ذلك جائز واحتج بقول النبي ﷺ لا يكون أميناً لخائن قال أبو محمد إن إقامة السلطان الجائر وكيلاً فأتى ذلك المسلمين وأقاموه له وكيلاً فجائز وفيه اختلاف قال فإن وكله الجبار فلم يدخل المسلمون في ذلك فذلك لص ولو كان ثقة . وقال ولا يجب للوكيل أن يقوم بمال اليتيم بأمر الجبار وبالله التوفيق .

* مسألة : قال أبو المؤثر إذا أقام الجبار لليتيم وكيلاً ثقة فباع من ماله وقبض الثمن وسلم المبيع وأنفق على اليتيم فذلك جائز له . وإن ضاع شيء من ماله فلا

يضمن إذا لم يصح أنه خانه في شيء منه . وقال أحب إذا أقامه الجبار أن يستتم ذلك من جماعة المسلمين من أهل البلد فإن لم يفعل أو لم يدخل في ذلك أهل البلد وقام هو بالعدل في مال اليتيم فلا ضمان عليه . فان استتم ذلك من جماعة المسلمين فقالوا لا تتم لك ذلك ولا نهاك عنه أو قالوا لا ندخل في هذا الأمر فدخل بعد نهيهم وكان ثقة وقام بالعدل فلا ضمان عليه إن شاء الله . قال ولا أرى . للمسلمين أن ينهوه إذا كان ثقة على ذلك إذا أمره به الجبار .

* مسألة : وقال إذا أقام الجبار وكيلاً ثقة من المسلمين لليتيم فقام بماله ودخل في شيء من أمره فليس للمسلمين نزعة من ذلك وهو أولى بمال اليتيم إلا أن يتهمة المسلمون فيتزعموه ويقيموا غيره ممن هو أوثق منه وليس له أن يكابرهم بأمر الجبار وأمر المسلمين أجوز من الجبار ومن أقاموه أجوز أمراً ولا يجوز أمر من اتهموه .

* مسألة : فإن كان الذي أمره الجبار ثقة أميناً إلا أنه لم يدخل بعد في شيء من مال اليتيم ثم أقام المسلمون وكيلاً غيره كان أجوز من أمر الجبار ووكيلهم هو الوكيل وليس لهذا وكاله . ولو أقامه الجبار بعد إقامة المسلمين الأول معه فلا يجوز له وأمر المسلمين أجوز .

* مسألة : فإن أقامه الجبار ولم يعلم بوكيل المسلمين فصنع في مال اليتيم مثل ما يجوز لو كيّله ثم علم ففعله الذي صنع جائز مالم يكن غلطاً ولا جوداً وإن لم

يعلم بإقامة المسلمين فإذا علم لم ينجز أمره .

* مسألة : وكذلك إن أقام كل طائفة من المسلمين وكيلًا ثقة من غير علم بما صنع الآخرون فالأول هو الوكيل ولا ضمان على الآخر فيما صنع ولا يرد فعله ما لم يكن غلطًا ولا جورًا حتى يعلم فإذا علم بالأول كان الأمر للأول ورد أمر الآخر فإن لم يقم هذا الوكيل سلطان ولم يكن سلطان عادل ولا جائر فقام رجل من الصالحين من أولياء اليتيم أو متطوع عليه إن لم يكن له ولي فقام ذلك الوكيل وباع ما يجوز أن يبيعه وصى هذا اليتيم من ماله وقبض ثمنه فصاع أو سلم ثم نازعه اليتيم فلا يلزمه ضمان في ذلك إذا خاف ضياع ماله ففعل فيه هذا القائم بأمره أو المتطوع ما هو أحسن إذا لم يكن أحد يقوم بأمره وخاف تلفه ونرجوا أن يكون له أجر مع الله ولا يقسمن ما لم يتلفه بباطل أو يعين على تلفه والله يعلم المفسد من المصلح وقد قال سبحانه ﴿ قل إصلاح لهم خير ﴾ .

* مسألة : فإن كان هذا الوكيل الذى أقامه السلطان الجائر أو أقام نفسه متطوعًا له غير ثقة وقد عرف بخيانة فما نبهه أن يكون ضامنًا لجميع ما تلف من يده حتى يسلمه لليتيم ولم نر أن يجوز له من فعل نفسه مالا يجوز له مع المسلمين والله أعلم .

* مسألة : وإذا أقام السلطان لليتيم أو الغائب وكيلًا وكان الوكيل ثقة فعن الفضل بن الحواري أنه جائز لشريك اليتيم مقاسمه المشاع بينهما قال وما يراد

من هذا إلا هذا . وفي سيرة خلف ما عينا عليهم إلا ما لم يعدلوا فيه يعنى
السلطان .

باب [٥٠]

في تبرئة الوكيل من الوكالة

وقيل في الوكيل إذا سلم المال إلى من أقامه من المسلمين فقالوا الذين أقاموه بالوكالة قد برأناك من الوكالة فإنه يرى إذا برىء منها إلى من أقامه . إذا كانوا عدولاً وليس هذا بأعظم من الإمامة . وقد قيل إن الجلندي يرى من الإمامة إلى من أقامه وكذلك إن أقامه إمام عدل أو والى الإمام فبرىء إلى من أقامه برىء من ذلك . فإن أقامه غير عادل من سلطان جائر أو جباة غير أمناء لم يجوز له أن يبرأ إليهم من مال الغائب ولا يجوز له برأه من برأه من المسلمين غير الذين أقاموه وكذلك أيضاً لا يجوز لأحد من المسلمين أن يبرئه من هذه الوكالة التي أقامه لها غيره . وكذلك أيضاً إن قال لرجلين من المسلمين أو أكثر أنه قد برىء من هذه الوكالة فأبرءوه منها أو لم يبرئوه فإنه لا يبرأ . فإن برىء من الوكالة إلى إمام عدل غير الذي أقامه أو إلى جماعة من المسلمين فأبرئوه من ذلك وأقاموا للغائب وكيلاً فإنه يبرأ ولا يجوز لهؤلاء أن يبرئوه من

هذه الوكالة إلا أن يقيموا للغائب من هو مثله، أو أفضل منه إذا كان هو أهلاً
للأمانة والعدالة وإن كان غير أمين فليس لهم أن يقيموا مثله ويقيموا أفضل
منه ولا يجوز لهم قبول البراءة من هذا الوكيل إلا بإقامة وكيل غيره إلا أن
يكون إمام عدل برىء إليه من ذلك فقبل براءته فإنه يبرأ وعلى الإمام أن يقيم
للغائب وكيلاً غيره وذلك لازم للأمام إذا قبل براءته وكذلك نقول أيضاً أن
من برىء من هذه الوكالة إلى رجل من المسلمين أو رجلين فقبلاها منه وحفظا
مال الغائب وقاما به جاز ذلك له ولا ضمان عليه فيما ضاع من المال مع هذين
الرجلين الأمينين اللذين قبلا هذا المال منه إذا سكتا أهلاً لذلك ولا يجوز لهذين
الرجلين في هذا المال ما يجوز للوكيل من البيع والمنازعة وإنما هما يمتزلة المحتسب
من قول المسلمين أن الأمين إذا جعل أمانته مع من يأمن على متاعه فضاعت
فلا ضمان عليه فافهم الفرق في ذلك .

باب [٥١]

في إحتساب لليتيم

والإحتساب لليتيم جائز لكل من أراده ممن هو ثقة عند نفسه وغيره وعلى كل أن يفعل بالمعروف . وجائز للرجل أن يحتسب لليتيم في القيام بماله والحفظ له والبيع لغلاته وجميع مصالحه وأما بيع الأصول فبرأى المسلمين .

* مسألة : والمحتسب إذا كان ثقة مأمونا من أولياء الأيتام جاز له ما فعله مما فيه صلاح لليتامى مما يفعله لهم حاكم المسلمين ولو كان موجودا .

* مسألة : وكان الفضل بن الحواري يرى أن للمسلم أن يحتسب لليتيم فيما يحتاج إليه من أمره وصلاح حاله ويقوم مقام الوكيل في الأشياء كلها ويمحوز للمحتسب أن يفعلها مثل أن يستحلف له وغيره ذلك .

* مسألة : قال أبو محمد رحمه الله والمحتسب يجوز له التصرف في مال اليتيم بالأحتساب مثل ما يجوز للوصى في مال اليتيم وقال في موضع أنه يجوز للمحتسب ما يجوز للوصى وكذلك غيره . بالأحتساب يجوز له مثل ما يجوز للوصى في مال اليتيم . وقال أبو محمد ايضاً لا يجوز أن يشتري من يدي المحتسب ثقة . كان أو غير ثقة .

* مسألة : وإذا قال أحد مثل هذا فقل له قد قالوا لو أن رجلاً مسلماً أو من المسلمين أمر بصلاح مال اليتيم وحفظه له لم نقل له في ذلك شيء وكان محتسباً لأنه إن جاءك رجل عامي يسألك عن مثل هذا فقلت له نعم وخالف هو ففعل بغير الوجه كنت عوناً له في ذلك كذا عن أبي إبراهيم قال وأقول من غير مخالفة مني أن فيه تأملاً لأنه لو كان من أفتى صواباً ثم عمل السائل بغير الواجب يكون عوناً له لوجب أن لا يحاب إلا من يعمل فيه بالواجب وهذا مما لا يدرك لأنه غيب .

* مسألة : كان أبو عثمان يأمر الوصى أن يشتري الشفعة لليتيم وليس لمن يكفل اليتيم أخذ الشفعة إنما ذلك للوصى والوكيل . وعن أبي محمد أنه جائز أن يحتسب للصبي في شفعته ويطلب له وفي بعض الآثار أنه يجوز للمحتسب ذلك والله أعلم .

* مسألة : قال أبو المؤثر أحفظ عن الوضاح بن عقبة أنه قال أردت أن أقيم

زيادًا وكيلاً لحمد ثم قلت فهو يجوز له أن يختسب له فلم أحمله الوصيه وكانا ولديه فمات محمد قبلها جميعاً .

* مسألة : ولا يجوز للمحتسب لليتيم والغائب أن يشتري لها مالاً من مالها . وإن كان المال الذي يشتريه لها أفضل من مالها .

* مسألة : في يتامى تعلمهم أمهم أرادت أن تباع من مالهم في مؤوتهم يجوز بغير نداء قال نعم إذا كان ذلك أصلح لليتامى وقول أنه يجوز لها بيع الأصل ويجوز ذلك لمن اشتراه إذا قالت أنها تجعله في نفقتهم كانت ثقة أو غير ثقة وقول لا يجوز له ذلك إلا أن يعلم كعلمها وقول لا يجوز ذلك إلا أن يكون ثقة أو يكون والده أو من الأرحام . وقول يجوز بيع المحتسب بغير وكالة فيما دون الأصول ويثبت ذلك في الحكم . وقول لا يثبت من المحتسب بيع الحيوان ولا الأصول إلا بوكالة ويجوز فيما سوى ذلك من العروض والأمتعة .

* مسألة : ولا يجوز الاحتساب إلا لمن صحت ثقته مع المسلمين وذلك في الحكم وأما فيما بينه وبين الله فإذا أقام بالعدل فلا غرم عليه . والله أعلم .

* مسألة : قال بعض أن الأم تقوم مقام الأب بعد موت الأب فعلى هذا يجوز لها بيع ماله في مصالحه إذا عرف البائع والمشتري أن أصلح لليتيم فإذا حصل البيع وحصل الحق على المشتري ففي تسليم الثمن اختلاف وأكثر القول أن تؤمر

الأم أن تدان على اليتيم وينفق عليه شهر ثم ينظر سعر السوق ويسلم إليها بقدر ما أنفقت عليه من ماله وإن لم تجد الأم أو القائم به من يدان منه وأنفق عليه من ماله فعندى أنه يجوز ذلك على ما يوجد وطريق الحكم عندى أثبت للمشتري إن يقدر عليه والله أعلم .

باب [٥٢]

فيما يقبل من قول وصي اليتيم وقيمه

ومن كان في يده مال لليتيم وله فريضة فقال إني أدبتها من مالى خاصة فلا يقبل قوله إلا بشاهدى عدل وإن أقام البيّنة أنه أعطى حباً ولم يكن لليتيم زراعة فقال هذا من زراعتي فالقول قوله في ذلك ويصدق في ذلك ويصدق لأنه هو المعطى . قال أبو المؤثر إذا قال قبل أن يسلم هذا من مالى وأشهر على ذلك فالقول قوله كان لليتيم زراعة أو لم يكن له وإن سلم الفريضة إلى من يكفل اليتيم حباً أو غيره ثم قال هو من مالى لم يقبل منه إلا بالبيّنة ولو لم يكن لليتيم زراعة .

* مسألة : ويخرج عن اليتيم زكاة الفطرة وعن عبيده من ماله وبالله التوفيق .

* مسألة : ووصى اليتيم بخروج زكاة اليتيم من الحب والتمر والدراهم في كل سنة

إذا صح أنه وصى أو وكيل ويقبلها من دفعها إليه . ويجوز له إخراج زكاة
الْفِطْرَةِ عنه وعن عبيده وسبيلها سبيل الزكاة وأوجب إخراجها عليه بعضهم
وقال ليس على الوصى ذلك ولكن إذا بلغ اليتيم دفع إليه وعرفه ذلك .

باب [٥٣]

في مخالطة الوصي والقيّم لليتيم

قال الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ قال ابن عباس لما نزلت هذه الآية على المسلمين اعتزلوا بيوت اليتامى وما كان لهم من مال فشق ذلك عليهم فقالوا للنبي ﷺ اعتزلنا اليتامى وأموالهم وليس كلنا يجد سعة أن تعزل اليتيم بيتا وما يصلحه فهل يصلح لنا الخلطة في السكن والطعام وخدمة الخادم وركوب الدابة ويحوز ذلك ولا نرزاهم شيئا من الذي لهم إلا ونعود عليهم أفضل منه فرخص من أموالك في الخلطة فاستثنى من أموالهم في سورة البقرة فقال تعالى ﴿وَإِنْ تَخَالَطُوهُمْ﴾ يعنى في السكن والطعام وغير ذلك ما بينا .

* مسألة : ومن كان في حجره يتيم فضحى له ضحية سمينة وضحى هو ضحية مهزولة ويريد أن يخلط لحم شاة اليتيم في الطبخ فنحب له أن يعزل لحم شاة

اليتيم عن لحم شاته ولا يخلطها وإن علم أن فضله على اليتيم أكثر فخلطه في
الطبخ لم نر حراماً .

باب [٥٤]

في مال اليتيم والقيام بمصالحه

وعلى الوصى أن يتعاهد أموال اليتامى ولا يدعها تخرب .

* مسألة : وإن كان مال اليتيم لا شرب له أبقى له ماءً فإن لم يجد له طناء اشترى له ماء وكذلك يصلح له أرضه بالسداد كما يصلح الناس .

* مسألة : وإذا كان لليتيم نخل تزجر فطلب رجل يزرعها ويسقيها فإن كان له صلاح لليتيم فالوصى أن يفعل ذلك إذا جرت العادة بذلك . وأما إن رأى الوصى صلاحاً ولم تجر به العادة فوافق غيره الصواب ضمن ما فعل في مال اليتيم سوء ظنه .

* مسألة : أبو معاوية ولا يجوز لوكيل اليتيم أن يؤجر أرضه ليشق فيها ماء

أو ساقية لأنه لا يدري ما يحدث لعل الوكيل يموت أو المستأجر أو البينة فتثبت الساقية في أرض اليتيم ولو أشهد الوكيل بذلك فلا يجوز لعله أن تموت البينة وإن فعل وأكثر من البينة واستوثق لم أر عليه إنما إذا كان في ذلك منفعة لليتيم والله أعلم .

* مسألة : وإذا كان لليتيم وكيل ثم ورث اليتيم مالا فإن الوكيل يكون وكيلاً له في ذلك المال الذي ورثه أيضاً وكذلك الوكيل للرجل الغائب .

* مسألة : وليس لوكيل اليتيم أن يفاسل في أرض اليتيم بجزء منها والله أعلم .

* مسألة : وإذا خلف أب اليتيم خمرًا فقد قالوا للوصى أن يطرح فيها ملحاً حتى يصبر حلاً ويبيعه له .

* مسألة : ومن كان عنده كتب ليتيم مرفوعة فجاز أن يقلبها حفظاً أن تأكلها الدواب .

باب [٥٥]

في طناء مال اليتيم وقعاده وغير ذلك

سئل أبو معاوية عن مال اليتيم أتطنى ثمرته أم تجمع فقال ولي اليتيم الناظر في ذلك . فما رآه أصلح وأوفر لليتيم فعل . قال وقول أنه يطنا لأنه تحدث عليه الأحداث إلا ما يترك له بقدر ما يحتاج إليه من الرطب وقول ينظر له بقدر ما ينفق عليه في سته إلى إدراك ثمرته ويطنى الباقي .

باب [٥٦]

ما يجوز لوصى اليتيم ووكيله

وما لا يجوز ويؤمر وصى اليتيم أن يعمل لسلامة نفسه فيما ندب إليه .
وينظر ما هو أوفر لليتيم إن كان له أصول قام بمصالحها وقبض غلتها وأنفق على
اليتيم من غلة ماله بقدر نفقته وكسوته ومؤنثته وأنفق من غلة المال في
مصالحه .

* مسألة : وإن كان ماله حيواناً ورثه وأصولاً أمسك الأصول وباع الحيوان
والرثه إلا ما لا بد لليتيم منه مثل الآنية للأكل والشرب ومنافع البيوت ومن
الحيوان مثل الحمار للسباد والبلاغ لحوائج اليتيم في مصالح نفسه وماله مثل
الشاة للبنها والأضحية فهذا ومثله يحبس لليتيم ومنافعه والباقي يباع مما يزيد
ويحفظ لليتيم إلى بلوغه ثم يسلم إليه بعد إيناس الرشد منه .

* مسألة : ولا يجوز للوصى أن يبيع الأرضين والكروم التى لليتيم إلا أن لا يكون له مال غيره فيبيعه جائز . فإن كان له غيره فيبيع الأصول لا يجوز بيعه وإن كان له ممالك فلولوى أن يجسهم لمارة الأرضين والكروم .

* مسألة : وإذا كان مال اليتيم حيواناً وكان من أصل ماله الحيوان مثل أهل البدو فلا يباع ماله ويكون مبقاً إلى بلوغه .

* مسألة : عن أبى عبد الله فى أعرابى ترك إبلاً وغنماً وبنوه يتامى قال لا تباع الغنم والإبل لأن ذلك أصلهم . فإن كان له نخل وغنم كانت النخل أصل مالهم ويبيعت الغنم .

* مسألة : وليس للوالى ولا لولى اليتيم أن يبيع مال اليتيم ويأخذ له ما هو افضل منه . ولا يشتري له الوصى أيضاً بدراهمه مالاً فإن فعل فليتيم إذا بلغ الخيار .

* مسألة : وقيل لا يشتري لليتيم شىء من الحيوان مخافة الحدث .

* مسألة : وللوصى أن يقايض لليتيم ويأخذ لليتيم المنزل ويعطى من ماله فإن كان فى المنزل سعة للسكن فلا يقايض . وفى أثر وللوصى أن يقاسم اليتيم ويأخذ المنزل ويعطى من ماله ولا يقايض له والله أعلم .

* مسألة : ووصى اليتيم ببيع له جديد ودوابه وكل مالا يحتاج إليه يحصل له دراهم وما بقي من طعام اليتيم فعسى يبعه له أولى من أن يضيع . ومصحفه لا يباع ويحسب عليه جائز أن يقرأ فيه في الأوقات قراءة لا تضره .

* مسألة : ومن باع صرماً لرجل أو شجرًا أو ما يكون فيه النقص للمشتري ومات المشتري وترك أيتامًا وأوصى إلى رجل فأراد الوصي أخذ ما اشتراه الميت فله ذلك إذا كان فيه توفير لليتيم وللحي فيه الرجعة أيضا .

* مسألة : وللوصي أن يقترض على اليتيم في ماله وقد قال ناس كثيرون للوصي أن يفصل مال اليتيم ويتاجر له ويزرع له وهو مخالف للمحتسب للفقراء لأن الفقراء ليس لأحدهم إعتراض على الآخر . وليس لمحتسب الفقراء أن يفصل أرضهم على سبيل الاحتساب .

* مسألة : وللوصي إذا أخشى على أرض الأيتام أن يستفرغها الخارج ويضر بهم فلا يجوز له بيعها من غير حاجة منهم إلى بيعها .

* مسألة : ويجوز للوصي أن يוכל في مال اليتيم من يعينه عليه ويعطى من مال اليتيم . وفي موضع وللوصي أن يقيم لليتيم من يقوم بماله ويقوم مقامه إذا أراد سفرًا ويكون له مثل ما يكون للوكيل ويكون للذى يقيمه وكيل اليتيم بعده فإن لم تكن له ولاية وكان هو يميز شهادته جاز ذلك وإن لم يثق به .

* مسألة : ولو كـيل الأيتام إذا أراد أن يقضى قرضاً مثل الحج أو غزوه أو نحو هذا أن يوكل لهم وكـيلاً وليس لو كـيله الغائب إذا أراد شيئاً من ذلك أن يوكل في مال الغائب وكـيلاً إلا أنه يوكل في مال نفسه وكـيلاً ويجعل ما في يده للغائب ودبـعة مع وكـيله ويشهد عليه بذلك ويكون مودعاً على سبيل الوكالة كذا عن أبي محمد . وفي موضع آخر ومن توكل للأيتام فلا يخرج مخافة أن يضيع ما لهم حتى يدركوا والله أعلم . وفي بعض الآثار في رجل في يده مالاً لـيتيم وأراد الخروج إلى بلد بينه وبين البحر فإنه ينظر الأخير مال الـيتيم فإن كان بيته أحرز فليتركه فيه . وإن كان معه أخير فليحمله معه فإذا فعل ذلك فلا ضمان عليه والله أعلم .

* مسألة : ويكره للوصى أن يشتري من متاع الأيتام شيئاً إلا أن يقومه في السوق فإذا أنتهى إلى ثمن ولم يزد عليه أحد شيئاً زاد هو على ما أعطى به وأمر رجلاً فيشتره ويرمحه فيه ويأخذه . وفي موضع لا يجوز للوصى أن يشتري من مال الـيتيم مثل الحيوان وغيره إلا أنه قد قالوا يأمر رجلاً يشتري له كذا ولا يقول من مال الـيتيم ثم يأمر المتنادى أن يتنادى على مال الـيتيم وليس للوكيل أن يعلم المتنادى بذلك ولا يعلمه ممن زاد فإن اشترى الوكيل على هذا من غير أن يأمر بذلك فذلك جائز والله أعلم .

* مسألة : أبو عبد الله في الوكيل هل له أن يفاضل في مال الـيتيم أو يقايس أو يقسم بلا سهم فلا يرى له ذلك . قال غيره وقول إن ذلك كله له . وقول

له أن يفاصل وليس له أن يقايض ولا يقاسم بخيار. وقول يقايض ولا يفاصل .

* مسألة : وإذا أقام الحاكم لليتيم وكيلًا قام مقام الوصى من أبيه في جميع أموره وفي المطالبة والمنازعة له وعنه فيما حكم لليتيم أو عليه بمنازعة الوكيل والوصى فهو جائز لليتيم وعليه . وعن أبي سعيد أن الحاكم إذا أقام لليتيم وكيلًا مطلقًا قيل يجوز للوكيل جميع الأفعال التي تجوز للوصى وقول لا يجوز ذلك إلا أن يجعل له ذلك بلفظ يشتمل على ذلك وأما الوكيل للغائب لا يجوز له جميع الأفعال التي يجوز له فعلها إلا حتى يجعل له الحاكم ذلك

* مسألة : وليس للوكيل والوصى أن يقبلا في البيع ولا يخطأ إلا أن يخافا أن لا تقوم لليتيم بينه ويربها الإقالة والخط أو فرقهما الناظران في ذلك ويأمرهما الحاكم بأجر المؤنة التي يفرضها له عليه في ماله ولها أن يحملها البينة ويسلما مؤونتهم من ماله .

* مسألة : وللوصى والوكيل من قبل السلطان أن يستحلفا لليتيم من يطلب إليه حقًا إذا لم يكن لليتيم بينة وليس لها أن يبطلا بينة اليتيم ويتزلا لليمين ممن يدعيان إليه حقًا فإن فعلا لم يبطل حق اليتيم وليس للحاكم أن يقبل منهما ذلك إذا عرفا بينة اليتيم . وإن قالوا لا نعلم له بينة حلفه الحاكم لها فإن وجد بينة يومًا ما بعد اليمين قبلت وثبت حق اليتيم والله أعلم . ولا يلزم اليتيم والغائب

إقرار الوصى والوكيل ولا يحكم الحاكم بإقرارهما عليهما في أموالهما إلا أن يشهد
مع الوصى والوكيل شاهد آخر ويكونوا عدولاً ولا يرضى للوصى أن يعطى من
مال اليتيم في دين بغيرينة وأما النفقة والزكاة فالقول قوله حتى يعرف كذب ما
قال وإن اتهم فعليه يمين والله أعلم .

باب [٥٧]

في فداء مال اليتيم من التلف

وعلى الوصى والوكيل والمحتسب وجميع المسلمين أن يحفظوا مال اليتيم والغائب ولا يتركوا مال مسلم يضيع وهم يقدرّون على حفظه وكذلك يجوز له أن يخلص مال اليتيم ممن يجوز عليه ويحمّله مالا يطيق ويخاف عليه الهلاك من يده من مال اليتيم ويخلص ماله أيضًا من يد الجائر بشيء منه إذا كان في ذلك توفير وصلاح لليتيم . وفي موضع أنه إذا رأى القطع من السلطان قد وقع في مال اليتيم فله أن يفديه خوف ذهاب مال اليتيم . وقول لا يسع ذلك - والله لا يسأله عن ظلم الجبار ويسأله عن ظلم اليتيم قال ونحن نذهب إلى الأول .

* مسألة : ومن فدى مال اليتيم من يد الجبار بأقل من قيمته جاز له إذا كان محتسبا قال الله عز وجل ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾ .

* مسألة : ويجوز أن يفدى اليتيم بماله من مطالبة الخراج بعد أخذ السلطان له بذلك أو بعد أخذه لماله وبغير هذا لا يجوز ولا يجوز بيع ماله بمطالبة الوكيل ولا الولي وإذا بيع ماله باستحقاق في وقت يجوز فيه بيعه لمطالبة السلطان أو في مؤونة نفقته فلا مطالبة لليتيم فيه وإن طالب لم يكن له وعلى غير ذلك فهو ماله وله المطالبة فيه .

* مسألة : وجائز لغير الوكيل من الأب أن يبيع من أصول ماله ويفديه ولا يجوز للمشتري شراء ذلك فإن اشترى أحد من غير وكالة فغير اليتيم في ماله فله ذلك .

* مسألة : وإذا نزل اليتيم في مطالبة لم يجوز لمن يقدر على القيام به وتركه في الأذى وهو يقدر على فداءه من ماله فإن فداه بماله ثم غير كان عليه رد ما فداه به من ماله وكذلك الأبله مثله .

* مسألة : وإذا أخذ اليتيم أو ماله في الخراج جاز للمحتسب الثقة والوكيل أن يؤدي ذلك عنه من ماله وأما قبل أن يؤخذ به فلا .

* مسألة : وإذا فدى المحتسب دابة اليتيم أو خادمه فليحفظها فإن ضاعت الدابة أو الخادم من يده بعد أن حفظها فلا ضمان عليه .

* مسألة : فإن أخذ مال الوصى بسبب اليتيم فلا يجوز له أن يفدى ماله بمال اليتيم .

* مسألة : ومن صالح عن أيتام في مالهـم وشرط عند الصلح أن هذا الذي أصلح به هوى في مالهـم فله ذلك وكيلاً أو غير وكيل والله أعلم .

* مسألة : وإذا ضرب وكيل الأيتام أو وصيهم على الخراج ففدى نفسه من الضرب بمالهـم فعليه الضمان فإن قهر على أتلاف شيء وخاف القتل والضرب المؤدى للموت فله أن يفدى نفسه بمال غيره ويضمن بالله التوفيق .

* مسألة : وإذا دخل ظالم البلد . وخاف أهله اغتصابه له وظلم أهله فغير جائز أن يؤخذ من مال اليتيم ولا الغائب ولا الحاضر ويدفع به هذا الظالم قبل وقوع أمره لأن الله قادر أن يزيل ذلك بأسرع من طرفة عين ويمنع من وصول الظالم .

باب [٥٨]

فى الشراء بمال اليتيم والتجارة به

ومن اتجر بمال ليتيم عنده حتى كثر المال فأحب أن يعطيه المال وربحه . قال أبو عثمان من ضارب بمال اليتيم ضمن والربح لليتيم . ومن استقرض من ودیعة لولد رجل آخر واشترى مالاً فليس ذلك بقرض لأن القرض لا يكون إلا من مقرض وهو ضامن لما أخذ من مال اليتيم . قال أبو الحسن وعندى أن الشراء فاسد لا یثبت وقول إن المال لصاحب الدراهم وقول إذا حسبته قرضاً فالمال لمن اشتراه قال والأول أن الشراء فاسد أحب إلى لأنه لم يأمره أن يشتري له فیکون الشراء له وإلا اشتراء المشتري بماله فیکون المال ولا اقرضه مقرض فیثبت القرض فقد فسد البيع والقرض من كل وجه وهو ضامن لما أخذ وتفدى . قال المصنف وهذا إذا اشترى به صفقة وأما إن اشترى على نفسه ودفع المال فى الثمن فإن كان فى نفسه واشترى على ذلك أنه یقضیه فیه فقول أنه مثل الشراء صفقة وقول المال له ولا یكون كالصفقة فإن اشترى ولم

ينوقضاه منه فالمال له والذي قضاه من مال اليتيم في ثمن المال دين عليه والله أعلم .

* مسألة : اختلف قومنا في التجارة بمال اليتيم فأجاز ذلك بعض ولم يحزه آخرون واحتج بعض الشافعية في إجازتها بخبر عن النبي ﷺ أنه قال إتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة واتجرت عائشة في أموال بنى أخيها وهم أيتام تليهم .

* مسألة : وفي الأثر عن أصحابنا فيمن عنده دراهم ليتيم أو غيره فأسلفها واتجر بها لصاحبها يريد له الزيادة فليس له على ذلك أجر يأخذه منها لا من الأصل ولا من الربح وعليه ضمان أصل المال . فأما الربح فان تلف فلا ضمان عليه فيه وإن تلفا فعليه ضمان الأصل دون الربح .

* مسألة : وإن كان المال لغير يتيم فاقترضه على نفسه فله الربح وعليه ضمان أصل المال أشهد على نفسه بالقرض أو لم يشهد غير أنه اقترضه فالربح له وهذا قول وقول إن اشهد فالربح له والضمان عليه والله أعلم .

باب [٥٩]

فيما يجوز في مال اليتيم ومالا يجوز وما يضمن

قال الله تعالى ﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن﴾ قال أبو بكر النقاش يقال أن خازن النار أحد شفثيه وهما أطول من مشفر البعير بين مشفريه أربعون ذراعاً أحدهما قالص على منخره والآخر على بطنه فيلقمه جمر جهنم ثم يقول كُلْ يأكلك أموال اليتامى ظلماً يقال نسخت هذه الآية ﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن وإن تخالطوهم لأخوانكم﴾ فرخص في المخالطة ولم يرخص في الظلم .

* مسألة : وجائز التعارف في مال اليتيم ومخالطته إذا أفضل عليه في الأكل .

* مسألة : وإذا كان ليتيم أرض يخرج منها طين الحتم فلا يجوز لأحد أخذ طين اليتيم كان للكتب أو لغيرها .

* مسألة : ولا بأس بالطحن برحاء اليتيم إذا كان ذلك من تعارف أهل البلد وأنهم لا يتناعون ذلك وأن الطحن بالرحاء عندهم مباح غير محجور

* مسألة : ومن كان يعمل مالا ليتيم فواسع له أن يطعم من ماله من يعينه على الرضخ والتشجير وأشباه ذلك .

* مسألة : ومن استقى من بئر ليتيم بدلوا نفسه للشراب أولاً صلاح طعام أو لكتناز تمرًا أو لغسل جرب فجائز .

* مسألة : وإذا طلب يتيم إلى امرأة تخيط له ثوباً فقصت مواضع الحروق حتى استوت للخياطة وكان ذلك من إصلاح الثوب فجائز لها ولا شيء عليها والله يعلم المفسد من المصلح . وإذا كان ليتيم حب ولا طريق له إلا في البحر ولم ينفق حيث هو وخشى عليه التلف فحملته الوصي أو الوكيل في البحر وتلف لم أر عليه ضماناً والله أعلم .

* مسألة : وإذا كان ليتيم أخ وأخت ولليتيم ماء فلا يجوز لأحد أن يأخذ من ماء اليتيم من عندهما .

* مسألة : والمعلم إذا أعطاه ولي اليتيم نخلة من مال اليتيم فجائز له أخذها . ومن كان له أخت عندها أيتام لها حق على أيهم يستغرق ماله فاستنفع من

عندها شيء منه وأعطائها الاجرة فغير جائز له ذلك إذ هو من غير مالك للدواب والعبيد ولا من وكيل فإن فعل لزمه الأجرة وضمن الدواب ان تلفت . فإن علم أن لها صداقاً على المالك في ماله فقضاها ذلك الذى لزمه من حقها ويستوفى فأرجو أنه يبرأ . ولها هي أن تبيع وتستوفى من حقها إن كانت دراهم . وإن أخذت من الأجرة واستوفت جاز لها . وأما الأصول فليس لها أن تأخذ إلا بقضاء من وكيل أو وصى ويدخل العدول ويكون القضاء على وجه الحق وأما الثمار فتبيع وتستوفى إذا كان حقها معلوماً والله أعلم .

* مسألة : وإذا كانت دار لیتیم فی يد رجل فلم يجد من يستأجرها فله أن يسكنها والله أعلم .

* مسألة : ولا ضمان على من سرق منه مال الیتیم بلا علمه . فإن علم به كان خصماً فيه والأمين خصم في أمانته حتى تصير إلى أهلها ولا يبرء إن أهمل ذلك ولم يطلبه حتى يعلم مصيره إلى ربه أو يرجعه فيسلمه إلى الیتیم في النفقة والكسوة والله أعلم .

* مسألة : ومن أقرن غلاماً لیتیم فأهلك المرهن الغلام . قال أبو محمد فعلى الراهن للغلام الضمان وكان الوجه أن يبيعه ويقضى الدين وما بقي كان للیتیم في يده يتفق عليه والله أعلم .

* مسألة : فيمن جاءه صبي بطير هل له أنه يذبحه له قال إذا وقع في الاعتبار فيه مصلحه فجائز فإن تلف فلا ضمان عليه إذا أحسن الذبح وذبحه ذبحاً لا يحجب عليه وطرحه في موضع آمن وإن كان تلفه على غير هذه المعاني فكان معناه أنه ضامن .. وقيل بالاختلاف فيمن قبض من اليتيم على حد الأمانة وسلمه إليه وقد قبض من يده فقول يسلم إليه لأنه لم يضمن له وليس هو مثل ما أخذ من يد غيره على وجه الأمانة له أو دين لزمه فلهذا لا يسلم إليه . وكذلك القول فيما يكون اليتيم الداخل فيه أو مما يقوم بنفسه فاشتراه له مشترى وسلمه إليه فالاختلاف فيه واحد وهذا أقرب إلى الدفع إليه وأما إذا أذن له في الدخول ولم يأمره فذلك جائز إرادة الضلاح والخلاص ..

باب [٦٠]

في دفع مال اليتيم إليه بعد رشده

قال الله تعالى ﴿وآتوا اليتامى أموالهم﴾ وذلك أن رجلاً من غطفان كان معه مال كثير لابن أخ له يتيم فلما بلغ اليتيم طلب ماله فنعه العم فحاكمه إلى النبي ﷺ ونزلت فيه آتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب يعني لا تبدلوا من أموال اليتامى الحرام بالحلال من أموالكم يقول لا تذروا أموالكم الحلال وتأكلوا أموالهم الحرام ثم قال عز وجل ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ يعني مع أموالكم فتخلطونها ﴿إنه كان حوياً كبيراً﴾ يعني إنمّا كبيراً . فلما قرأها النبي ﷺ على الرجل قال أطعنا الله وأطعنا الرسول ونعوذ بالله من الحوب الكبير فرد على اليتيم ماله قال فعمد اليتيم فأنفق ماله في سبيل الله فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال ثبت والأجر وبقي الوزر فقال المسلمون يا رسول الله قد عرفنا الأجر فكيف بقي الوزر قال ﷺ الأجر للغلام والوزر على الوالد .. قال الناظر في هذا الكتاب لعله إن كان الوالد كسبه حراماً والله أعلم .

* مسألة : قال الله تعالى ﴿الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ قيل يدفعه عن حقه ويمنعه فإذا صدقت قلت دع يدع دعاً وهو داع به والمفعول مدعوع والأمر دع ودع وادع . وقال يوم يدعون إلى نار جهنم دعاً أى يساقون ويدعون إليها قال الخليل الدع الدفع فى جنوة يقول دع اليتيم دعاً دفعه عن حقه أو صلته أو طعامه يقول دع اليتيم . وفى حديث النبي ﷺ أنكم مدعون قوم القيمة مقدمة أفواحكم بالقدم أى يمنعون من الكلام قال شعرا ألم اكف أهلك فقد إنه إذا لقوم فى المحل دعو اليتيم فالقدم ما يشد على القدم فهو أيضاً ما يقدم به الأباريق .

* مسألة : وقيل فى اليتيم إذا حفظ ماله وقام به وعرف ما يزيده وما ينقصه وكان عند الغير له مال فلا يصح فى التحكم أن يدفع إليه ماله وأما فى الأمانة فإذا خرج فى القيام والحفظ والأمانة بمعنى المحتسب كان ذلك عندى مثله وجاز فيه ما يجوز فيه .

* مسألة : قال أبو الحسن ومن كان عليه يتيماً دين فسأله عن بلوغه فقال أنه قد بلغ ورأى عليه علامة البلوغ من العانة والإبط والشارب فقد جاز ذلك . مع جميعهم فإذا دفع إليه حقه مع هذه العلامات جاز فإن أنكر البلوغ بعد قبضه لحقه لم يصدق إلا أن يكون طفلاً لم يبلغ مثله فلا يجوز ذلك وبالله التوفيق .

* مسألة : وإذا دفع الوصى إلى اليتيم ماله بعد بلوغه بلا رأى الحاكم فأتلفه فقال إف إنما دفعت إليه بعد أن استحققه فلا ضمان عليه إلا أن يقوم شاهدا عدل أنه يوم دفع إليه ماله كان غير رشيد ولا مستحق يدفعه إليه فعند ذلك يضمن .

* مسألة : وإذا دفع الوكيل إلى اليتيم ماله أشهد عليه لقد سلمت إليه ماله وهو على هذه الحالة التى قد أنست منه رشده والله أعلم .

* مسألة : وإذا بلغ بعض الأيتام ثم هلك فقال إخوته للوصى أدفع إلينا مال أخينا فقال قد آنست منه رشداً فى حياته فدفعته إليه وأقر أنه دفعه إليه بغير بينة ولا رأى حاكم فإن كان اليتيم من بعد ما أدرك يعرف بالأخذ والعطاء واستغنى برأيه عن الوصى فليس على الوصى إلا يمين إن اتهموه وإن مات حين أدرك ولم يعرف أمره فعلى الوصى البينة بانه برىء إليه من ماله .

* مسألة : عن أنى عبد الله فى اليتيم الذى له المال أنه إذا كان ماله فى يده ثم بلغ فإنه لا يحال بينه وبين ماله . فإذا كان له وكيل لم يدفع إليه حتى يبلغ يؤنس من رشده ورشده أنه لا يغبن فى بيعه ولا شراء وقال أبو عبد الله ولم يكن مقيماً على المعاصى من غير ولاية .

* مسألة : وقال بعض الحنفية إذا بلغ الغلام رشده أو الجارية دفع إليها مالها

وإن لم يتزوجا قال مالك الجارية لا يدفع إليها مالها حتى تتزوج وعموم قوله
فإن آنستم منهم رشداً لأنه عام فيهما والله أعلم .

باب [٦١]

فى استخدام اليتيم وضمانه

اختلف فى استخدام اليتيم الذى لا مال له المحتاج إلى المكسبة فأجاز قوم استعماله برأى ولى الدم ودفع أجرته ولو كان غير ثقة إذا كان فى حجره أو إلى من يعوله من والده أو غيرها وأن يستعمل فيما يستعمل فيه مثله وإن تلف فعليه الضمان . وقال قوم إذا استعمله برأى ولى الدم فتلف فلا ضمان عليه ولا دية له . ومنهم من قال إذا استعمله فيما يستعمل مثله فيه بغير رأى ولى الدم فتلف فلا ضمان عليه ويدفع الأجرة إلى ولى الدم . وقول من استعمل يتيمًا بغير رأى ولى الدم فمات فى العمل لزمه دية .

* مسألة : ومن اكترى يتيمًا من ولى له وكان محتاجًا للأجرة فهلك اليتيم فيما استعمل فلا ضمان على الولى ولا على المكربى وإن أكرته أمه فجائز لمن اكتراه استعماله فيما يعمل مثله واطعامه بقدر عنائه ولا يستعمل فيما يكره ولا يقدر .

* مسألة : وإذا كان لليتيم مال يكفيه فلا يكثرى ولا يجوز استعمال اليتيم بغير عوض إلا أن يكون ممن يكفله فيستعمله ويعوضه بقدر ذلك .

* مسألة : ومن كان معه أيتام يربهم فلا بأس أن يرسلهم في حوائجهم ويتنفع بهم إذا كان يفضل عليهم من ماله أو كسبه بأكثر مما يجب لهم عليه .

* مسألة : ومن كان معه يتيم فلا يستعمله بشيء فإن عمل اليتيم برأيه وسكت عنه فلا بأس .

* مسألة : ومن طلب من رجل شيئاً فقام يتيم فجاءه به فإن كان ذلك الشيء للذي طلبه ولم يستعمل الطالب اليتيم فلا شيء عليه وإن جاءه به عن استعمال من المطلوب إليه الشيء على ما يجوز من تعارف العادة لمن استعمل بنيه لم يلزم الطالب شيء وضمانه على من أمره ولا شيء على الآخذ لذلك الشيء من يد اليتيم ما لم يستعمله .

* مسألة : وإذا أخذ اليتيم قربة لأحد أو غيرها فاستقي فيها ماء ووضعها من غير أمره فلا يجوز لصاحب الإتياء استعمال هذا الماء إلا أن يكون الماء لا قيمة له ولا يحتاج إليه فجائز ذلك والله أعلم .

* مسألة : وعن رجل يمر على يتيم وهو على الطريق أو غير الطريق ومعه حطب

فيقول اليتيم ارفع علىّ هذا الحطب فرفع عليه هل عليه بأس . فإذا كان اليتيم من أهل ذلك ممن قد برز لذلك ويعود بذلك نفعه ومصلحته وهو ممن يلي ذلك لنفسه وكان مما يقدر عليه اليتيم ولا يخاف في ذلك ضرراً جاز ذلك إن شاء الله .

باب [٦٢]

في ما يوجب البلوغ ووجوهه

جعل رسول الله ﷺ الاحتلام والإنبات حلاً للبلوغ . وأجمعوا أن الحيض حد للبلوغ وقيل في العانة أنها من علامات البلوغ وقول ليست من علامات ذلك .

* مسألة : وإذا نبت الصبي وجب الفرض عليه لثبوت الخبر عن النبي ﷺ أنه جعل من أنبت بالغاً وأمر بقتله . :

* مسألة : وعن عمر أن الإنبات حد للبلوغ . وقيل أن سعد بن معاذ لما حكم في بني قريضة أن يقتل منهم كل من جرت عليه المواسى وأن تغنم أموالهم وذرائعهم ذكر ذلك للنبي ﷺ فقال لقد حكم منهم بحكم الله الذي حكم به من فوق سبع أرقعه . أرقعة جمع رقيع والرقيع اسم هذه السماء الدنيا

ويقال كل واحدة منها رقيق . قال شعرا أمية بن أبي الصلت وساكن أقطار
الرقيق على الهوى وبالغيب والأرواح كل مشهد . عن عطية القرظي قال كان
رسول الله ﷺ قد أمر بقتل بنى قريظة كل من كان أنبت فوجدني غلاماً
فوجدني لم انبت فخلوا سبيلي . قال أبو المنذر ثبت عن النبي ﷺ أنه رد ابن
عمر وهو ابن أربع عشرة سنة في يوم أحد . وأجازه يوم الخندق وهو ابن
خمسة عشرة سنة والله أعلم .

وفي خبر انه هو الذي أخبر النبي ﷺ لما سأله قال أبو محمد في النظر أن
ابن عمر لم يقل أخبرت أوقيل لي لم يقبل منه لأن الانسان لا يعرف مولده
ونظر آخر أن ابن أربع عشرة قد يبلغ ولم يكن رده لانه لا يبلغ ولعله رآه في
الغزوة الثانية وهو في حال البالغ أو رأى دليلاً على بلوغه . قال أبو عبد الله أن
حد البلوغ خمس وعشرون سنة إذا لم يقر الصبي به ولم يعلم منه . وعن غيره
إذا بلغ عشرين سنة ولم يحتلم أو الجارية ولم تحض فاذا بلغ أترابها من الرجال
والنساء فهما عند الفقهاء قد بلغا ويلزمهما ما يلزم البالغ من الرجال والنساء
ويحوز لهما وعليهما وما يحوز منهم إذا كانا صحيحى العقل .

* مسألة : فالاحتلام والأنبات والحيض والحمل بلوغ والعقل بانفراده
لا يكون حداً للبلوغ ولو كان الاعتبار يقع بالعقول على انفرادها لم يكن
النبي ﷺ يكشف العورة مع نهيهِ عن النظر إليها وكان يعتبر العقل دون
غيره . وقيل أتى عمر بابتن أبي الصعيد قد انتهز امرأة في سفره فقال عمر انظروا
إلى موثره فنظروا فقال لو أنبت لجلدته الحد . وعن أسلم مولى عمر أن عمر

كتب إلى أمر الأجناد أن يضربوا الجزية ولا يضربوها على النساء ولا يضربوها إلا على من جرأ عليه المواسى .

* مسألة : قال الشافعى لا يكون الانبات حدًا للبلوغ إلا فى أهل الشرك خاصة وقال بعض أن حد البلوغ أن يكون الغلام خمسة أشبار وقول ستة أشبار ولم تصح دلالة على ما قالوه . وقيل أتى عمر بـغلام سرق فشير فوجد ستة أشبار إلا أنمله فتركه فسمى نمله ومثله روى أنس عن أبى بكر .

* مسألة : واحتلام الصبى يعرف بأمر من انفرق طرف الأرنبة ومنها تغير ريح الابط ومنها الإنبات . ومنها غلظ الصوت وفى الغلمان من لا يحتلم وفى الجوارى من لا يبيض وذلك فى النساء عيب وليس مثله فى الرجال عيباً . وقيل من الرجال من يحتلم مرة ومرتين ومنهم من لا يحتلم البتة .

* مسألة : وجدت أن الدليل على منتهى طول الرجل ثمانية أشبار بشيره .

* مسألة : فى الصبية إذا ظهر إنها دثديها قال أحسب أنهم قالوا أن ذلك من علامات البلوغ إذا أقر بذلك الصبى والصبية وعندى أنه لا يحكم به إلا بعد إقرارهما إلا أن يصيرا بحد البالغين .

باب [٦٣]

في البلوغ وما يثبت من فعل الصبي المراهق

ومن البلوغ الصحيح إذا نبت لحية الغلام أو نبت شاربه واسود شعر شاربه أو لحيته فهو بالغ لا شك فيه يحكم عليه بالبلوغ وأما نبات العانة وشعر الإبطين من الغلام والجارية فما أراه بلوغاً صحيحاً والله أعلم .

* مسألة : ومعرفة بلوغ اليتيم أن يصير في حد ذلك ويقول "هـ" قد بلغ الحلم فيصح أنه قد بلغ وإن أنكر البلوغ وشهد عليه بذلك الشهود ففيه أقاويل قول لا يعرف بلوغه حتى تخرج لحيته وقول إذا بلغ الصبي خمس عشرة سنة وقول سبع عشرة سنة وبلغ أترابه وكانت علامات الرجال ظاهرة فيه حكم عليه بالبلوغ ويشهد عليه بذلك الشهود ولو لم تخرج لحيته . فإن تزوج وصار إليه ماله ولم يؤنس رشده بصدّاق بصدّاق فقيل لا يجوز عليه من ذلك إلا بقدر صدقات نسأتها بها ولو آنس شده بعد بلوغه وإن باع ماله واشترى مالا

أو شارك في ماله أو قايض به فذلك جائز ولو غبن مثل ما تغابن الناس به فإما أن غبن أكثر فلا يجوز وجائز عطيته أيضًا .

* مسألة : وقال أبو صفرة إذا بلغ الأصفر جاز الحكم على الأكبر ولو لم يبلغ . وعن أبي عبيدة أن الصبي إذا بلغ سبع عشرة سنة أو ثمانى عشرة فهو بمنزلة البالغ .

* مسألة : قال أبو إبراهيم إذا ادعى الغلام البلوغ وأراد أن يرد في شفعة المشاع فعندى أنه إذا وقف عند العدول ورأوه في حال البلوغ كان له ذلك

باب [٦٤]

في أحكام الصبي المراهق وغيره

وإذا بلغ أتراب الغلام جاز فعله من طلاق وغيره . وفي موضع إذا بلغ أتراب الغلام والجارية أو بلغ من هو أصغر منها وهما ينكران البلوغ فلا يثبت عليها شيء من الأحكام إلا أن يقرأ وتأتي عليها ثمانى عشرة سنة فإذا أتى عليها ثمانى عشرة سنة وكانا بحد البالغين أجريت عليهما الأحكام ولو أنكر البلوغ إلا الحدود فإنها لا تقام عليهما فإن لم يكونا في منظرهما نحو البالغين وقد أتت على الغلام ثمانى عشرة سنة وعلى الجارية خمس عشرة سنة أجريت عليهما الأحكام إلا الحدود وهذا إذا كانا في حد يقول قائل إنها بالغان ويقول قائل لا أراهما بلغا . وأما إن كانا من رآهما علم أنها ليس بحد البالغين فلا يجوز عليهما شيء من الأحكام إلا أن يقرأ بالبلوغ . وقال وإذا أتى عليها أربع وعشرون سنة فأصابا حدا أفته عليهما ولو لم يكونا في منظرهما بحد البالغين ولو أنكرا البلوغ . لم التفت إلى قولها وما كان أقل فالله أعلم . وقول ابن محبوب

لا يثبت الحد على من شك في بلوغه حتى يبلغ خمس وعشرين سنة من الرجال . فلت أرايت طلاقها وعناقها ونكاحها وظهارها وإيلائها وإيمانها وحنثها وكفارتها وعطيتهما وإقرارهما بالديون قال هذا كله يلزمها حيث يلزم بيعها وشراء مما والأحكام كلها سواء إلا الوصية والحدود فإن الوصية تجوز إذا كانا يعقلانها من غير تعين والحدود لا تلزم إلا بالبلوغ الصحيح أو يأتى عليهما أربع وعشرون سنة ولو لم يريا بحمد البالغين . قال والقصاص عليهما بمنزلة الحدود ولا يقتض منهما في نفس ولا حرج حتى يكونا في حد من يلزمه الحدود ويلزمها فيه الدية في أموالها إذا كانت جنايتها عمداً . وإما إذا جنى عليهما وهما في حد من يلزمه الأحكام ولا يلزمه الحدود فأراد أن يقتصا فلها ذلك في النفوس والجروح .

باب [٦٥]

في الإقرار بالبلوغ وما يثبت منه على الغلام والجارية

في الجارية والغلام متى يجوز إقرارهما بالبلوغ قال إذا امتليا وكبرا ونظرا
بحد البالغين جاز إقرارهما به فإن كانا تخيفين قصيرين وقد أتت عليهما سنون
كثيرة ولا يريا بحد البالغين وأقرا بالبلوغ فلا يجوز إقرارهما حتى يبلغ أترابهما
أو من أصغر ثم يجوز وإن لم يكن لهما أتراب فإذا أتى على الجارية خمس عشر
سنة وعلى الغلام ثمانى عشر سنة ثم أقرا بالبلوغ جاز ذلك عليهما وإن كانا أقل
من هذا لم يجوز .

* مسألة : وإذا أتت عليهما السنون التى ذكرت وأقرا بالبلوغ فأثبت عليهما ثم
عادا أنكرا البلوغ فأما ما مضى فلا يقبل فيه إنكارهما ويمضى عليهما وأما
ما يستأنفان فאלله أعلم فإن عادا فأقرا ثبت عليهما إقرارهما .

* مسألة : ولا يثبت عليها عدد السنين إلا أن يصح بشاهدى عدل أنها قد أتت عليها من السنين كذا ثبت ذلك عليها فإن أقر أنها قد أتت عليها من السنين كذا فلا يقبل اقرارهما .

* مسألة : وإذا أقر الصبي والجارية أنها قد بلغا مبلغ الرجال والنساء هل يثبت عليها حكم البلوغ قال فيه اختلاف وفي الضياء أنه يثبت فإن أقر أنها بالغان السن أو شهد عليها فهذا اضعف من الأول ولا يقع لى أنه يثبت به بلوغ فى الحكم لأن السن من الثنى فصاعداً . وكذلك إن أقرار أنها بالغان سن الرجال والنساء أو بالغا السن من الرجال والنساء فأما بالغا سن الرجال والنساء فيشبهه مبالغ الرجال والنساء وأما سن الرجال والنساء فيخرج مخرج بالغ السن .

* مسألة : وإذا أقر أنها قد بلغا قال لا يميز ذلك والله أعلم :

* مسألة : فإن أقر أنها بالغا النكاح ثبت عليها وإن أقر أنها بالغا التزويج فليس التزويج كالنكاح ولا يثبت بهذا عليها البلوغ .

* مسألة : فإذا أقر أنها بالغا بلوغ من امتحن بالدين أو الصلاة أو بلوغ من خوطب بالإسلام والإيمان أو بلوغ من تجب عليه الحدود أو تجب عليه الأحكام فهذا شبه قولها مبالغ الرجال والنساء .

* مسألة : فإن أقر أنه بالغ الحلم ثبت وإن قال أنه بلغ الحلم لم يثبت لقوله وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم وقول إذا قال قد بلغت الحلم كان إقراراً بالبلوغ . فإن قيل كيف ثبت بقوله بالغ الحلم ولم يثبت بقوله بلغ الحلم وقد قال الله إذا بلغ الأطفال قال لانه إذا بلغ الحلم كان اسمه بالغ الحلم وقد أقر باسمه الذى يسمى به وقوله قد بلغت الحلم فالحكم من ذلك قد يبلغها هو ولا يكون بالغ الحلم الذى سماه الله به . قيل فما معنى بالغ الحلم أهو أن يرى الجماع فى الحلم أم انتقله من الصبي إلى التبعيد قال الله أعلم والمتعارف أنه بلوغ الصبي الذكر الاحتلام الذى يجب عليه الاحكام ولو لم ير احتلاماً .

* مسألة : وعن أبى على فى الصبي إذا قال أنه قد بلغ أشده وهو ممن يمكن ثبت ذلك عليه ولا إنكار له بعد ذلك فى الحكم .

* مسألة : وإذا قال الصبي قد بلغت أشدى كان إقراراً بالبلوغ وإن قال احتملت أو قد أجنبنت أو قد أجنبنت أو قد أصابتنى جنابة فلا أرى هذا إقراراً بالبلوغ .

* مسألة : وإذا أقر بولد ثبت عليه البلوغ . وفى موضع فى إقرار الغلام وهو بجد البالغ بصبي أنه ولده أو أقر أنه ولد له ولد قال إذا أقر بذلك مع الحاكم وأشهد به على نفسه ثبت عليه البلوغ وأقيم الحدود .

« مسألة : فإن أقرت الجارية أو الغلام وهما نجد البالغين بولد له أم وأب معروفين أنه ولدهما قال لا يلزمها البلوغ..

باب [٦٦]

في إقرار الجارية بالبلوغ

وإقرار الجارية بالبلوغ أن تقول قد بلغت النكاح أو قد حاضت أو قد ولدت أو قد حبلى أو أنا حائض أو أنا حبلى فإذا قالت هذا وهى بمجد البالغين بين يدي حاكم أو أشهدت به على نفسها مع غير حاكم ثبت عليها أحكام البالغين كلها من الحدود فما دونها . فإن قالت أنها رأت الدم من موضع الحيض فلا يكون حيضاً حتى تقول أنها حاضت .

* مسألة : فإن قالت أنها بالغة الحيض فضعيف فإن قالت أنها بالغة الحيض كان إقراراً على ما قيل .

* مسألة : وإن قالت قد احتلمت أو قد أجنبت أو قد أصابتنى جنابة فلا أرى هذا إقراراً . وإن قالت أنا جنب أو كنت جنباً أو قد غسلت من الجنابة فهذا

إقرار بالبلوغ يلزمها . قال غيره إذا قالت قد غسلت من جنابى ثبت عليها
وأما قد غسلت من الجنابة فلا .

* مسألة : وإذا قالت أنا امرأة بالغ أو قد بلغت امرأة أو أنا حامل فلا أرى
يثبت عليها هذا القول وقول يلزمها البلوغ . فإن قالت فى بطنى حمل أو حبل
أو فى بطنى ولد فإنه يثبت عليها البلوغ .

* مسألة : فإن قالت أنا أنزل النطفة عند الجماع فאלله أعلم وقول إذا قالت قد
أنزلت عند الجماع وجب عليها . وأما قولها أنها تنزل فذلك قول مستقبل .

باب [٦٧]

في إقرار الغلام بالبلوغ

وإذا قال الغلام قد بلغت الحلم أو قد بلغت النكاح كان ذلك إقراراً بالبلوغ .

* مسألة : وإذا قال أنا رجل لم يثبت . وفي موضع وإن قال أنا رجل أو قد أنزلت النطفة أو خرجت منى النطفة أو الماء الدافق أو الجنابة أو قد أنزلت الجنابة أو قد خرج منى المنى أو قد أمنيته أو قد أنزلت المنى كان بكل ذلك بالغاً ويثبت ذلك عليه . وإن قال قد بلغ لم يثبت ذلك عليه . وإن قال قد أنزل الماء الدافق لم ينجز عليه ذلك . قال ابن محبوب وأنا أقول ذلك في البيوع والوكالات والأحكام والاستحلال إذا كان عاقلاً وأما في الحدود فلا . ولا أقدم على إقامة الحدود عليه حتى يقر بالبلوغ وإقراره أن يقول قد بلغت الحلم كما قال الله تعالى .

باب [٦٨]

في الشهادة على البلوغ وما يثبت منها

وإن شهد شاهدان أنا سمعنا فلانة أنها تقول ولدت ولدًا أو سمعنا فلانًا يقر بالبلوغ فأنكروا وقالوا كان مزاحًا وهما نحو البالغين قال لا يلزمها ذلك حتى يشهدا أنها أشهدانا على أنفسهما أنها قد بلغا لأنه يمكن أن يمزحا أو يتكلما بشيء منه من غير إقرار يريدانه . قال وإقرار الغلام والجارية فيما مضى من الألفاظ لا يلزمها إلا أن يشهدا به على أنفسهما أو يقرأ به بين يدي حاكم ليثبت عليهما .

* مسألة : فإن شهد شاهدا عدل على الغلام أنها رأياه قذف من ذكره نطفه فلا يثبت عليه البلوغ لأنه يخرج من الذكر شيء يشبه النطفة وليس بنطفة .

* مسألة : فإن تزوج رجلان عدلان امرأة واحد بعد واحد فشهدا عليها كانت

نحيض أو تقذف النطفة عند الجماع ثبت عليها به البلوغ فإن أحتجت هي أن ذلك الدم ليس بحيض أنما هو من قرحة من فرجها أو قالت ليس تلك نطفة تلك علة في فلا يقبل حجتها في هذا وقول الشاهدين أوكد من قولنا إلا أن يرتابا هما إذا أحتجت بذلك في شهادتهما فلا يثبت عليها البلوغ .

* مسألة : فإن شهد نسوة عدول أنهن تزوجن فلائاً وكان يتزل النطفة عند الجماع فلا يقبل ذلك عليه ولا يحكم عليه بالبلوغ بشهادة النساء بالحدود وأما في سائر الأحكام فإذا شهدت واحدة عدلة على امرأة أنها قد حاضت حكم عليها بأحكام البالغين ويثبت عليها البلوغ إلا في الحدود .

* مسألة : فإن شهدت القابلة وهي عدلة أنها ولدت هذا الولد أو ولدت ولدًا وأنكرت هي ذلك وأنكرت البلوغ فلا يلزمها ذلك وليس هذا عندى مثل الحيض حتى يشهد عدلان أن لها ولدًا معروفًا أو يشهدان أن هذا ولدها فإنه يثبت عليها البلوغ ويقام عليها الحدود ولا يلزمها أن يشهدا أنا رأيناها ولدت .

* مسألة : فإن شهد عدلان أنا رأينا في فلان لحية أو شاربًا ثم ذهب ذلك ولا يدري كيف ذهب فإذا شهدا أنها رأيا في لحيته أو في شاربها شعرًا نابيًا بمترلة شعر الرجال الذى ينبت في لحاهم وشواربهم فقد ثبت بلوغه ووجب عليه ما أصاب من الحدود لأنه يمكن أن يتنف أو تصيبه علة فتذهبه .

* مسألة : فإن شهدا أنا سمعنا فلانه تقرر أنها ولدت ولدًا أو سمعنا فلانًا يقر بالبلوغ وأنكرا ذلك أو قالا كان مزاحًا فلا يلزمها حتى يشهدا .

باب [٦٩]

في المجنون والمعتوه وأحكام ذلك

المجنون والمجننة واحد يقال جُنَّ الرجل واجنَّه الله فهو مجنون والجمع مجانين قال شعراً . شكوتم إلينا مجانينكم ونشكوا اليكم مجانيتنا فلولا المعافاة كنا كهم ولولا البلاء لكانوا كنا . ويقول به جنون ومجنه وجنة ومس ولم وطيف واولو وخبل كله بمعنى .

فصل : وبلغنا أن النبي ﷺ مر بمصاب ومعه أبو بكر فقال ما هذا يا أبا بكر فقال مجنون فقال لا تقل مجنون إنما المجنون والمجنونة عبد أو أمة ألبيا شباها في غير طاعة الله تعالى المقيم على المعصية وهذا مصاب .

* مسألة : وللحاكم والوصي والوكيل أن يجرى على المجنون من ماله للنفقة وكسوته ما يكفيه على قدر سعة ماله وكذلك الأبله والأعجم والأبكم والأصم والأخرس فسيبلهم في ذلك واحد .

* مسألة : والمجنوم إذا كان له مال وليس له أحد فلا يجوز لأحد أن يزوجه امرأة وإن ضاع ولحقه ضرر .

* مسألة : ومن كان له أخ مجنون وكان يخافه على قتل الأنفس والفتك بالحرم فضربه وربطه على سبيل الأدب فلا آمن أن يلزمه أرش الضرب لأن المجنون لا عقل فيه ولا يكون الضرب أدباً له لانه لا يعرف ما ذلك للذهاب عقله فأما رباطه فلا يلزمه شيء . وضرب الأدب الذي لا يؤثر لمن يستحق الادب لا يلزم فيه أرش والله أعلم .

* مسألة : والمجنون إذا أرتد الإسلام بعد جنونه ثم مات فيراثه لورثته من المسلمين ولا يخرججه ارتداده ذلك من المسلمين ولو كان مشركاً ثم أسلم بعد جنونه ثم مات كان على شركه . وإن مات أحد ممن يرثه المجنون ورثه المجنون والله أعلم . ومن كانت له ولاية ثم ذهب عقله فهو على ولايته والله أعلم . ولا طلاق لمجنون ولا صدقة له ولو قال إن الطلاق حرام لم يلتفت إلى قوله .

* مسألة : فإن كان يقال أنه يترك الصلاة في بعض الأوقات ويتعزى فهو المجنون الذي لا يجوز طلاقه ولا صدقته .

* مسألة : والمجنون إذا كان يفيق وقتاً فاجنائه في حال زوال عقله فغير لازم له وما جنائه في إفاقته فهو عليه . قال أبو عبد الله المجنون يجوز عتقه وطلاقه في

وقت إصحاظه وإن قتل أيضاً فعليه القود .

* مسألة : ومن أعتراه الجنون فطلق أو ظاهر أو عتق أو تصدق بماله أو أشرك
بربه لم يلزمه شيء من ذلك فإن ظاهر في حال الصحة ثم أعتق في حال
الجنون لم يحز عتقه والله أعلم .

* مسألة : ومن أوصى إلى رجل في ولده فعناه جنون قيل بلوغه وبلغ مجنوناً
أو ضاع عقله من بعد أن بلغ رجلاً ومن قبل أن يسلم إليه ماله فماله بماله في
يده على تلك الوصاية والله أعلم .

باب [٧٠]

في الأبله وناقص العقل

البه في اللغة الغفلة عن الشيء وقال أبه صديق عن الفحش . وفي الحديث أكثر أهل الجنة البه .

* مسألة : ومن كان ناقص العقل لا يعرف ماله ولا ما عليه لا تجز مباحته وإن كانت له شركة مع أخوته ورفعوا أمره إلى الحاكم ليقيم له وكيلاً ثقة يقاسم له ويقبض له حقه . وإن لم يكن حاكم فجماعة من المسلمين يقيمون له وكيلاً يقاسم له ويقبض حقه وينفق عليه ويكسوه من ماله ويكون ماله في يده .

* مسألة : وإن كانت له والدة وهي وكيلة وهي غير ثقة لم يجز لشركائه تسليم حصته إليها لأن الوكيل إذا لم يكن ثقة لم يجز التسليم إليه . وإن كانت أمه وصية له من أبيه لم تعلم منها خيانة في ماله فعن بعض المسلمين أنه جائز أن

يسلم إليها حتى تتبين خيانتها إليهم ثم لا يسلم إليها لأنه وصية من أبيه ولعل أباه قد وثق بها إلا أن يعلم أنها تغفل في ماله غير الواجب فلا تدفع إليها وإن كانت وكيلة غير ثقة فلا يجوز لها أن توكل وكيلًا يقاسم له شركاءه وإن كانت وصية له من أبيه وليس بمأثنة لماله فلها أن توكل من يقاسم له شركاءه ويقبض نصيبه إذا كانت ثقة وتقبض ذلك هي من الوكيل وتنفق على ولدها وجائز مخالطته إذا كانت لا ترزاه وإذا صحت الوكالة بالعدول لم يكن للوكيل إخراج زكاته من الثمار التي يلى قبضها وكيلها واختلف في زكاة الورق وكذلك وكيل اليتيم .

باب [٧١]

في المعتوه والأبهم والأكمه والأبكم

المعتوه في معنى المجنون يقال عنه الرجل فهو يعتوه عتاها وعتاهة وعيتها
والتعتة التجنن قال رؤية بعد لجاج لا يكاد ينتهى عن التصالي وعز التعتة

* مسألة : أبو محمد المعتوه المطبق على عقله الذي لا يجد راحة ولا يصحو
عقله في وقت من الأوقات وفي الحديث لا يجرى القلم على المعتوه حتى يفيق
وكذلك حتى يستفيق .

* مسألة : وللوصي الوكيل من قبل السلطان أن يستحلف للمعتوه والأعجم .
إذا لم تكن لها ينة ويحوز لها فيها ما يحوز لليتيم ولا يحوز عليها مالا يحوز منها
على اليتيم والقول فيهم واحد .

* مسألة : ومن كان معتوهاً ذاهباً عقله ولا مال له وليس له من يقوم به وله امرأة وولد قد ضاعا وجاعا فجائز لأبي امرأته أن ينقلها إلى بلد آخر ويعولها والله أعلم .

* مسألة : وما جناه المعتوه من جنابة في عييد الناس وأموالهم فلا يلزم عاقلته ولا ماله إلا ما أكل من أموال الناس بغيه أو نكح بفرجه فإن ذلك يلزم في ماله . فאלله أعلم .

* مسألة : قال محمد الأبهيم هو المطبق عليه الذى غلب على عقله . قال والأبهيم لا زكاة عليه . وقال الخليل من الرجال الأصم والأصم الشجاع الذى لا يتحاش شىء والأبهيمان السيل والحريق لأنها لا يهتدى لهما كما لا يهتدى إليهما واليهما المفاضة التى لا ماء فيها ولا صوت وقيل الأبهيمان السيل والليل قال أبو عبيدة الأبهيمان عند أهل البادية السيل والجمل الهائج يتعوذ منهما وهما عند أهل الأمصار الأعميان السيل والحريق .

* مسألة : والأكمه فى قول الله عز وجل قيل الذى ولدته أمه أعمى لا يبصر شيئاً والجمع كمه قال الخليل وقد يحىء الأكمه فى الشعر من عرض حادث . قال سويد شعرا كمهت عيناه حتى ابيضتا . فهو يلحاً نفسه لما نزع . قال المفضل الأكمه الأعمى يقال منه كمه يكه كمها فهو أكمه وقول الأكمه الذى يولد أعمى . قال رؤبه وكيد مطال وخسم بيده فارتد^(١) ارتداد

الأكمه . كيده حيلته وتدبيره مطال مطاول لخصمه في كيده من كثرة حججه
وحيله وييده أى ذو حجة في البداية هرجت زجرته ورددته عما أراد . قال
ابن العباس الأكمه الأعمى .

* مسألة : الأبكم الأخرس يقال بكم الرجل ييكم . بكما ويقال في التفسير
الذى يولد أخرس ويقال هو المسلوب الفؤاد الذى لا يعى شيئاً ولا يفهم :
وقال المفضل يقال في الأبكم إنه الذى لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ويقال
إنه الأخرس ويقال العى عن الجولب . قال الخليل وإذا أمتنع من الكلام
جهلاً فقد بكم عن الكلام .

باب [٧٢]

في الأعجم والأخرس

الأعجم الذى لا يفصح والمرأة للعجماء بيّنة العجمة قال شعراً منهل
للعباد لا بد منه . منتهى كل أعجم وفصيح . وقال فرب معربة ليست بمنجبة
وربما أنجبت لفحل عجماء والعجماء كل ذابة بهيمة وفى الحديث العجماء
جبار والعجا كل صلاة لا يُقرأ فيها . وقوم عجم لا يفصحون .

* مسألة : والأخرس ذهاب الكلام خلقه أو عيّا يقوم خرس يخرس الإنسان
خرساً وكتيبة خرساء إذا لم يسمع فيها صوت ولا جلبة وناقّة خرساء لا يسمع
لدرها صوت .

* مسألة : والأعجم إذا زنا أو أقر شيئاً مما يوجب الحد فلا حد عليه ولا طلاق
له ولا بيع ولا شراء ولا عطية وعليه الحج إذا كان مستطيعاً ويقف فى المواقيت
والنية تجزيه .

* مسألة : وما جناه الأعجم مما لا يعلم خطأ أو عمداً فهو عليه في نفسه من ماله وإن علم أنه خطأ فعلى العاقلة ويؤخذ منه مثل ما يؤخذ من واحد من العاقلة ولا حد عليه إن فعل ما يوجب الحد على غيره وتعقل العاقلة نصف عشر الدية وقيل إنما تعقل ما كان ديته فوق نصف عشر الدية .

* مسألة : والأعجم مبايعته بمتزلة المسترسل والصبي والأعجم يشتري له وكيله شفعتة من المشاع وأما المقسوم فلا . وأم غير الوكيل فلا يشتري له مشاعاً ولا مقسوماً .

* مسألة : والأعجم لا يتولى وإن صلى وصام لأنه لا يدرى ما عنده والأعجم لا يكون إماماً ولا حاكماً ولا شاهداً ولا يصلى بالناس .

* مسألة : والأعجم لا تجوز ذبيحته .

* مسألة : والأعجم واليتيم والمملوك إذا عملوا لرجل عملاً من غير أن يأمرهم . فلا ضمان عليه لهم .

* مسألة : وإذا زنى الأعجم أو سرق أو شرب الخمر أو قتل فإنه لا يقام عليه الحد بما أتى من ذلك .

* مسألة : وإشارة الأخرس بالسرقة وبما يوجب الحد أن لو أفصح به
لا يوجب الحد عليه .

باب [٧٣]

في الأعمى

العمى ذهاب البصر من العينين كليهما والفعل من عمى يعمى ورجلاً
عمى وامرأة عمياء وعمياوان وغمياوات ولا يقع هذا النعت على العين
الواحدة لأن المعنى يقع عليها جميعاً يقول عميت عيناه ورجل أعمى ورجال
عمى إذا كان أعمى القلب وقوم عميون ويقول في هذا المعنى ما أعماه
ولا تقول في عما البصر ما أعماه لأن ذلك نعت ظاهر يدركه بالنظر وعمى
القلب أعظم من عمى البصر. قال الله تعالى ﴿لأنها لا تعمى الأبصار ولكن
تعمى القلوب التي في الصدور﴾ قال قتادة أن تنزّلها في عبد الله بن أم
كلثوم. قال ابن عباس حين كف بصره شعرا .

ففي لساني وقلبي منها نور	أن يذهب الله عن عيني نورهما
وفي فن صارم كالسيف مأثور	قلبي ذكي وعقل غير ذي افن

إلا فن الحقق والمأثور السيف سمي بذلك للأثر الذي فيه وهو شبيه الذي يقال له الفريد .

* مسألة : يقال رجل أعمى وضرب ومكفوف ومحجوب ويكون الأعمى أبا البصير نظير من ذكر العمى وتفاوتاً بالبصر كما كنوا الأسود بالأبيض والأقرع أبا الجعد .

* مسألة : فإذا كانت إحدى العينين عمياء فذلك أعور ولا يقال عمى لأن العور لا يكون إلا إحدى العينين كما لا يكون العمى إلا في العينين . يقال عورت عينه وعرت مخفف واعرت كله بمعنى . قال ابن مقبل .

قد كنت أهدى ولا أهدى فأور ثنى حسن المعارة أنى فأتنى بصرى

لولا الحياء وباقى الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتا عورى . والعرب تسمى الغراب الأعور وتصيح به عوير عوير ويقال إنما سمي الغراب أعور لحدة بصره على طريق التشاؤم عليه ويقال بل سمي بذلك لأن حدقته سوداء والعور الكلمة التى تهوى فى غير عقل ولا رشد . وقول هى الكلمة القبيحة التى يمتعض منها الرجل وتغضب وقال شعرا .

ولا ينطق العورا فى القوم سـ سادرا فإن لها فأعلم من القوم واعيا
سادرا غير مثبت فى كلامه .

* مسألة : وعن النبي ﷺ من قاد ضريرا أربعين خطوة كتب الله له بكل خطوة عتق رقبة وصلت عليه الملائكة إلى أن يفارقه .

* مسألة : وقائد الأعمى إذا سارع الأعمى بما يلزمه فيه الضمان فلا ضمان عليه إذا كان يحذره الموضع ويعرفه ذلك ولا يمر به فيما يزل به عن الطريق وإن أصاب الأعمى بيده شيئا فلا شيء على القائد . وأما إن مر به في موضع ولم يحذره فسدع أو سدع أحداً كان ذلك مثل قائد الدابة وضمن القائد .

* مسألة : والأعمى إذا قذف إنساناً ينازعه فقتل لأحد عليه إذ لظن أنه فلان الذمي أو المملوك . وأن سمي باسم رجل مسلم معروف فعليه الحد إذا سماه فلان بن فلان وقذفه وأما إن قال فلان بن فلان وأحتج أنه لم يرد هذا وإنما قذف ذمياً يواطىء اسمه فله حجته في ذلك .

* مسألة : والأعمى إذا زنا بامرأة ولم تكن له جارية ولا زوجة فإنه يقام عليه الحد وإن كان له جارية أو زوجة فقال ظننت أنها جاريتى أو زوجتى درىء عنه الحد والله أعلم .

باب [٧٤]

في أحكام الأعمى وما يجوز من ذلك

والأعمى لا إمامة له لأنه لا قضيه له واختلف في إمامته في الصلاة فقول لا يجوز وقول أن موسى بن علي صلى خلف أعمى بغلافه وإذا علم الأعمى من أحد ما يجب الولاية والعداوة فعليه من تكليف ذلك ما على غيره وإن لم يعلم فليس عليه .

* مسألة : والأعمى إذا كان في سفر قوم كثير لا يثق بهم من أهل القبلة فأخبروه بأوقات الصلاة ورؤية الهلال في الصوم والأفطار في شهر رمضان فإنه يأخذ بقولهم ويقبل منهم وإن لم يثق بهم لأن الله قد ائتمنهم على ذلك . وكذلك إن كان في قرية ولا يثق بأحد من أهلها فإنه يقبل منه والله أعلم .

* مسألة : وإذا كان الرجل أعمى أو زمنًا ولا يقدر على الخروج إلى الحج

بنفسه فعن أبي محمد أنه لا يجب عليه الحج والله أعلم .

* مسألة : عن الشيخ أبي محمد قال الأعمى يعرف الثقة بالشهرة .

* مسألة : ويكره ازار الضرير إذا لم يكن عنده من يصونه ويتعاهده من وقوع النجس به ويثق به وإن كان عنده من يقوم بذلك فلا بأس وهذا من طريق الاحتياط وأما الحكم فإنه مسلم ثيابه طاهرة حتى يصح بها نجس .

* مسألة : وقيل لا بأس أن تسكن المرأة مع الأعمى وإن كان غير ذى محرم منها .

* مسألة : وشهادة الأعمى فيما يشهد عليه الخبر المشهور بالنسب والموت والنكاح ونحو ذلك جائز ولا تجوز في غير ذلك وقيل تجوز شهادته بما كان أشهد به وهو يبصر .

* مسألة : قال أبو الحسن رحمه الله لا يجوز تقليد الأعمى في الشهادة وأما ربيعته إن كان ممن يجوز منه فجائزة على قول وإن كان عالمًا جاز منه قبول الفتيا إذا كان ممن يقبل منه والفتيا لا تقليد فيه والتقليد التصديق .

* مسألة : واتفق المسلمون أن فتيا ابن عباس كانت مقبولة كذلك كان أهل

عمان في أبي الخواري وكان أعمى وكذلك في أبي المؤثر يقبل منه ما رفعه عن محمد بن محبوب وغيره وكان يفتي ويعمل بفتياه إذا خاطبه من يروى عنه وصح له ذلك بالشهرة ألا ترى أنه إذا قال قد جعلت فلان وفلان في الحل جاز ولا يجوز أن يقول لمن يخاطبه قد جعلتك في الحل وأما الفتيا فإذا كان عالمًا مشهورًا بالعلم كمن ذكرت لك أسماءهم قبلت منه فأما الشهادة على الغير فلا يقبل منه والفتيا ليس بتقليد . وإذا شهد العالم مع الأعمى وعرفه جاز له أن يروى عنه كما كان أبو المؤثر يعرف عن محمد بن محبوب ويروى عنه بالشهرة والمجلس المعلوم بأنه الفقيه المقتدى به في مجلسه لا شك فيه الأعمى ولا غيره ممن يسمعه وكثرت الأخبار به فجائز للأعمى بالشهرة أن يرفع عنه والله أعلم .

* مسألة : قال أبو محمد الأعمى يعرف الثقة بالشهرة ويشرب مما سقاه ولا يشرب شيئًا حتى يطعمه فإن أشكل عليه تركه حتى يكون ثقة بشهرة فإن لم يكن ذلك فلا يشرب حتى ينزل بمترلة الخائف على نفسه .

* مسألة : أبو سعيد الأعمى زائل عن حكم التعبد بالأجناس بزوال حكمها بالمعاينة وأما ما يدرك من المحجولات بعرف أو طعم يعرف به المحجور بمجهل بعد الحجة عليه من المعرفة لم يسهه ذلك كما لا يسه المبرر إذا عاين الجنس أو العين وما يدرك بالمعاينة وليس له ريح ولا طعم يصح معرفته زال عنه حكم الحجر وكان مباحًا له حيث وجده كان في يد ثقة أو غير ثقة وإنما يخرج الاختلاف في

الثقة وغيره إن شرب من يده ويأكل مالا يدرك بالعين ولا بالريح ولا بالطعم فيكون من الثقة طيباً ولو كان حراماً في الأصل كنييد الجر والأديم :

* مسألة : وإذا كان على الأعمى حقوق لقوم يعرفهم قبل أن يعى ويعرف أصواتهم إذا سلم اليهم حقاً عليه لهم واستحلهم منه ففي الحكم لا يبرأ حتى يصح معه ولن يصح معه أبداً . وأما الاطمئنان فيجوز ذلك من فعله أو فعل غيره له على ما يطمئن قلبه .

* مسألة : والأعمى إذا وكل رجلاً في إعطاء شيء من ماله فذلك جائز له أن يقيم لنفسه وكيلاً فيما يحتاج إليه من أموره ولا يحتاج إلى إقامة الحاكم له بذلك . والأعمى إن تزوج أو توكل من الحاكم ويقول في التزويج قد زوجت فلان بن فلان بفلانة بنت فلان ويقول في كل توكيل الوكيل في الشراء والبيع والقبض قد وكلت فلان بن فلان في بيع كذا أو قبض كذا من الثمن . قال أبو الحسن وإذا زوج الأعمى قوماً ثبت التزويج وعليهم الصداق . وللأعمى أن يتزوج ويتزوج وفي الأعمى مسائل في باب الأحكام إن شاء الله .

باب [٧٥]

في إقرار الأعمى وهبته ومبايعته وسلفه

قال أبو عبد الله لا يجوز بيع الأعمى ولا شراؤه ولا سلفه ولا عطيته وجائز توكيله في ذلك وفي المعاملة والمنازعة والتزويج له ولئن هو وكيله وفي كل شيء من أموره . وإذا وكل وكيلاً في شيء من أموره جاز له وعليه فعل وكيله .

* مسألة : ولا تجوز عطية الأعمى ولو أشهد بالمعرفة لأن المعرفة لا تكون إلا بالنظر فلا أراها تثبت . وأما إقراره بحق عليه فهو عندى جائز إذا عرفه صاحب الحق بنسبه وصح معرفته إن شاء الله .

* مسألة : ومن كان له مال فيه حصه لأعمى فإشترائها منه وكان يدين ويعلم أن بيع الأعمى لا يجوز وأنه لا تستحل مبايعة الأعمى إلا بوكيل منه في بيع ماله فلما مرَّ على ذلك سنون تذكر كيف اشتراه بوكيل أو بغير وكيل وهو في يده

يستغله غير أنه نسي صحة الوكيل فالمال ماله وهو حلال حتى يصح معه أنه اشتراه بغير وكيل والله أعلم .

* مسألة : ومن باع شيئاً من ماله وهو أعمى لرجل ثم هلك الأعمى وهلك المشتري فطلب ورثة الأعمى في المال فالذى يعجبني أن لا يدرك ورثة المشتري بشيء إذ قد هلك الأعمى ولم ينقض بذلك رأى أبى على رحمه الله .

* مسألة : عن عبد الله بن مداد الأعمى إذا أعطى أو أقر وهو صحيح ومات ولم يغير فالعطية ثابتة والله أعلم .

* مسألة : ويبيع الأعمى للماء يثبت عليه لأنه غير معروف في المباينة للبصير والأعمى ولا يجوز بيعه للنخيل والأرض لأنه لا يراه وينبغي أن يقر بمعرفة الماء ثم يثبت عليه وتجوز شهادته على الماء وهو لا يبصر ويجوز بيعه وهو لا يراه .

* مسألة : ولا تجوز قسمة الأعمى ولا هبته إلا القليل من هبته وإن أعطى الأعمى فقيراً شيئاً من زكاته وأمره بأخذه فأخذه فإن كان شيئاً معروفاً لم يحرم وجائز له قبض الزكاة والكفارات وقبض دينه .

* مسألة : ومن استحل الأعمى من ضمان لزمه فليقل له قد جعلت فلان بن فلان يعنى نفسه في حل وسعة من كذا ولا يقول قد جعلتني هكذا عن أبى الحسن .

* مسألة : وجائز ذبيحة الأعمى لعموم الآية ولا خلاف في ذلك . وإذا أقر الأعمى بامرأة أنها امرأته ولم يقم اليانة بأصل التزويج لم آخذه لها بالكسوة والنفقة ألا ترى أنه لو كان أعمى عنده امرأته أو أخته من الرضاغة فأراد أخته فأخطأ بامرأته فقال هذه أختي ثم قال توهمت أو نسيت صدقته على هذه الصفة . قال أبو عبد الله الأعمى في هذا لا يشبه البصير وللأعمى الرجعة عن إقرار هذا وليس للبصير رجعة ويفرق بينهما وبأخذ صداقها إن كان دخل بها وإن لم يدخل بها فلها نصف الصداق وإن ثبت على هذا القول وقال هو حق وأشهد عليه الشهود فرقت بينهما ولو جحد ذلك لم ينفعه حجوده وفرقت بينهما إنما استحسنوا إذا قال هي أختي ثم قال أوهمت أن أصدقته . فأما إذا أقر أنه لم يوهم وأنه حق ثم قال بعد ذلك وهمت فأني أقبل منه .

* مسألة : قال أبو محمد رحمه الله الأعمى إذا قال فلانة بنت فلان زوجتي ثبت عليه إقراره .

* مسألة : وإذا قال أوصيت لفلان بقطعتي الفلانية وهو لا يعرفها فالوصية بها لا تصح .

* مسألة : وإذا قال قد أوصيت له بثلاث مائ أو عشر مائ فجائز وهذا معلوم فإن قال أوصيت لفلان بقطعتي الفلانية ويموضع كذا وهو به عارف قبل أن يذهب بصره فذلك جائز . وإن قال له تعرف موضع كذا قال نعم وقد

أوصيت لك به أو قد أوصيت لك بزراعته أو ثمرته في حياتك فهو جائز .

* مسألة : وإن قال قد أوصيت لفلان بكذا أثر ماء من فليج فلان من مائى فذلك جائز ويكون شريكاً مع الورثة إلا أن تكون هذه الآثار وللموصى له . فإن لم يعلم أنه أوصى للأقربين بشيء فقال رجل من الأقربين قد أوصى لنا جاز له أن يأخذ ما أوصى له به . فإن كان المال كثيراً ولم يعلم الموصى له أنه قد أوصى للأقربين ففي أخذه ذلك اختلاف كمن أوصى له بوصية فقول له أخذها حتى يعلم أنها تخرج من الثلث وقول لا يأخذها حتى يعلم أنها تخرج من الثلث .

* مسألة : وإذا قال الأعمى قد أجرت طوى أو عبدى فليس على الإنسان أن يسأله أنك أمرت من وأجرها لك أو أجرتها أنت .

* مسألة : والأعمى لا يمين عليه لأنه لا يبصر ما يدعى كما لا يجوز شهادته على صنعة كان عارفاً بها قبل ذهاب بصره وله أن يستحلف حضمه فيما يدعى عليه ولا يحكم على الأعمى فيما لا يبصره مما يخاصم فيه ويوكل في خصوماته ، وأما الأعور ذو العين الواحدة فعليه الايمان في الدعاوى والخصومات وله الايمان في ذلك .

* مسألة : وقيل في الأعمى لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا أجرته فإذا أمر من

يستأجر له إذا كان هو يستعمل وإذا كان هو الأجير فكذلك يأمر من يقطع له
على ذلك ولا تثبت أجرته إذا كان هو المقطاع لنفسه ولا على نفسه .

باب [٧٦]

في السكران وأحكامه

يقال رجل سكران وامرأة سكرى وقوم سكارى وسكرى وقد قرىء بهما
ورجل سكير لا يزال سكران والسكره الواحدة من السكر وسكرة الموت
غشيته وحقيقة السكر زوال الإنسان عن الطبع الذي كان عليه قبل السكر .
فصل : من جوابات الشيخ أبي الحسن البسياني قلت السكران هل
يُثبت طلاقه وعنته وتزويجه وبيعه وشراؤه وعطيته وإقراره قال عند أصحابنا
أن طلاق السكران وعنته جائز وتزويجه وبيعه وشراؤه وعطيته وإقراره لا يثبت
عليه وكذلك إقراره بالطلاق وعندى أن السكران تختلف أحواله .

* مسألة : ومن شرب دواء فسكر ثم طلق امرأته فلا يلزمه طلاق ولا يمين والله
أعلم . وقيل أن رجلاً يكنى أبا عمرو وكان يكثر الشراب فبات ذات ليلة
سكران في بيته فرأى مكاناً قائلاً يقول . شعراً .

جذبك الأمر أبا عمرو وأنت معكوف على الخمر
تشرب صهباء صراحيه سال بك السيل ولا تدرى
قيل فأصبح ميتاً .

* مسألة : وقيل السكران لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا هبته ولا قضاؤه وإن أبرأ
نفسه من دين ولده لم يحز ذلك لأنه من ضاع عقله لم يحز هذا منه . وإقراره
بالطلاق والايلاء والظهار والزنا والسرقة والتدبير والعق والملكاته والدين
لا يلزمه شيء منه إلا أن يقربه بعد ما يصحو وإن قذف أو زنا أو سرق لزمه
حد ذلك . وإن قُتِلَ قُتِلَ وإن غضب شيئاً أخذ منه وأقيم عليه حد من حدته
وأن كاتب عبده جازت مكاتبته لأن العتق يدخل فيها . وإن كاتب على أمة :
مما يكاتب مثله بأكثر مما يتغابن الناس في البيع والشراء كانت له قيمة العبد
الذى كاتبه وتمت المكاتبه وإن كان مثل ما يتغابن الناس فيه فجائز على
ما صنع ويجوز تدبيره لأن فيه عتقاً . وإن قذف امرأته ترك حتى يصحو ثم
يقام الحكم بينهما من الملاءنة أو يكذب نفسه ويلزمه الحد .

* مسألة : وإن أعتق السكران عبداً بينه وبين أحد جاز العتق^(١) وجاز حصه
شريكة ولا يجوز وصيته في سكره وإن جامع زوجته في دبرها ولم يعلم
فلا بأس عليه وهي آتمة إذا أمكته من نفسها .

* مسألة : ولا يجوز أكل مذكاه السكران الذى قد زال عقله وللسكران بقية
مسائل هي في مواضعها من أبواب الكتاب إن شاء الله .

باب [٧٧]

في الغائب ومدته

يقول غاب الرجل يغيب غيبة وغيوبة وتقول أغابت المرأة فهي مغيبة إذا غاب عنها زوجها والغيبة من الغيوبة والغيبة من الإغتياب وقال شعراً عبيد بن الأبرص ... وكل ذى غيبة يؤوب ... وغائب الموت لا يؤوب ...

* مسألة : اختلف الناس في مدة الغائب فقول أربع سنين كالمفقود لا فرق بينهما . وقول اثنا عشر سنة وقول ستون سنة وقول سبعون سنة وقول مائة وعشرون سنة وبه قال من قال من أصحابنا رحمهم الله منير قال هاشم قد قال بعض قضائنا مائة سنة وقول مائة وعشرون سنة وقول مائة وثلاثون . وقال بعض قومنا حكم الغائب الحياة له لأحد لذلك حتى يصح موته وبهذا قال بعض أصحابنا . قال أبو الحسن الغائب هو من غاب ولم يدر أين توجه ولا ما كان من أمره فإنه غائب حتى يصح موته أبداً ولو تطاول وقته قال وأقل

الاختلاف مائة سنة وماله في يد أولاده وزوجته يمتانون منه حتى يصح موته .
وإن خلاله مائة أو مائة وعشرون سنة منذ غاب أماته أهله وقسم ماله واعتدت
زوجته والله أعلم وقال أحب إلى أنه في الحياة حيّ حتى يصح موته .

* مسألة : وقال بعض المسلمين مدة الغائب تنقضي ويحكم عليه بالموت إذا
انقضت لداته وأترابه الذين ولدوا وإياه في أوان واحد وشبهوا هذا القول
ببلوغ الصبيان إذا بلغ الصغير قبل الكبير حكم على الكبير بأحكام البلوغ
وذلك موجود عن بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله لما بلغ أخوه الصغير قبل
الكبير حكم على الكبير بأحكام البلوغ وأثبت عليه البيع .

باب [٧٨]

في مال الغائب

أبو الحسن في مال الغائب أنه في يد أولاده وزوجته يمتانون منه حتى يصح موته .

* مسألة : وإن كان في يد بنى الغائب وزوجته أو غيرهم من الناس له مال فماله له والمؤونة تجرى عليه في المال من نفقة أو مؤونة ولا تنفذ وصاياه حتى يصح موته ويقسم ماله بعد الصحة .

* مسألة : وإن لم يكن ماله في يد أحد وتنازع فيه وارثه ولا زوجة له ولا مؤونة فيه ولا وصية لأحد ولا حقوق لازمة فأجب أن يضمن ذلك المال ورثته ويكون في أيديهم ضامناً حتى يصح موته وهم ضمناء فيه . وإن أقام الامام للمال وكياً قبضه الوكيل وكان في يده أمانة حتى يقدم أو يصح موته

وإن لم يعرض له الحاكم وأخذته الورثة فهو عليهم ضمان له وهم له ضمان في
ليس بأمانة إلا أن يشهدوا على أنفسهم أن هذا مال فلان الغائب نحتسب له
فيه ونقبضه حفظاً له وهو أمانة عندنا ولا نأكل منه شيئاً ضمنه .

* مسألة : وإن كان ما خلف دراهم ودنانير كان ذلك أمانة في يده حشرية
إلى أن يصح موته ويوصى الذى هو فى يده له ويجعله عند وصى أمين إلى أن
يصح موته والله أعلم .

* مسألة : ومن كان عليه حق لغائب لا يعلم أين هو وللغائب زوجة أو عيال
أو من تلزمه مؤنته فجائز لمن عليه الحق أن يدفع ما عليه إلى من يلزم الغائب
عوله إذا لم يكن محكوماً لهم بفريضة في مال الغائب ووجه دفعه لذلك أن
ينظر إلى من كان يلزم الغائب عوله ولم يكن له وصى ولا وكيل فيعرض الذى
عليه الحق مع من يقوم به الحجة لهم فريضة ثم يدفع ذلك اليهم فإذا فعل
ذلك فقد برىء وكذلك حكم الميت إذا هلك وخلف أيتاماً فإن كان شاهداً
على الغائب أو الميت بحق عليه لرجل آخر فجائز له أن يدفع ما عليه من الدين
إلى ذلك الذى له الحق عليهما إذا كان عنده أن ذلك الرجل لا يصل إلى حقه
فجائز لمن عليه الحق ذلك وإن كان ليس بوصى ولا وكيل للغائب
ولا للميت .

* مسألة : ومن غاب ولم يعلم له موضع ولا وارث لم يجز أكل شيء من ماله

ومن أكل شيئاً منه ضمنه فإن مات أوصى بذلك لربه .

* مسألة : قال أبو محمد جائر التعارف في مال الغائب قال . وفي قول بشير بن محمد بن محبوب أن الغائب مخالف لغيره في هذا وهو قول لا عمل عليه وعن أبي الحسن أنه لا يجوز أخذ الخوص الرطب ولا اليابس من مال الغائب من عمان ولا غيرها ولا من أخذ نبق ولا غيره من محروز ولا غير محروز إلا بأمر صاحبه ومن أخذ من ذلك شيئاً ضمنه لربه . وفي المباح قول لا يعمل به .

* مسألة : ومن كان في يده مال لغائب ويدعى أنه وكيله فلا يجوز الأكل منه إلا بشمن حتى يعلم بإباحته له وأما الشراء من الثمرة فجائز إذا كان المال في يده ويتصرف فيه وصاحب المال تبلغه الحجة فلا ينكر ذلك ولا يغير على سكون النفس والتعارف أو تكون الوكالة شاهرة . فإن كان الغائب لا ترجأ أوبته ولا يدرى موضعه ولا تبلغ حجه إلى البلد فلا يشتري من عند المدعى للوكالة بدعواه حتى يصح ذلك والله أعلم :

* مسألة : ومال الغائب لا يقسم لغلبة الظن بموته حتى تصح البينة بموته أو بشهرة قاضية ثم وهالك يورث ماله ولا يؤخذ ماله بدعوى المدعى لموته إنما جاز في غالب الظن للمرء في ذات نفسه لا على غير ذلك والله أعلم .

* مسألة : ومن غاب وله دين ومال ولم يعلم أين توجه ولم يوكل وكيلاً فطلب بعض الورثة توقيف ماله فإذا صح أنه خرج من حدود عمان وقف الحاكم ماله وجعله في يد ثقة حتى يرجع فيكون له أو يصح موته فيكون لورثته وإن لم يصح خروجه من عمان لم يوقف ماله إلا أن يتقدم ذلك ولم يصح له خروج فعسى أن يوقف ماله على يد ثقة والله أعلم .

* مسألة : ومن قال لرجل يعمل أموال الأغنياء لغير أهلها وقد سأله صحبته في طريق إذهب إلى عملك فقهم به وأنا أنظرك في الطريق حتى تجيء إلى وغفل عما هو فيه فان كان قوله هذا حياء منه له وتحريضاً له في العمل فلا يسعه ذلك ويتوب منه وقوله إنصرف إلى عملك ينصرف إلى معان ولا يلزمه على النسيان شيء والله أعلم .

* مسألة : وإذا كانت شجرة لغائب مشرفة على الأرض لرجل ولم يجد حاكماً يحكم له بقطعها فقصدها إليها فقطع ما كان مشرقاً على أرضه فلا شيء عليه فان لم يكن غائباً ولم يكن حاكم ينصفه فله أن يقطعها فإن كان للغائب وكيل حكم على وكيله بقطعها وكراء القطع لها على ربها ونخشب شجرة الغائب له تحفظ له والله أعلم .

* مسألة : ومن غاب ثم صح موته عند رجل وأراد أن يتزوج امرأته ولم يصح موته عندها فتزوجها فذلك تزويج غير صحيح ويفرق بينهما فإن وطئ لزمه صداقها .

* مسألة : ومن غاب حيث لا يعلم كونه وله شريك في مال فإنه يقام له وكيل يقاسم شريكه ويقبض له حصته حتى يقدم أو يصح موته فيدفع إلى ورثته وإن لم يكن يعلم أنه حي ولا ميت فترك حصته أولى من الدخول فيها إلا من يضمنها في نفسه من الورثة إن صحت حياته أعطوه وإن صح موته ورثوه وإن كانوا شركاء كثيرين فكذلك يضمن كل واحد حصته مما في يده ويأخذ هو حصته وذلك إذا لم يعلم موضعه ولا موته من حياته هكذا عن أبي الحسن وذكر أن أبا محمد أيضاً أجاب بذلك .

باب [٧٩]

في وكيل الغائب

وللحاكم أن يوكل وكيلًا للغائب لقبض ماله ويقاسم له فإذا قاسم له بأمر الحاكم جاز القسم له وعليه وليس لمن أقامه الحاكم وكيلًا للغائب أو اليتيم أو المعتوه أن يوكل غيره ولا يوصى إلى غيره ولا للحاكم أن يجعل لمن وكله ذلك . أبو الحواري قول للحاكم إن شاء الدخول في أمر الغائب وإن شاء تركه فعلى هذا لا نقول أن للحاكم أن يعبر أحدًا على الوكالة للغائب في ماله ولا في مقاسمة شركائه في مال له والله أعلم .

* مسألة : ومن كان غائبًا وله شركة في مال فأقام المسلمون له وكيلًا فقاسم شركاءه وقبض حصته ثم أراد أن يبرئ نفسه وسلمه إلى ورثة الغائب فإنه لا يبرأ فيما بينه وبين الله ولا مع العباد لأن ورثته لا حق لهم في ماله في حياته وقد لزمه هذا المال وهو له ضمان وليس له أن يسلمه إلا إلى صاحبه وإنما يلزمه

الضمان إذا كان هو المضيع له . وأما إن ضاع وتلف فلا ضمان عليه في ذلك لأن الغائب إذا قدم لم يأخذ بالمال إلا الوكيل وعلى الوكيل تباع من سلمه إليه وكذلك إن كان الورثة ثقات أو غير ثقات فالوكيل هو المتبرع في ذلك المال لأنه هو الذى ائتمنه على ذلك .

* مسألة : وإذا كان للغائب وكيل ثم ورث الغائب مالاً فإنه يكون وكيله أيضاً في المال الذى ورثه وكذلك وكيل اليتيم .

* مسألة : وليس لوكيل الغائب إذا أراد أن يقضى فرضاً مثل حج أو غزو أن يوكل في ماله ويجعل ما في يده للغائب وديعة مع وكيله ويشهد عليه بذلك ويكون مودعاً لاعلى سبيل الوكالة .

* مسألة : ولا يسمع وكيل الغائب اخراج زكوته إذا لم يأمره بإخراجها وفيه اختلاف وأما الورق فلا يجوز إلا برأيه . وإن أمره أن يحملها إليه فذلك له وصاحب المال أولى بإنفاذ زكوته لأنه بالغ مكلف وليس للوكيل تصرف في مال الغائب إلا بما أمره فإن تعدى لم يجز له ولا يجوز لوكيل الغائب إخراج زكاة العين من ماله والله أعلم .

باب [٨٠]

في المفقود وأحكامه

الفقد والفقدان واحد وهما ذهاب الشيء وعدمه يقول رجل مفقود وفقود وفقيد مثل مقتول وقتيل ويقول أفقده الله كل حميم ويقول مات فلان غير فقيد ولا حميد أى غير مكترث لفقدانه ولا محمود ويقول امرأة فاقد قد مات ولدها وحميمها قال شعرا .

كأنما فاقد شطاء معولة ناحت وجاوبها ركد مئاكيل
المطاء الشائبة الرأس ومئاكيل جمع مئكل ومئكلة وأئكلها الله بولدها فهي
مئكلة وتقول امرأة ئكلي اذا فقدت ولدها وهي تئكل ئكلاً ويقال ئكلت
ولدها وأئكلت .

* مسألة : قال محمد بن محبوب رحمه الله المفقود هو من كان في سفينة ففرقت
وفي موضع أو كسرت أو وقع في سفينة في بحر أو حرب وانجلت الحرب وفيه

كلامه أى جراحة مُثوية له ويترك صريعاً فى مكانه أو حملة سيل أو سبع أو يكون فى دار فتحرق أو تنهدم وهوفيا ولا يعلم مع هذا كله أحمى أم مات فهو مفقود وكذلك من دخل غيظة يعلم أن فيها أسوداً ولم يرجع أو كان مع قوم فوقع عليهم جدار أو دار وهو فيهم أو يخرج فى السرية إلى أرض العدو فترجع السرية وقد فقدوه ففى كل هذا فهو مفقود .

قال غيره والرجل يخرج من منزله فيفقد أهله فلا يدري ما خبره ولا حيث توجه ولا حمى هو أم ميت فليس هذا بمفقود وفى موضع إن خرج إلى أرض معلومة فاحتبس خبره فليس بمفقود إنما المفقود الرجل يحضر الحرب فتتجلى ولم يعلم له مذهب ولا حياة ولا موت والرجل يخرج فى السرية إلى أرض العدو فترجع السرية وقد فقدوه ولا يعلمون له حياة ولا موتاً والرجل يخرج من منزله فيفقد أهله فلا يدري ما خبره ولا حيث توجه والرجل يكون فى السفينة فتكسر بهم فكل هؤلاء مفقودون .

* مسألة : وجدت بخط القاضى أنى ذكرىا وعن رجل حبسه سلطان جائز ومن عادته القتل فقالوا أنه إذا كان من عادته القتل ولم يعرف ما عنده أنه يوجد فى ذلك اختلاف على ما يخرج فقول أنه بمنزلة المفقود وقول أنه حمى حتى يصح موته .

* مسألة : وقيل لا يكون المفقود مفقوداً حتى يصح خبره بينة عدل أو بشهادة بينة على شهرة فقده .

❖ مسألة : قال أبو عبد الله رحمه الله لم أرى بأماً على من شهد على الفرق المشهور كما يشهد على الموت المشهور وعلى القتل المشهور كما يشهد على لقاء الرجل عدوه في الحرب المشهور لا علم له به فيكون بذلك مفقوداً ولو شهد شاهد أعدى على رجل خرجوا في سفينة عبد الوهاب أو سفينة خازم بن همام أنها قد علما أنهم كانوا فيها لا يعلمان أنهم خرجوا منها إلى أن لقوا حرب عدوهم فلا يدر ما حالهم قتلوا أو لم يقتلوا لحكمت فيهم بالفقد ولا أعنف من شهد على ذلك أن عبد الوهاب بن زيد وحازم بن همام قد قتلان لان قتلها مشهوراً فهذا ما رأيته ورأيت أن يفتح الله تعالى على بذلك أجراً وعلى المسلمين فرجاء في موافقه الآثار إن شاء الله .

باب [٨١]

في مدة المفقود. وعدة زوجته

وقول أصحابنا رحمهم الله أن مدة المفقود أربع سنين وما لم تنقضي هذه المدة فحكمه الحياة وماله له ودينه ووصاياه لا تؤدي ولا تقضى ودراهمه لا تزكى ونفقة زوجته في ماله وإن مات أحد من يرثه المفقود فله ميراثه منه كانت زوجة أو غيرها . فإذا انقضت هذه المدة أماته أهله وجاز قضاء الديون والوصايا وكان ماله بين ورثته ولو لم يطلبوا قسمه ولم أعلم بينهم في ذلك اختلافًا ولا للأصل الذي بنوا عليه هذه المدة والله أعلم .

* مسألة : وإن فقد رجل وامرأته جميعًا فالهما يقسم على ورثتهما بعد أربع سنين ويورث كل واحد منهما من صاحبه من صلب ماله ولا يورث مما ورث منه ويقسم ميراث كل واحد منهما على ورثته الأحياء .

* مسألة : وإن كان أحد الزوجين مملوكاً أو ذميّاً لم يرث أحدهما من صاحبه ويقسم مال كل واحد منهما على ورثته .

* مسألة : وإن كانت زوجة المفقود أمة ثم أعتقت في الأربع ولو قبل أن تنقضى يوم ورثته وكذلك هو يرثها إن كانت هي المفقودة وعتقت .

* مسألة : ومن غاب من عمان إلى البحرين فمن أبي الحواري أن لزوجته نفقتها وكسوتها من ماله فإن كان له وكيل كان عليه أن ينفق عليها من مال زوجها ويكسوها وليس عليه أن يقضيها حقها من ماله إلا أن يكون حقها قد وجب لها عليه فطلبت إليه فهرب متولياً عنها فعند ذلك يجب على الوكيل أن يقضيها حقها ويستثنى للغائب حجته وإن لم يكن للغائب وكيل ولى ذلك الحاكم والله أعلم .

* مسألة : وإن كانت زوجة المفقود أمة فهي والحرّة في إنتظار الأربع سنين سواء ثم تعدد بعد الأربع والطلاق شهرين وخمسه أيام عدة الأمة وتأخذ صداقها وتزوج إن شاء سيدها .

* مسألة : وإن كان المفقود عبداً فالعدة فيه وفي الحرّ سواء ويطلق زوجته سيده فإن قدم وقد تزوجت زوجته أو وطئها سيدها فله ما للحرّ أن يختارها أو يختار أقل الصداقين واليهودية والنصرانية فيه مثل الحرّة المصلية في ذلك وإذا

فقد عبد وله زوجة حرة فاشتريت منه حصه فإنه يحرم عليها وتعتد ثلاثة أشهر أو قرءان إن كانت تعيض وإلا ثلاثة أشهر ثم تتزوج وإن فقد الحر زوجته الأمة فاشتري منها حصه فقد حرمت عليه إلا أن يشتريها كلها . وإذا كان عبد وله زوجة حرة فاشتريت منه حصه فإنه يحرم عليها وتحرم عليه وإن هو اشترى منها حصه فقد حرمت عليه إلا أن يشتريها كلها .

* مسألة : وإذا كان للمفقود زوجة حرة فتربعت أربع سنين فنفقتها في الأربع في ماله فإذا طلقت فلا نفقة لها . ثم تعتد عدة الميته بعد الطلاق ثم تزوج وعن محمد بن المعلل أن امرأة المفقود تستنق من ماله حتى ينقضى العقد أربع سنين وأربعة أشهر وعشرة .

* مسألة : وعن هاشم أنها تستنق أربع سنين فإذا أربعة أشهر وعشرا فلا وفي الضياء إن امرأة المفقود في قول على لا تتزوج أبداً وأختلف الناس في ذلك فقال به بعضهم وخالف بعضهم وقول أن عمر وعثمان أجازا ذلك وأن علياً رجع إلى قولهما وقول بل هما رجعا إلى قوله . وروى عن أبي حنيفة ثلاث روايات أحدهما تنتظر مائة سنة والأخرى مائة سنة وعشرين والثالثة حتى تعلم موته يقيناً وهو مذهب على وعن الشافعي أربع سنين وهو مذهب مالك والله أعلم .

* مسألة : وقيل لو تزوجت المرأة قبل أن ينقضى أجل العقد وجهلت ذلك

وظلت جائزًا لها أنه لا يجوز لها ذلك وتحرم على الأخير والود للأول بحكم الفراش لأن الآخر عاهر وللعاشر الحجر .

* مسألة : وإذا تزوجت المرأة ولم تعتد للفقد أن أعلم أن زوجها قد مات قبل الوقت الذي تزوجت فيه بأربعة أشهر وعشر فما تقدم على الفراق بينها والله أعلم ولكنها في فعلها آثم غير مفدورة .

* مسألة : ومن فقدته زوجته وهي صبية فإنه إذا صح فقده وخلق له أربع سنين قسم ميراثه ووقف عنها هي حتى تبلغ فإذا بلغ حلفت بالله لو كان حاضرًا أو حيًا لرضيت به زوجًا فإذا حلفت أخذت الصداق والميراث فإن لم ترضى به ولم تحلف لم يكن لها صداق ولا ميراث وإنما تطلق من بعد أن تبلغ وترضى ثم تطلق ثم تعتد للوفاة أربعة أشهر وعشرًا وأما الأربع سنين فن حين فقده .

* مسألة : وإن كان الزوج صبيًا ثم فقدته امرأته وهي بالغ انتظرت حتى لا شك في بلوغه ثم تعتد أربع سنوات ثم يطلقها وليه ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم تزوج إن شاءت وإنما أثبتنا عليها عقدة النكاح ولزمها العدة منه حيث رضيت به وهي بالغ ولا نرى لها الصداق والميراث حيث لم تعلم رضاه بها بعد بلوغه . وأما الذي دبر أمته وكان يطأها ثم فقد فلا تزوج حتى لا تخلوا له أربع سنين ثم يقسم ميراثه وتعتق ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم تزوج وإن قدم المفقود وهي مع زوج فهي أمته وتأخذ الصداق وإن أجاز نكاحها جاز لأنه كان على السنة .

* مسألة : وإن كان السيد والأمة يهوديين وهى أم ولد له ثم أسلمت وهو مفقود فإنه يحرم عليه وطئها ولا تزوج إلا بإذنه إلا أن يبيعها الحاكم المسلم حيث أسلمت فتعتد ثلاثة قروء وقال أبو الحواري تعتد حيضين أو شهراً ونصف ثم تتزوج بإذن سيدها أو يطأها إذا اشتراها فإن قدم الذمى فلا سبيل له إلى الأمة وقد أسلمت وباعها الحاكم وإن كان أسلم وقدم مسلماً فهى أمته وترد إليه إن أراد ذلك .

باب [٨٢]

فى طلاق زوجة المفقود

وإذا أرادت زوجة المفقود التزويج بعد انقضاء مدة العقد فيطلقها ولى المفقود ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم تزوج فإن كره الولى أو لم يكن له ولى طلقها الامام أو الحاكم ثم تعتد عدة المميته بعد الطلاق وإن طلقها الولى بعد الأربع سنين بلا رأى الحاكم فجائز.

* مسألة : والولى الذى يطلقها هو الذى له الدم فإن كره ذلك أمر الحاكم الولى من بعده وفى موضع فإن كان الولى صبيًا طلق الولى من بعده وفى موضع فإن كان الولى صبيًا فليقم الحاكم وليًا يطلقها ولعل هذا إذا لم يكن ولى بعده فإن عدم الحاكم فجاعة من المسلمين وأقلهم اثنان فصاعدًا .

* مسألة : والأولى بطلاق زوجة المفقود أبوه قبل كل أحد ثم ولده بعد الأب كان منها أو من غيرها ثم من هو من عصبته الذين يلون الصلاة عليه والأخذ

بدمه . وإن لم يكن عصبه وكان أمره إلى الأرحام والجنس فالإمام أولى بطلاقها ويأمر من يطلقها . وفي موضع إن لم يكن ولي من الرجال طلق من كان أولى به من النساء وفي أثر مثل الأخت وقيل أن الحاكم أولى بالطلاق من النساء الوليات له وبهذا آخذ .

* مسألة : وإن كان أولياء يستوون فإن الإمام يأمر أحدهم أن يطلق ويكون جائزاً . وإن لم يكن ولي من الرجال ولا النساء طلقها الحاكم وكذلك لو طلقها الحاكم ولها ولي قائم فلا يجوز طلاق الحاكم حتى يحتاج على الولي .

* مسألة : وإن أراد ولي المفقود أن يطلق زوجته يقول أشهدوا أني قد طلقها من فلان بن فلان المفقود وإن قال أنت طالق من فلان بن فلان المفقود جاز ذلك وبالله التوفيق .

* مسألة : ومن طلق زوجة المفقود فعن أبي الحسن رحمه الله أنه يوجد في الأثر أنه لا يتزوجها إلا أن يطلقها غيره من الأولياء والله أعلم .

* مسألة : فإن لم تطلب للطلاق فلا يحل لها أن تأكل من ماله إلا في الأربع سنين إذا صح الفقد .

* مسألة : وإذا تزوجت زوجة المفقود قبل أن يطلقها الولي أو الوكيل الذي

يقام لطلاقها فذلك تزويج باطل ويفرق بينهما . قال أبو الحسن رحمه الله
اختلفوا في الفراق بينهما فقول لا يفرق بينهما وقول يفرق قال وفي نفسى من
الفراق ولا أقدم عليه لأن ذلك الطلاق لا يوجب حكماً . ولو قدم الزوج لم
يقع موقعه فان مات لم يحتاج إلى طلاق والله أعلم .

* مسألة : وإن طلبت زوجة المفقود الطلاق بعد خمس سنين فإنها تطلق ثم
تعتد للوفاة وفي أثر أنها تطلق ولو بعد انقضاء العدة وتكتفي بالعدة التي اعتدتها
وهي عدة الميئة .

* مسألة : ومن فقد امرأته فأراد أن يتزوج أختها قال أبو عبد الله يترخص أربع
سنين ثم يتزوج أختها إن أراد فإذا قدمت الأولى بعد أربع سنين أختار إليها
شاء ولو كان قد دخل بهما جميعاً فإن قدمت المفقودة ومات الزوج قبل أن
يعلم خياره قال يرثان جميعاً .

* مسألة : وقيل عدة المفقود على زوجها بعد أن يطلقها سنة احتياطاً للحمل
والحيض من العدة وذلك إذا أراد أن يتزوج بأختها أو كانت هي الرابعة من
نسائه . وفي موضع إن شاء انتظر أربع سنين ثم يتزوج أختها أو رابعة غيرها وإن
شاء طلقها واعتدت تسعة أشهر للحمل وثلاثة أشهر للثقة قروء ثم يتزوج أختها
أو رابعة غيرها إن أراد وإن كان لم ينجز بها وطلقها فله أن يتزوج أختها من حينه
أو رابعة غيرها لأن المطلقة التي لم تنجز بما لا عدة عليها .

* مسألة : والذى يفقد زوجته وهى صبية فليل ينتظر إذا أراد يتزوج أختها أو رابعة غيرها حتى لا يشك فى بلوغها ثم يتربص أربعاً ثم يتزوج أختها أو امرأة رابعة غيرها هى لأنه منذ وقت بلوغها يثبت عقدتها وإن شاء طلقها وتزوج أختها أو رابعة غيرها من حينه إذا كان لم يطلأها .

* مسألة : ومن تزوج امرأة ولم يدخل بها ففقدت فتربص بها أربع سنين فله أن يتزوج بأختها فإن قدمت فالآخرة زوجته وقد أنفسخت عقدة الأولى فإن قدمت ولم يتزوج فهى امرأته وانما ينفسخ نكاح الأولى لأنه تزوج البنت بالسنة وللأم نصف الصداق .

* مسألة : وإذا أدعت امرأة المفقود أنها قد صح معها موت زوجها فتزوجت ولم يصح ذلك مع المسلمين فهى مؤتمنة على ذلك قال أبو محمد وقعت هذه المسألة فى عصر سعيد بن المبشر وهو يومئذ قاض لبعض الأئمة وارتفعت المرأة وورثة زوجها إلى سعيد فكلفهم البيعة أن صاحبهم حى . قيل لأبى محمد لِمَ ذلك أليس يعلم أن لها زوجاً قال هى المؤتمنة على ذلك لأن الله تعالى يقول ﴿ ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن ﴾ قال وكذلك لو أن زوجها غاب فأدعت أنه طلقها أو مات عنها وأن عدتها قد انقضت فالقول فى ذلك قولها ثم قال لو أن زوجها طلقها ثم غابت بمقدار ما لو تزوجت زوجاً ثم طلقها أو مات عنها وفى مقدار تنقضى العدة للمطلقة أو الميته ثم جاءت فقالت إني قد تزوجت زوجاً وإنه قد طلقنى أو مات عنى وقد انقضت عدتى

إن قولها مقبول في ذلك فلزوجها الأول أن يرجع إليها . قال ولا يقسم المال على الورثة ولا يسلم إليها ميراثها منه حتى يصح أنه تلف الفرق في ذلك أنهم قالوا يقبل قولها في نفسها وأما الميراث فحتى يصح موت النفود ثم يسلم إليها وإن رجع إليها زوجها بنكاح جديد ثم جاء الذي قالت إنه كان تزوجها وقال أنه لم يطلقها قال يرجع أمرهم إلى الحاكم قال ويحكم بينهم الحاكم بالرجوع إلى زوجها الأول الذي أدعت أنه طلقها مع يمينه أنه ما طلقها وتأخذ صداقها من الأخير الذي تزوجها إذا كان قد دخل بها .

* مسألة : ومن غاب ثم صح موته عند رجل وأراد أن يتزوج امرأته ولم يصح موته فتزوجها فذلك تزويج غير صحيح ويفرق بينهما وإن وطأ لزمه صداقها .

باب [٨٣]

في زوجة المفقود إذا قدم

ابن محبوب إذا فُقدَ رجل فتزوجت امرأته ثم قدم واعتزلها الأخير ثم ينجيز الأول فإن شاء زوجته فله ذلك وإن شاء أخذ أقل الصداقين . وليس للمرأة اختيار سواء دخل بها الأخير أو لم يدخل ولو قالت له خذ مني صداقين ولا تخيرني فليس ذلك بشيء وليس له أن يزداد منها على أقل من صداقها . فإن أختار امرأته فلا يقربها حتى تعتد من الأخير إن كان قد دخل بها وإن أختار الصداق رجع إليها الأخير بالنكاح الأول وإن كان الأخير لم يدخل بها فلا خيار للأول وهي امرأته وإن طلقها المفقود بعد ما رجع واختارها فإنها تعتد عدة المطلقة ثم إن شاءت تزوجها الأخير وإن شاءت تزوجها غيره .

* مسألة : وإن طلقها الأول وتزوجها الأخير بعد انقضاء عدتها من الأول كانت عنده على ثلاث تطليقات وإن علمت حياة الأول ثم مات قبل أن يعلم

خياره فإنها امرأته ويفرق بينهما وبين الأخير ولها مهرها ان كان دخل بها وتعتمد من الأول عدة المتوفى عنها زوجها من يوم مات وإن لم يعلم موته إلا بعد انقضاء عدتها وهي مقيمة مع الأخير فرق بينهما واعتدت عدة المتوفى عنها زوجها من يوم فرق بينها وبين الآخر. وإذا انقضت عدتها فإن شاءت تزوجت الآخر بنكاح جديد ومهر جديد وبإذن الولي والبينة ولها ميراثها من المفقود وإن لم ترد أن تزوج بالآخر فلا تزوج بغيره حتى تعتد منه عدة المطلقة بعد عدة الوفاة وذلك إذا دخل بها الآخر فإن ماتت مع الآخر ثم قدم الأول كان الأول زوجها ويرثها من مالها ومن صداقها من الآخر أيضاً إن كان الآخر دخل بها. فإن مات الآخر ثم قدم الأول فاختارها فإنها ترد ميراثها من الآخر على ورثته.. وفي موضع فإن تزوجت أزواجاً عدة فماتوا وورثتهم ردت الموارث على ورثتهم وقول لها الميراث لأنها تزوجت على السنة والقول الأول هو الأكثر أن عليها رد الموارث قال ابو الحواري لها موارثها منهم وإن قدم المفقود فقذفها فعليه الملاءنة إن اختارها. وإن اختار الصداق ثم قذفها فعليه الحد إلا أن يأتي عليها بأربعة شهداء وإن توفى المفقود بعد أن صحت حياته بعد أن طلق الولي فانما العدة من يوم مات عدة الميته فان كانت تزوجت بينهما.

* مسألة : قال موسى بن علي إذا تزوجت امرأة المفقود بأزواج ثم قدم فاختار الصداق فله أقل الصداقين الذي عليه أو الذي على زوجها الذي هي معه وضرب لذلك موسى مثلاً في رجل باع لرجل شفعة ثم باعها الآخر فبأخذها

من الذى هى يده وقول إن كان أزواج عدة ماتوا فأقل المصدقات ما كان من ذلك عاجلاً وآجلاً .

* مسألة : وإن قدم المفقود ولم يدخل الزوج فقال الآخر لا أريدها واختار المفقود أقل الصداقين فإنه يغير الزوج الآخر للمفقود ولاخبار للمرأة ولا للزوج الأخير وإذا اختار المفقود الطلاق وأجاز ما صنع الولي فهو تطليقة .

* مسألة : وإذا اعتزلها الأخير وهى حامل منه ثم مات المفقود قبل أن يعلم ما يختار فأرى أن تنتظر حتى تضع حملها فإذا وضعت إعتدت عدة المتوفى عنها زوجها فإن تزوجها الأخير بعد أن غارقها الأول فإنها تكون معه على ثلاث تطليقات لأن تزويجها الأول كان منه بغير طلاق وفى موضع إذا قدم وقد تزوجت فيموت ولا يعلم قوله ويموت الثانى أيضاً فعليها من المفقود عدة الوفاة فإذا أكملتها اعتدت من الثانى عدة المطلقة وإن كانت حاملاً من الثانى أعتدت منه بوضع حملها ثم اعتدت من الثانى عدة الوفاة من يوم ولدت .

* مسألة : قال هاشم تعدد من الأول إذا قال قد تركتها وقال يكلف أن يقول قد تركتها وله أقل الصداقين إذا اختاره وإن اختار امرأته فليمسك عنها حتى تعدد من الآخر قيل أو ليس قد بلغهم خبر الأول فأمسك الآخر فتلك من عدتها إذا أمسك عنها الآخر قال الله أعلم إنه لراى قال فإن مات قبل أن يعلم

له خيار فتعتد من الأول ثم يتزوج بها الآخر ولها صداقها من الأول وأما الميراث فالله أعلم عسى أن لا يكون لها ميراث وإذا فقد رجل فبيعت سراريه ثم جاء فهو بالخيار إن شاء سراريه وإن شاء أثمانين وأولادهن لأبيهم ليس له منهم شيء .

* مسألة : قال محمد بن محبوب والحرة والأمة واليهودية والنصرانية والمجوسية في الفقد سواء .

* مسألة : فإن كان المفقود عبدًا فهو الحر سواء ويطلقها سيده فإن قدم وقد تزوجت زوجته أو كانت أمة فوطئها سيدها فله مثل ما للحر أن يختارها أو يختار أقل الصداقين .

* مسألة : وقيل إذا تزوج الرجل بأخت امرأته المفقودة من بعد العدة أو بأحد ربائبه إن لم يكن دخل بالأم ثم قدم المفقودات فإن الأخوات يخرجن بلا طلاق . وإن لم يعزهن خرجن أيضًا بلا صداق وإن دخل بهن فلهن الصداق فإن متن فورشن ثم قدم فإنه يرد الميراث .

* مسألة : وأما اليهودية إذا فقد وأسلمت زوجته بعد وتزوجت ثم قدم فإن صح أنه أسلم قبل أن تزوج ردت إليه وإن أسلم بعد أن تزوجت لم ترد إليه .

* مسألة : عن أنس عن أبي عبد الله ومن كان له أربع نسوة فقدت جميعاً فإن فقدن في وقت واحد تربص لمن جميعاً أربع سنين ثم تزوج إن شاء بأخواتهن وإن شاء بغيرهن وإن كن لم يفقدن في وقت واحد تربص بالأولى من يوم فقدت أربع سنين ثم تزوج أختها وإن شاء رابعة غيرها وكذلك القول في الثانية والثالثة والرابعة وما دامت واحدة من المفقودات لم يتم لها أربع سنين فلا يتزوج مكانها أخرى حتى يتم لها أربع سنين وكذلك إلا ما كل ما مضى للواحدة أربع سنين تسرى بأختها .

* مسألة : ومن كان غائباً عن زوجته فأخبر أنها توفيت فتزوج أربع نسوة ودخل بهن ثم توفي وجاء الشهود فشهدوا أنها حية . قال عزان إن كان تزوج بواحدة بعد واحدة فلا ميراث للرابعة ولهن كلهن صداقهن وإن كان تزوج هؤلاء الأربع في عقدة واحدة فهو نكاح فاسد ولا ميراث لواحدة من الأربع ولها صداقها إذا دخل بها .

* مسألة : ومن غاب عن عمن وخلف زوجته فوصل رجل غير ثقة فأخبرها بموته فليس لها ذلك في الحكم فإن صدقته على غالب ظنها أنه قد مات وتزوجت بعد العدة فهي مصدقة في نفسها إذا قالت صح معي موته وتزوجت ولو صحت حياة الزوج ولم يصح لها موته إلا كما وصفت حرمت عليهما جميعاً وإن كان لها عذر وإلا سقط الصداق . فإن صح مع الزوج الأخير بعد دخوله بها موت الزوج الأول بيينة عادلة فقد صح معه ولا يساء الظن به أن تقدم

على غير صحة حتى يعلم ذلك أو يقر به والله أعلم .

* مسألة : ومن غاب في طرف من عمان ولم يصح له خبر فخلا لذلك سنة أو أقل أو أكثر ثم قالت لها أمها أخبرني أبني أن زوجك مات فاعتدت وتزوجت فإنه لا يجوز لها ذلك وعليها أن تعتزل الزوج لأنه تزويج فاسد ولا يسعها المقام معه ولها عليه الصداق إن كان دخل بها لأنه وطئ بغلط وانما مكنته بسبب الزوجية وغير العدول لا يقبل قولهم في موت الرجل والله أعلم .

* مسألة : ومن غاب سنين ثم نعاها إلى زوجته رجل فتزوجت فلما دخل بها قدم زوجها الأول من غيبته فإنه يفرق بينها وبين الثاني وهي للأول والصداقان جميعاً لها وقد أوست إذ أوطت فرجها زوجاً غيره بشهادة رجل واحد ولا حد عليها لأنها تزوجت بتأويل سنة . وفي موضع إن نعى إليها فتزوجت ثم جاء فإنها ترد إليه لأن العقد له عليها ثابت والعقد الثاني فاسد لثبوت عقد الذي نعى إليها ومن غاب سنين فتزوجت زوجته وولدت وأقام الأول البيعة أنها امرأته فقد خانت الأول وبطل صداقها وحرمت بتزويجها على الأخير وقد غرته فلا حق لها عليه والأولاد لمن كانت على فراشه بسنة التزويج وهو الأخير والله أعلم .

* مسألة : وإن أدعت أن الأول طلقها أو لم تدع وتزوجت فإنه يفرق بينها

وبين زوجها الأخير ولا يقرب على التزويج حتى يحضر الأول ليقر بطلاقها أو ينكر أو يصح موته وإنما يفرق بينهما إذا صح الأول كان زوجها حتى غاب عنها ولم يعلم بينهما فراق فإن قدم الأول لم يسعه المقام معها ولا صداق لها عليه لأنها خاتنه في نفسها وإنما لا يسعه المقام معها لأنها إن كانت كما قالت أنه طلقها فليست بامرأته وإن كان لم يطلقها فقد صارت بمثلة الزانية وحرمت عليه إلا أن يكون بينهما كلام ظنت أنه طلاق فلها أن ترجع إلى الأول .

* مسألة : ومن غاب ثم صح موته عند رجل وأراد أن يتزوج امرأته ولم يصح موته عندها فتزوجها فذلك تزويج غير صحيح ويفرق بينهما وإن وطئ لزمه صداقها .

باب [٨٤]

في أحكام الخنثى في الميراث والنكاح

أبو سعيد يخرج في الاتفاق انما يكون في حكم المواريث في الخنثى في البنين والأخوة وفي العصباء ولا يثبت في الأحكام أن يكون أبا خنثى فيكون له ميراث الخنثى وإذا ثبت أبا ولو كان فيه خلق الذكر والأنثى كان حكمه حكم أب في المواريث وفي العصباء في أمر القود والعواقل وانتقل عن حكم الإشكال وكذلك إذا ثبت الخنثى والدة انتقل إلى حكم الأنثى إذا ولد وكان له حكم الأم في المواريث من ولده وولد ولده واستحال عن الإشكال إلى حكم الأنثى من مواريث الأم والجدة فيكون لها ما للأُم وما للجدة ولا يكون أبا خنثى ولا جدا خنثى ولا أما خنثى ولا زوجا خنثى ولا زوجة خنثى في المواريث كلها وما سوى هؤلاء فيلحقهم حكم الخنثى إذا كان في حال الخنثى من خلق الذكر والأنثى ولم يغلب عليه أحد الحكمين من جميع الورثة من البنين وبنينهم ما كانوا والأخوة وفيهم وما كانوا والعصباء وما كانوا ما

سواء الأجداد والأعمام وبنينهم وأعمام الأباء وبنينهم وجميع العصبات وجميع الأرحام .

* مسألة : ويخرج في الاشكال أنه لو تزوج خثا بأنثى ورضيت به زوجها وجاز بما أولم يجوز ثم مات أحدهما أنه في قول يكون زوجاً في حكم الميراث وله ميراث الزوجية إذا لم يصح براءة منها ولا يكون زوجاً خثا فيكون له نصف ميراث الزوجة ونصف ميراث الزوج فهذا لا يستقيم وإذا ثبتت الزوجية على قول من يقول بذلك للختا على الأنثى فالميراث بينهما أنه إذا مات الخثا عن الانثى كان لها منه ميراث الزوجة وإذا ماتت عنه كان له منها ميراث الزوج من النصف والربع إذا كان ولد على سبيل حكم الزوجية وعلى قول من لا يثبت التزويج للختا على الأنثى فليس ذلك بشيء ولا يثبت ميراث بينهما ولو رضيا ببعضهما ببعض مالم تلد الأنثى للخنث فإذا ولدت ولداً وصح حملها على فراشه فقد ثبت في حكم الذكران وكان زوجاً بلا معنى الاختلاف لأنه قد صار ذكراً في الحكم إذ لا يولد إلا للذكر وصحت هنالك الزوجية بمعنى الاتفاق وكان ميراث الزوجية هنالك وصار زوجاً .

* مسألة : وكذلك لو تزوج الخثاء ذكراً فرضيت به زوجها ثم مات أحدهما عن صاحبه لم يكن بينهما ميراث ولا صح زوجية في ثبوت الميراث عن حكم الاشكال مالم تلد الخثاء من الذكر فإذا ولدت الخثاء من الذكر صح أنها أنثى وأنها زوجته حيثئذ وثبت لها حكم الأنثى وإلا فلا زوجية بينهما في الحكم

لأن حكم الكتاب والسنة بالزوجية للذكر والأنثى وحكم الاشكال مشكل موقوف عن ثبوت الأحكام حتى يصح والزوجية لا تعقد إلا للذكر على الأنثى فما لم يصح أن الزوج ذكر والزوجة انثى لم تعقد الزوجية في الموارث لأن فيه نقل الأموال عن موضعها من ثبوت الموارث لاهلها على الشبه والأشكال ولا يجوز نقل الأحكام إلا على ثبوت حكم مثله ليس فيه شبه ولا اشكال وأنه كذلك لجمال لا يجوز الاطلاق في الزوجية لختنا على ختنا ولا ختنا بأنثى أو ذكر في حكم ولا فتيا ولا يبين لي ذلك لأن فيه إطلاق الموقوف من الأحكام والمشكوك ووقوف والموقوف لا ينبغي إطلاقه في فتيا ولا حكم .

* مسألة : فإن وقع التزويج بأنثى أو بذكر أو بختنا أعجبني ترك ذلك بالطلاق ولا يبين لي وجه الفراق بينهم لأن في الحكم في الجميع من بنى آدم لا يخرج الحكم فيهم إلا ذكر وأنثى لقوله سبحانه وتعالى ﴿ يهب لمن يشاء أنثى وذهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكراً وأنثى ويجعل من يشاء عقباً ﴾ فكل مولود منهم فإنما هو ذكر أو أنثى ويجوز أن يخلق في الأنثى خلق الذكر والأنثى وفي الذكر خلق الأنثى والذكر ولا يستقيم أن يكون خلق واحد أنثى وذكر . وإنما ذلك من عجائب الله يتلى عباده بما يشاء ويتلى بهم . وهذا المولود على هذه الصفة يسمى في بعض المعاني المشكل ولا يسمى الخنثى قال هو وكذلك عندى أنه مشكل أمره والمشكل أمره الذي لا يحكم لهذا المولود في بعض المذاهب لا يعكم له ولا يوجب له في الميراث في حكم ولا فتيا إلا بميراث أنثى في موضعه لأنه لا محاله أنه يستحقه ويوفق عما سواء ذلك من الزيادة وفي عامة ما

قيل أن المشكل من الأحكام إذا كان في الاعتبار لابد أن يكون في أحد
الحالين اللذين نزل حكمهما من الحكمين أن يحكم له في حال. بهذا وفي حال
بهذا من جميع ما يستحق ويجوز له في الحكمين في إمكان ذلك فيه ولزوم معناه
فأثبت معنى الحكمين جميعاً له ويخرج على الاحتياط والخروج من الشبهة
وليس ذلك يبعد في ثبوت الأحكام بما يشبه الأصول ويثبت الحكم له بما
لا بد أنه يستحقه في أحد المعينين لا محاله اسوأ أحواله والوقوف عما سوى ذلك
هو أصل الحكم الذي لا يختلف فيه أن يحكم بالبيان الذي لا شبهة فيه وترجأ
الشبه والاشكال إلى الله تعالى أو يثبت صلح فيما بين المخلوقين مما يجوز فيه
الصلح في الأموال ولا يجوز الصلح على غير معنى البيان بالحكم في الأبدان
ولا في الفروج ولا يشبه فيه معنى النخري وإنما يشبه النخري في الأموال فمن
ها هنا لزم الوقوف عن إباحة التزويج المشكل وهو الذي يسمى خنثى على قول
يمثله أو بأنثى أو بذكر لأنه لم يأت فيه نص يشبه الاجماع فكان معنى أمره
مشكلاً.

* مسألة: وإذا تزوج المشكل بأنثى أو بذكر أو بمشكل مثله وهو الخنثى لم يبين
لى في الحكم على ما يثبت من التحريم بما يوجب حكم الاجماع أن يفرق بينهما
ولا يبرأ منهما على الإقامة على ذلك التزويج للاشكال الذي دخل عليها وفي
أمرهما وإن كانت لهما ولأنه كانا على ولايتهما ولا يبين لى الوقوف عن ولايتهما
جميعاً بمعنى الحكم بعد ثبوت الولاية لأنى أقول أن أحدهما لا محالة مخطيء
بمنزلة المتلاعنين وما أشبههما من المقتلين ولا يعلم الحق ولا المبطل ويشبهه فليس

نكاح المشكل بمثاله أو بأنثى أو بذكر بمنزلة المتلاعنين وما أشبهها في معنى
الولاية والبراءة ولكن كل واحد منهما على الانفراق على حاله التي كانت له
وأمرهما بترك هذا التزويج بالطلاق ولا بالفراق بينهما بغير طلاق إذا كانا قد
رضيا بالتزويج دخلا بعضها بعضا أو لم يدخل للأشكال الذي يدخل التزويج
إذا وقع وانعقد بالعقد والرضاء به على وجه التزويج لأنه الصحيح من الحكم
فما لا يشكل فيه أن هذا المشكل أمره إما هو ذكر وإما هو أنثى وليس هو ذكر
وأنثى بحال فيحرم على النساء والرجال وانما هو امرأة فتحل للرجال أو رجل
فيحل للنساء بتزويج الحلال وانما أخرج مخرج الاشكال وعزل عن حكم
التصريح بحكم النساء أو بحكم الرجال للشبهة والاشكال فهو ابداً مشكل
أمره ما لم يصح له البراءة من الاشكال فإن مات أخذهما فليس في الحكم له
ميراث بالتزويج لأن تزويجه مشكل لم ينعقد في الحكم فيدخله الاحتمال في
الحكم ويرجأ علم ذلك إلى الله في تلك الأحوال ولا يبعد على ما قيل في أشياء
كثيرة في معنى المال في الوصايا والموارث أن يورثا من بعضهما بعضا من
الحالين فيكون له نصف ميراث الزوج وتكون للزوجة نصف ميراث الزوجة
لأنه يمكن أن يكون زوجاً أو كانت معه زوجة امرأة ويمكن أن تكون زوجة
إذا تزوج رجلاً فلا يبعد أن يكون له من الرجل الصريح نصف ميراث الزوجة
ويكون له من المرأة الصريحة إذا ماتت عنه وقد تزوجها ورضيت به زوجاً
نصف ميراث الزوج وهذا القول يخرج عندي منقاداً على قول من يورث
الخنثاء في الحالين لأنه لما وقع التزويج أشكل الأمر في ثبوت التزويج ولم يثبت
صحيحاً ولا فاسداً في الحكم فلهذه الاشكال في الميراث وعلى حسب هذا

ينخرج ترتيب أمرهم في ميراث ما لم يصح الحكم فيهم بثبوت الخثا ذكراً أو أنثى
فيستحيل الأمر إلى البيان وثبوت الحكم ويبطل الاشكال ..

* مسألة : وأما على قول من يورث المشكل ميراث الأنثى في موضعه إن لو كان
أنثى ويقف عما سواه ذلك في الحكم والفتيا فلا يخرج على معنى قوله أن لهم
موارث الحكم الأشكال لأنهم لا يصح لهم على حال حكم لا بد لهم منه لأن
التزويج لم يصح بما لا شك فيه كما صح النسب الذي ورثوا به من الولادة
والأخوة والعصبة لأن ذلك لا محالة أنهم نازلون منه في أحد المترتين إما ذكر-
وإما أنثى واستواء الأحوال ومالا شك فيه أنه لا بد للمشكل ها هنا من حكم
الأنثى باستحقاق المال وليس هم في الزوجية كذلك إذا لم يصح النساء بينهم
من الرجال فلما بطلت صحته في الحال التي لا بد له منها ولم يخرج حكمه على
كل حال ثابتا كان مستحيلا عن ثبوت الأحكام على حال وعلى قول من يقول
بالموارث على الأشكال بإثبات الأحوال فإذا أثبت تزويج خثا على خثى
بالعقد والرضا حكم ثبوته بحكم الاشكال إن تزوج كل واحد من الخثيين
وليه بالآخر ويرضيان جميعاً ولا يصح تزويج أحدهما بالآخر من وليه لأنها
كلاهما مشكلان ولأنهما يحتمل أمرهما أنها رجلان أو أنها إمرأتان وإن أحدهما
رجل والآخر امرأة فن هنالك لم يقع ثبوت تزويج الأشكال إلا بتزويج
الجميع وليه من الآخر فإن وكل أحد الوليين الآخر فزوجها الواحد بعقدة
واحدة ورضيا بالتزويج وقع الاشكال في هذا النكاح بلا محال فإن مات
أحدهما قبل أن يبين أمرهما أو افترقا فعلى معنى ميراث الاشكال يخرج أن يكون

للحى منها نصف ميراث الزوجة ونصف ميراث الزوج لإني لا أدري أيهما الذكر ولا أيهما الأنثى وعلى الحى منها العدة في الاحتياط عدة الوفاة والطلاق إن كان دخل به المالك والموطأ منها هو الذى تجب عليه عدة الطلاق بالاحتياط وليس ذلك على الواطئ ولا يجوز على حال أن يطاء كل واحد منها صاحبه لأن هذا باطل لأنه لا يجوز وطئ الذكر للذكر ولا الأنثى للأنثى وإنما يجوز وطئ الذكر للأنثى ولا يستقيم في اشكال ولا غيره أن يطاء جميعاً بعضها بعضاً فإذا فعلاً كانا قد خرجا إلى حال ما لا يسع على حال وبطل عندى حكم الإشكال إلى حكم التحريم على حال وعليها جميعاً الاستبراء من الوطئ كل واحد منها فعنى الوطئ بعدة المطلقة ولا ميراث بينهما على حال إذا فعلاً ذلك على التعمد لأنه قد وقعت الحرمة وبطل حكم الحلال والاشكال والطلاق في هذا النكاح طلاق السنة وتبين بالثلاث بمترلة النساء من الرجال .

* مسألة : وإذا طلق الحنتا زوجته المرأة بانت بالطلاق كما تبين زوجة الرجل منه على حال لأنه إن كان رجلاً فقد طلق ووقع الطلاق وإن كان امرأة فلا نكاح في الأصل وكذلك إذا طلق الحنتا الذى تزوج على أنه يطاء وله الزوجية إذا كان قد وطئ لأنه لا محالة أنه إن كان رجلاً وهى امرأة فقد وقع الطلاق وإن كان رجلاً وهى رجل فلا نكاح وإن كان امرأتين فلا نكاح فطلاق الواطئ منها يتبين النكاح عندى وما لم يطاء فلا يبين لى أن طلاقه بينها حتى يطلق كل واحد منها الآخر لأنى لا أدري أيهما الرجل ولا أدري أيهما المرأة

على حال في هذا الموضع ولا في غيره لأنه بآلم يطاء حتى يكون قد وقع بحكم
يحجر وطاء الآخر ولا يستقيم إلا أن يكون هذا هو الزوج حين الوطاء
وإلا فقد بطل النكاح بلا طلاق اذا وطاء أحدهما ولم يكن هو الرجل في
الأصل قال المصنف إذا لم يصح أن يطاء كل واحد منهما الآخر فلا فائدة في أن
يتزوج كل واحد منهما الآخر بإذن وليها والله أعلم .

* مسألة : وإذا تزوج الخنثا بالخنثاء من غير أن يزوج كل واحد منهما وليه
بالآخر كان ذلك عندى ذلك بعيداً من معنى الاشكال الذي يعرف بمعناه من
الحلال وهو أبعد عندى من ثبوت التزويج على حال ويعجبني أن تمسكاً بهذا
التزويج ووطناً عليه أن يلحقهما معنى بحكم المتلاعنين في أحكام الولاية
والبراءة وإن مات أحدهما عن هذا التزويج لم يبين لى أن يكون له على الحى
منهما الميراث على أصل ميراث الاشكال من وجهين فيحمل له نصف ميراث
زوجة ونصف ميراث زوج ولكنه يخرج على معنى من لا يورث الاشكال ليس
له ميراث على حال وعلى ميراث الإشكال يكون ربع ميراث زوج لأنه
لا ينعقد التزويج على حال إلا بتزويج الوليين جميعاً ثم حيثل ينعقد معنى
الاشكال ويقرب معنى الحلال وقبل اتسع الكلام في هذه المسألة وطال فلا
يؤخذ منه إلا بما وافق الحق والصواب .

باب [٨٥]

في ما يلزم الحنثا من فعلهم وما يجوز

أعلم أن الحنثي شهادته في جميع الشهادات شهادة امرأة وليس للحنثا أن يتزوج برجل ولا امرأة من هو وليه من النساء وليس عليه جهاد وليس عليه صلاة جماعة ولا جمعة وإن صلى فلا يكون مع الرجال ولا مع النساء ولكن يكون بينهم ولا يؤم الناس ويلبس من الثياب لباس النساء ولا يلبس الحرير ولا الذهب عند الصلاة ويلبس عند إحرامه لباس النساء ويكون إحرامه في وجهه ولا يلبس السراويل ولا الخفين ولكن يلبس القميص . قال غيره وقد قيل لا يلبس لباس النساء ولا لباس الرجل ولا يلبس الحرير ولا الذهب ولا يتحلى ولا يتخمر ويسدل على رأسه الستر ولا يتشبه بالنساء في لبسه ولا بالرجال ويلبس من اللباس ما يجوز للرجال والنساء ولا يلبس ما يجوز للرجال ولا يجوز للنساء . ولا يلبس ما يجوز للنساء ولا يجوز للرجال وإذا كان محرماً قنع رأسه وستره لأن المرأة لا يجوز لها أن تخرج رأسها . قلت له فيجب على

الخنثى حج قال لا . قلت فيجوز للخنثى يحلق راسه قال لا .

قال المحقق

تم الكتاب بعون الملك الوهاب وهو الجزء الثالث والعشرون من كتاب
المصنف في الأولاد والأيتام معروضاً على نسختين :

الأولى بخط علي بن راشد بن سالم بن محمد بن سعيد النخلى . وافق
الفراغ من نسخه نهار الثلاثاء عاشر جمادى الأولى من شهور سنة ستين وثمانين
سنة وألف سنة من الهجرة على مهاجرها أفضل الصلاة والسلام ونسخها
للقاضى العلامة خلف بن سنان الغافرى رضى الله عنه .

والثانية بخط خلف بن سعيد بن عبد الله بن أحمد بن زياد بالشقص
البهلوى نسخها للشيخ العالم سليمان بن محمد بن سليمان وافق الفراغ منها فى
شهر ربيع الآخر عام تسعمائة . وواحد وستين والحمد لله رب العالمين .

بقلم سليم بن حمد سليمان الحارثى

٢٥ صفر سنة ١٤٠٣ هـ

الفهرس

رقم الصفحة

٩	باب فى الأولاد
١٣	باب فى المؤودة من البنات
١٧	باب فى حقوق الوالد والولد
١٩	باب فى الوالدين وبرهما وما يجب لهما وعليهما
٢١	باب فى الدعاء
٢٣	باب فيما يجوز للولد فعله بغير إذن والده
٢٥	باب فى الولد من أولى به من أهله
٣١	باب فى الحضانة والتربية
٣٥	باب فى الرباية وعلى من تحب وفى الفصال والرضاع
٣٧	باب فى الرباية
٤٣	باب فى الفريضة للأولاد ونفقتهم
٤٥	باب فى نفقة الأولاد
٤٩	باب فى كسوة الأولاد ومؤونتهم
٥٣	باب فى سكن الأولاد
٥٥	باب فيما يجوز للوالدين فى ولدهما وفى ثقب أذنيه
٥٩	باب فى الأم وما يجوز لها فى ولدها
٦١	باب فى نفقة الوالدين على ولدهما
٦٥	باب فى وجوب النفقة بالميراث بين الأقارب
٧١	باب فى اقرار الوالدين للولد
٧٣	باب فى التسوية بين الأولاد والورث

رقم الصفحة	
٧٩	باب فى عطية الوالد لأولاده ونحلهم
٨٣	باب فى تحلية الوالد لأولاده
٨٥	باب فى قبض الوالد لولده الحقوق وغيرها
٨٧	باب فى ما يجوز للوالد فى مال ولده من أكل ووطىء وإزالة وغير ذلك
٩٣	باب فى انتزاع الوالد مال ولده ووطىء أمائه
١٠١	باب فى بيع الوالد وقضائه مال ولده
١٠٥	باب فى قضاء الوالد وقضائه من نفسه من مال ولده
١٠٧	باب فى دين الوالد على والده
١٠٩	باب فى إبراء الوالد نفسه وغيره من دين ولده
١١٣	باب فى الصبى وأحكامه
١١٥	باب فى جنابات الصبى فى الأموال والفروج
١١٩	باب فى اللقيط وحفظه وتضييعه وغير ذلك
١٢٣	باب فى نفقة اللقيط ومن أولى به
١٢٥	باب فى مال اللقيط وما يثبت به
١٢٧	باب فى الإقرار باللقيط وفى ميراثه
١٢٩	باب فى اليتيم وبره والقيام به وأدبه
١٣١	باب فى أدب اليتيم
١٣٣	باب فى الفريضة لليتيم لنفقته وموونته
١٣٥	باب فيما يجوز أن يعمل لليتيم من ماله ويتخذ له
١٣٩	باب فى بيع مال اليتيم لنفقته ومصلحه وما شبه ذلك
١٤٥	باب فى الشراء لليتيم الأصول وغيرها
١٤٧	باب فيما يجوز لوصى اليتيم وقيمة فى ماله
١٥٣	باب فيما يلزم فيه ضمان اليتيم اذا تلف وما لا يلزم
١٥٧	باب فى ختان الصبى واليتيم والأدب لها فى الحديث فيها
١٥٩	باب فى صفة الخلاص من الضمان لليتيم

رقم الصفحة

١٦٥	باب فى القبض من اليتيم والدفع اليه
١٦٧	باب فى صفة رشد اليتيم واختباره
١٧١	باب فى صفة اقامة الوكيل لليتيم أو ما شبه ذلك
١٧٥	باب فى اقامة الجبار لليتيم وكيلا
١٧٩	باب فى تبرئة الوكيل من الوكالة
١٨١	باب فى احتساب لليتيم
١٨٥	باب فيما يقبل من قول وصى اليتيم وقيمه
١٨٧	باب فى مخالطة الوصى والقيم لليتيم
١٨٩	باب فى مال اليتيم والقيام بمصالحه
١٩١	باب فى طناء مال اليتيم وقعاده وغير ذلك
١٩٣	باب ما يجوز لوصى اليتيم ووكيله
١٩٩	باب فى فداء مال اليتيم من التلف
٢٠٣	باب فى الشراء بمال اليتيم والتجارة به
٢٠٥	باب فيما يجوز فى مال اليتيم وما لا يجوز وما يضمن
٢٠٩	باب فى دفع مال اليتيم اليه بعد رشده
٢١٣	باب فى استخدام اليتيم وضمانه
٢١٧	باب فى ما يوجب البلوغ ووجوهه
٢٢١	باب فى البلوغ وما يثبت من فعل الصبى المراهق
٢٢٣	باب فى أحكام الصبى المراهق وغيره
٢٢٥	باب فى الاقرار بالبلوغ وما يثبت منه على الغلام والجارية
٢٢٩	باب فى اقرار الجارية بالبلوغ
٢٣١	باب فى اقرار الغلام بالبلوغ
٢٣٣	باب فى الشهادة على البلوغ وما يثبت منها
٢٣٧	باب فى المجنون والمعتوه وأحكام ذلك
٢٤١	باب فى الأبله وناقص العقل
٢٤٣	باب فى المعتوه والأبهم والأكمة والأبكم

رقم الصفحة

٢٤٧	باب فى الأعجم والأعرج
٢٥١	باب فى الأعمى
٢٥٥	باب فى أحكام الأعمى وما يجوز من ذلك
٢٥٩	باب فى الفرار الأعمى وهبته ومبايعته وسلفه
٢٦٥	باب فى السكران وأحكامه
٢٦٧	باب فى الغائب ومدته
٢٦٩	باب فى مال الغائب
٢٧٥	باب فى وكيل الغائب
٢٧٧	باب فى المفقود وأحكامه
٢٨١	باب فى مدة المفقود وعدة زوجته
٢٨٧	باب فى طلاق زوجة المفقود
٢٩٣	باب فى زوجة المفقود اذا قدم
٣٠١	باب فى أحكام الخنأى فى الميراث والنكاح
٣٠٩	باب فى ما يلزم الخنأى من فعلهم وما يجوز



